



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فروع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة - دراسة حالة السودان-

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف الأستاذ:
حريد رامي

إعداد الطالبين:
- فيدوش فدوى
- بنوريمينة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	بوبر ياسين
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	حريد رامي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	كافي فريدة

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظمة شأنه وبديع سلطانه، له الفضل أولا وأخيرا في مساعدتنا على اتمام هذا البحث العلمي المتواضع.

نتوجه بخالص الشكر والامتنان والتقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور "رامي حريد" الذي كلما تظلمت الطريق أمامنا لجأنا الى فأنارها لنا من جديد وكلها سألنا عن معرفة زودنا بها. كما نتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بتقييم هذا العمل.

فدوى

و

يعينة

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عبي أشرف
المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
أهدي عملي المتواضع الى الظل الذي اوي اليه في كل حين الرجل الذي لم
يحرمني من صغيرة ولا كبيرة أبي الغالي " ناجي".
الى أغلى ما في الوجود الى رمز العطف والحنان الى شمعة تحترق لتنير لي الطريق
الى من كان دعائها سر نجاحي الى أمي الغالية " نورة"
الى أجمل الأقدار التي أتت الي وسندي في حياتي اخوتي " حسن و حسين"
الى من عملت معي بكد بغية اتمام هذا العمل رفيقتي " يمينة"
الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقتي روميسة وأسماء
الى كل أفراد عائلتي " قيدوش" و "مخناش" خاصة جدي محمد حفظه الله وروح
جدي الطاهرة حسن رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

فدوى

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أهدي عملي المتواضع الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم
يجل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة
بحكمة وصبر الى والدي العزيز.
الى الينبوع الذي لا يمل من العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط
منسوجة من قلبها الى والدي العزيزة.
الى نبض قلبي وتوأم روحي الى سندي في هذه الحياة أخي العزيز يعقوب.
الى أعز الناس عندي من عشت معهم أحلى أيامي وحبهم يغمر قلبي اخوتي
الاعزاء هالة ونريمان.
الى من قاسمتني أسطورة العمل صديقتي الوفية فدوى.
الى اللواتي عشت معهم اجمل أيامي وأحلى ذكريات حياتي صديقتي الأعزاء
فدوى روميسة أسماء.
والى كل من تحملهم ولم تحملهم ذاكرتي أهديهم ثمرة جهدي.

يهينة

الملخص

عجز الموازنة العامة مشكل تعاني منه أغلب دول العالم الثاني، بل أصبحت دول صناعية متقدمة ترى أن عجز الموازنة العامة مشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا وجهودا كبيرة لخفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات، وهذا ما جعل من هذه الدول البحث بشكل متواصل عن مصادر جديدة تغطي من خلالها احتياجاتها التمويلية، ومن مصادر التمويل التي برزت في السنوات الأخيرة نجد الصكوك الإسلامية كتقنية حديثة لتمويل عجز الميزانية العامة التي تتلاءم مع خصائصها واحتياجاتها المالية.

يهدف هذا البحث الى دراسة فعالية الصكوك الإسلامية كتقنية حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة، وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لهذه التقنية وتوضيح دورها بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة، والاشارة الى واقع هذه التقنية في السودان.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة ، التمويل، الصكوك الإسلامية.

Abstract:

The budget deficit is a problem that afflicts most of the countries of the second world, but advanced industrialized countries have become the real problem that requires careful planning and great efforts to reduce public expenditures and increase revenues, which made these countries constantly search for new sources through which to cover their financing needs, and from sources of funding that have emerged in recent years we find Islamic instruments as a modern technique to finance the public budget deficit that corresponds to their characteristics and financial needs.

This research aims to study the effectiveness of Islamic instruments as a modern technique to finance the budget deficit, by highlighting the basic concepts of this technology and clarifying its role in financing the budget deficit, and referring to the reality of this technology in Sudan.

Keywords : Budget deficit, financing, Islamic instruments.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	بسملة
	دعاء
	شكر وتقدير
	إهداء
	الملخص
II	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة
25-2	الفصل الأول: عجز الموازنة العامة
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة
3	المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة، خصائصها ومبادئها
7	المطلب الثاني: مكونات الموازنة العامة
16	المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة
17	المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة
17	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة، وأنواعه
20	المطلب الثاني: الأسباب المؤدية لعجز الموازنة العامة
23	المطلب الثالث: آليات تمويل العجز الموازني للدولة
25	خلاصة الفصل:
53-27	الفصل الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

فهرس المحتويات

27	تمهيد:
28	المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الاسلامية
28	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصكوك الاسلامية
32	المطلب الثاني: أنواع، اليات وأطراف اصدار الصكوك الاسلامية
40	المطلب الثالث: دوافع الصكوك الاسلامية وأهميتها
42	المبحث الثاني: فعالية الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة
42	المطلب الأول: الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك الاسلامية واهم ضمانتها
46	المطلب الثاني: أهم المخاطر المتعلقة بالصكوك الاسلامية وسبل معالجتها
50	المطلب الثالث: دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة
53	خلاصة الفصل:
53-55	الفصل الثالث: واقع الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان
56	تمهيد:
57	المبحث الأول: أداء الموازنة العامة في السودان
57	المطلب الأول: الايرادات العامة
65	المطلب الثاني: الانفاق لعام
76	المطلب الثالث: عجز الميزانية العامة في السودان ومصادر تمويله
82	المبحث الثاني: الصكوك الاسلامية المتعامل بها في تمويل العجز الموزاني في السودان
82	المطلب الأول: اليات ومتطلبات اصدار الصكوك الاسلامية في السودان
93	المطلب الثاني: استخدام الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة
95	المطلب الثالث: تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية والدروس المستفادة منها
99	خلاصة الفصل:
103-101	خاتمة

فهرس المحتويات

105	قائمة المراجع
113	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
12	مكونات الإيرادات العامة	(1-1)
15	مكونات النفقات العامة	(2-1)
58	تقديرات الموازنة العامة والأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2015-2016.	(1-3)
60	الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2017-2018.	(2-3)
61	الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2015-2016.	(3-3)
62	الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2017-2018.	(4-3)
63	تقديرات واداء المنح الأجنبية لعامي 2015-2016.	(5-3)
64	تقديرات واداء المنح الأجنبية لعامي 2017-2018.	(6-3)
66	الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2015 و2016.	(7-3)
68	الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2017 و2018.	(8-3)
70	مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2015 و2016.	(9-3)
71	صروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2015 و2016.	(10-3)
73	مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2017 و2018.	(11-3)
75	تقديرات وأداء مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2017 و2018.	(12-3)
77	العجز الكلي للميزانية العامة ومصادر تمويله لسنتي 2015-2016.	(13-3)
79	تقديرات وأداء العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2017 و2018.	(14-3)
81	أداء الموازنة العامة في السودان لسنوات 2015-2018.	(15-3)
85	تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 2015-2018.	(16-3)
86	تطور مبيعات صكوك صرح خلال الفترة (2015-2018)	(17-3)
88	تطور مبيعات صكوك شامة خلال الفترة (2015-2018).	(18-3)
89	تطور مبيعات صكوك شاشة لعامي 2017، 2018.	(19-3)
91	تطور مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق).	(20-3)

قائمة الأشكال

93	مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في تمويل عجز الموازنة العامة.	(21-3)
95	تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك الاستثمار الحكومية (صرح).	(22-3)

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها أغلب دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وغالبا ما يحدث هذا العجز جراء تقصير الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة وهذا ما يجعله عائقا يهدد الاستقرار الاقتصادي والنقدي لهذه الدول، فالموازنة العامة تعد أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة كونها تعبر عن برنامج العمل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية، يمكن الكشف من خلالها عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات والنفقات العامة، وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي تلعبها الموازنة العامة خاصة في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه فقد يؤدي اتساع عجز الميزانية العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي.

ومع تزايد حجم الانفاق وقلة الإيرادات وحصول العجز، سعت الدول والمنظمات المهتمة بهذا الشأن إلى البحث عن حلول لمشكلة عجز الموازنة العامة واقتراح أدوات لتمويل هذا الأخير بديلة عن الأدوات التقليدية وذلك بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية والتخفيف منها، ولقد برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من أهم هذه الأدوات التي استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في سوق المال، فهي من الصيغ البديلة للسندات المحرمة حيث أنها شهدت انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم ولا يقتصر هذا الانتشار على العالم العربي والإسلامي فقط بل شمل العديد من البلدان غير الإسلامية، إذ انتشرت واشتهرت كأداة تمويلية معاصرة يقبل عليها المسلمين وغير المسلمين، لأن الصكوك الإسلامية تستخدم في إدارة السيولة للنظام المصرفي وتوفير أساليب تمويل الانفاق وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لسد العجز الحكومي من خلال استقطاب المدخرات وجمع الأموال بما يتفق مع الضوابط الشرعية وبعيدا عن التعامل بالفائدة، باعتمادها على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وفق الصيغ المالية الإسلامية المعروفة من المشاركة، السلم، الاستصناع والاجارة وغيرها.

اشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن ابراز اشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان؟

من أجل الاجابة على الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو السبب الرئيسي المؤدي للعجز في الموازنة العامة؟
- لماذا تعتبر الصكوك الإسلامية تقنية فعالة في تمويل عجز الموازنة العامة؟
- ما هو واقع تطبيق الصكوك الإسلامية في السودان؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- السبب الرئيسي للعجز في الموازنة العامة هو زيادة حجم الانفاق العام وبالتالي عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.
- تعتبر الصكوك الإسلامية تقنية فعالة في تمويل العجز في الموازنة العامة كونها تساهم في تحقيق الكثير من الأغراض في شتى المجالات خاصة الاقتصادية والمالية منها.
- تعد التجربة السودانية تجربة فريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، وهذا راجع إلى كون القطاع المصرفي السوداني يعما وفقا للشرعية الإسلامية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الموازنة العامة وابرار أهم جوانبها المتمثلة في الخصائص التي تميزها، مبادئها ومكوناتها، بالضافة إلى الأهمية التي تحققها
- الاحاطة بالجانب المفاهيمي لعجز الموازنة العامة وأسبابه.
- التعرف على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة والمتمثلة في الصكوك الإسلامية.

- تسليط الضوء على واقع تقنية الصكوك الإسلامية في السودان من خلال مساهمتها في تمويل العجز.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- الأهمية البالغة للموازنة العامة في الاقتصاد الدولي من خلال مساهمتها تحقيق التوازن بين شقي الميزانية من إيرادات ومصروفات.
- أهمية الصكوك الإسلامية كتقنية حديثة في تمويل عجز الموازنة العامة بالرغم من وجود مصادر التمويل التقليدية.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التمويل بالصكوك ومحاولة استقطابها على السودان.

أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة "دور الصكوك الإسلامية

في تمويل عجز الموازنة العامة -دراسة حالة السودان-" إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

نظرا للأهمية البالغة للصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة مما يسمح بتحقيق التبعية نحو نمو قطاع المحروقات وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع محل الدراسة والوقوف على الدور والمزايا التي تقدمها هذه الصكوك للميزانية والتي تساهم في تجاوز الصعوبات والمشاكل لبتي تعاني منها.

منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع وبهدف الالمام بمختلف جوانبه والاجابة على الاشكالية

المطروحة اعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

✓ **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في الجانب النظري للدراسة، من خلال وصف الموازنة

العامة، خصائصها، مبادئها، مكوناتها وأهميتها، ومشكل العجز الذي يطراً عليها بذكر أسبابه وطرق تمويله، بالإضافة إلى وصف تقنية الصكوك الإسلامية وابرز أنواعها وابرز فعاليتها في تمويل العجز وفي الأخير استعراض أهم المخاطر المتعلقة بها وسبل معالجتها.

✓ **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقديم الاحصائيات

المتعلقة بتطور الصكوك الإسلامية وتحليلها، تحليل مدى مساهمة هذه الصكوك في تمويل عجز الموازنة العامة لدولة السودان، بالإضافة إلى تحليل مشروعات الصكوك في تحقيق المردود الاقتصادي والاجتماعي.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود الزمانية لدراستنا في الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2018 من

خلال الاعتماد على الاحصائيات المقدمة والمنشورة من قبل الوزارة المالية للبنك المركزي السنوي السوداني، أما الحدود المكانية فقد قمنا بدراسة حالة السودان بصفة عامة من خلال استعراض الجوانب النظرية والتطبيقية للصكوك الإسلامية، بالإضافة للدور الذي تلعبه تقنية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

صعوبات الدراسة: لقد واجهنا في دراستنا مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا في قلة المصادر

وتعذر الالتحاق بالمكتبات بسبب الحجر الصحي الذي فرض على البلاد.

الدراسات السابقة: اعتمدنا في دراستنا على مجموعة نت الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة

بعجز الميزانية العامة أو الصكوك الإسلامية، وفي ما يلي سنقوم باستعراض أهمها:

دراسة من اعداد سالم احمد الكوشلي وهي رسالة ماجستير تحت عنوان: " استراتيجية المصرف

في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية دراسة ميدانية بنك معاملات اندونيسيا بجاكرتا، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، 2015-2016".

تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول حيث تناول الباحث في الفصل الاول الاطار العام والدراسات السابقة ثم استعرض ف فصل الثاني الاطار النظري للصكوك الإسلامية، أنواع الصكوك الإسلامية، ومفهوم و تطبيق الاداء المصرفي في المصارف الإسلامية، كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى المنهجية

البحث وفي الفصل الرابع تناول عرض البيانات، والفصل الخامس قام فيه بمناقشة نتائج التحليل الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اعتماد المصرف على تداولات الصكوك الإسلامية في استقطاب وتوظيف الموارد للاستثمار في تلك الصكوك وبالتالي المصرف لم يصدر صكوك لتداول باعتبارها وكيلا عن المنشئ الحكومة.

دراسة من اعداد محمد غزال وهي رسالة ماجستير تحت عنوان: " دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية على سوق الاوراق المالية الماليزية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.

نضم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول، فكان الفصل الأول متعلق بالاطار النظري لسوق الاوراق الالية والفصل الثاني تناول فيه الصكوك الإسلامية، ضوابطها الشرعية وأهميتها الاقتصادية، أما الفصل الثالث والأخير تطرق إلى دور الصكوك فب تفعيل سوق المالي الماليزي ودراسة تطبيقية وقد تول الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: الصكوك الإسلامية ورقة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تم ابتكارها لتكون بديلا عن الاوراق المالية التقليدية.

دراسة من اعداد معطى الله خير الدين وشرياق رفيق وهو ملتقى دولي تحت عنوان: " الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، المنعقد ايام 03 و04 ديسمبر 2012.

تضمن هذه الملتقى أربعة مباحث أساسية حيث تناولت فيه الباحثين في المبحث الأول مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية وأنواعها، ثم تطرقا في المبحث الثاني إلى خصائص صكوك الإسلامية وضوابطها الشرعية، وفي المبحث الثالث استعرضا أطراف وخطوات عملية التصكيك، أما في المبحث الرابع والأخير تناولوا الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: صلاحية استخدام الصكوك في تعبئة الموارد المالية اللازمة وذلك لأنها متنوعة من حيث الأجل والصيغ، الصكوك الإسلامية مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى وكذا مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

دراسة من اعداد رفيق شرياق وهي مقال تحت عنوان: معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية مع الاشارة للتجربة السودانية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة 8 ماي 1945، قالم، 2017.

تضمنت هذا المقال ربع أقسام أساسية، حيث تناول الباحث في القسم الاول ماهية الصكوك الإسلامية، ثم تطرق في القسم الثاني إلى معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وحل مشكلة المديونية باستخدام الصكوك الإسلامية، كما تناول في القسم الثالث دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، اما القسم الرابع والايخبر فتناول فيه التجربة السودانية في مجال اصدار الصكوك الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: صلاحية استخدام الصكوك في تعبئة الموارد المالية اللازمة، ويرجع ذلك لتنوعها من حيث الأجل والصيغ، وكذلك للسودان تجربة رائدة في مجال اصدار الصكوك الحكومية بغرض توفير الموارد لتغطية الاحتياجات الرسمية.

دراسة من اعداد أحمد عبد الصبور الدجاوي، وهي مقال تحت عنوان: " دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، 2018.

قسم الباحث دراسته إلى أربع مباحث، حيث تطرق في المبحث الأول إلى مفهوم وخصائص الصكوك الإسلامية، ثم تطرق في المبحث الثاني إلى التزايد المطرد في النفقات العامة وزيادة العجز في الموازنة العامة، فيما تناول في المبحث الثالث فيتناول الوسائل التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة، وتناول في المبحث الرابع والأخير الصكوك الإسلامية كوسيلة غير تقليدية لتمويل عجز الموازنة، وقد توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان الصكوك الإسلامية تعد وسيلة غير تقليدية

لتمويل عجز الموازنة العامة ويمكن استبدالها بالوسائل التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة، لكثرة ما يترتب عن هذه الوسائل التقليدية من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

دراسة من اعداد نزار سناء، وهي اطروحة دكتوراه تحت عنوان: " دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الاسلامي في سوق رأس المال، دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

قسمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول، أولها متعلق بالاطار المفاهيمي والنظري للسوق المالي والتوريق المصرفي، ثانيها مدخل مفاهيمي للصكوك الاسلامية، ثالثها مدخل لسوق المال الماليزي والرقابة الشرعية فيه، أما الفصل الرابع والأخير فتناولت فيه التجربة الماليزية في التصكيك الاسلامي، والتوريق المصرفي، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه توجد علاقة طردية بين اصدارات الصكوك الاسلامية وزيادة نشاط سوق رأس المال الماليزي، حيث أن الصكوك هي السبب الرئيسي لتطور هذا السوق

هيكل الدراسة: بهدف الالمام قدر المستطاع بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا ال ثلاثة فصول، بالإضافة ال مقدمة وخاتمة، حيث تطرقنا في المقدمة إلى اشكالية الدراسة، فرضياتها وأهميتها بالإضافة إلى أهدافها. كما تطرقنا إلى أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والنهج المتبع، كما استعرضنا مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا سواء بشقيه النظري والتطبيقي أو التي تناولت أحدهما فقط، أما الخاتمة فخصصت لاستعراض أهم النتائج المتوصل إليها، التوصيات المقترحة بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول: عجز الموازنة العامة

سنحاول في هذا الفصل استعراض الاطار النظري للموازنة العامة، حيث سنتطرق إلى مفهوم الموازنة العامة من خلال التعرف بها وابرار أهم الخصائص التي تتسم بها والمبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى التعرف على مكونات هذه الميزانية والأهمية التي تحظى بها، كما سنقوم باستعراض عجز الموازنة العامة وأنواعه، اضافة إلى الأسباب المؤدية لهذا العجز وكذا التطرق إلى الاليات المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثاني: الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة

سنحاول في هذا الفصل اعطاء لمحة تاريخية عن نشأة الصكوك الاسلامية، استعراض مختلف تعاريفها وخصائصها بالإضافة إلى انواع هذه الصكوك الاسلامية والاليات والأطراف المصدرة لها، كذا سنقوم بالتطرق إلى دوافع الصكوك الاسلامية، وأهميتها ثم سنقوم بذكر الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك الاسلامية واهم ضماناتها، بالإضافة إلى استعراض المخاطر المتعلقة بإصدار الصكوك الاسلامية وسبل معالجتها بالإضافة إلى توضيح الدور الذي تقوم به الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة.

الفصل الثالث: واقع الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان

سنقوم في هذا الفصل باستعراض أداء الموازنة العامة في السودان من خلال ابرار الايرادات والنفقات العامة المكونة لهذه الميزانية والعجز الذي يترتب عنها ومصادر تمويله، بالإضافة إلى التطرق إلى تقنية الصكوك الاسلامية المتعامل بها في تمويل العجز الموازني في السودان وذلك من خلال إبراز اليات ومتطلبات اصدار هذه الصكوك بالتعرف على نشأة شركة السودان للخدمات المالية المحدودة

والدور الذي تلعبه هذه الشركة في صناعة الأوراق المالية المتعلقة بإصدار وإدارة وتسويق الصكوك الحكومية في السودان التي يتم التعامل بها في السودان والتركيز على أهمها والمستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقييم التجربة السودانية في مجال استخدام هذه الصكوك والدروس المستفادة منها والتي من بينها إدارة السيولة والمردود الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات هذه الصكوك وفي الأخير سلبيات وتحديات استخدام الصكوك الحكومية لإدارة السيولة وتمويل العجز.

الفصل الأول

عجز الموازنة العامة

تمهيد:

تحتل الموازنة العامة دورا هاما في مختلف النواحي خاصة الاقتصادية والسياسية، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، حيث تعد من أهم التنظيمات المالية المعاصرة فالموازنة العامة تتضمن تقديرا لنفقات وإيرادات الدولة لمدة سنة، وبالتالي أصبحت الموازنة العامة من أهم العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد القومي، إذ تحتاج كل دولة أو مؤسسة لتقدير معدل إيراداتها ونفقاتها ضمن مدة زمنية معينة لتفادي الوقوع في مشكلة عجز الموازنة الذي يرجع سببه الى نقص الإيرادات وعدم كفايتها لتمويل النفقات العامة للدولة.

ومن أجل الالمام بكافة محتويات الفصل قمنا بتقسيمه الى:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة احدى الموضوعات المهمة لأية دولة، حيث أصبحت الأداة الرئيسية للإدارة المالية العامة، كون الموازنة العامة تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والايادات العامة لتغطية هذه النفقات خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة.

وفي اطار ذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث من هذا الفصل الى ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة، خصائصها ومبادئها.

المطلب الثاني: مكونات الموازنة العامة.

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة، خصائصها ومبادئها

اختلفت وتعددت تعاريف وخصائص الموازنة العامة باختلاف التشريعات التي تسنها الدولة، بالإضافة الى دورها الكبير والفعال في تحقيق أهمية بالغة على كافة المستويات خاصة الاقتصادية، السياسية.

أولاً: تعريف الموازنة العامة: من أبرز هذه التعاريف ما يلي:

تعريف 01: "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والايادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة"¹.

تعريف 02: "الموازنة تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى الى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة، كما تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهيل الرقابة والاشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية"².

تعريف 03: "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة و ايراداتها خلال فترة قادمة، غالبا سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية"³.

¹- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007، ص317.

²- محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2008، ص158.

³- مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران، الاردن، 2013، ص12.

تعريف 04: "خطة مالية شاملة تتضمن تقديرا لنفقا و إيرادات الدولة"¹.

تعريف 05: "القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة"².

تعريف 06: "خطة مالية تجمع بين النفقات والإيرادات التي تتوقعها الحكومة وتعتمدها السلطات التشريعية وتوجهيها إلى القنوات التي تتحقق من خلالها أهداف السياسة المالية خلال مدة معينة هي سنة عادة"³.

مما سبق يمكن تعريف الميزانية العامة على أنها: وثيقة تقديرية تدرج فيها مجمل الإيرادات العامة والنفقات العامة الخاصة بالدولة خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة، يتم اعدادها من قبل السلطة التنفيذية واعتمادها من السلطة التشريعية حيث تعبر عن الأهداف الاقتصادية و السياسية للدولة.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة: من أهم خصائص الموازنة العامة:

- (1) أنها وثيقة مالية تتضمن توقعات وتقديرات للنفقات والإيرادات المقدمة؛
- (2) أنها توضح الكيفية التي يتم بموجبها تحصيل الإيرادات وتحدد الكيفية التي يتم بها انفاق هذه الإيرادات و الأوجه الرئيسية لهذا الانفاق⁴.
- (3) الموازنة معتمدة من قبل السلطة التشريعية وحتى تصبح موازنة لا بد من اقترانها بموافقة السلطة التشريعية، نواب الأمة؛
- (4) أنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي؛
- (5) خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية؛
- (6) الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة؛
- (7) الموازنة وسيلة وأداة لرقابة المالية العامة⁵.

ثالثا: مبادئ الموازنة العامة: نتلخص أهم مبادئ الموازنة العامة في:

- (1) **مبدأ السنوية:** المقصود بمبدأ سنوية الموازنة أنها تعد عن سنة قادمة وأنها يجب أن تأخذ موافقة السلطة التشريعية كل عام، وفترة لعام هي فترة تكفي لتغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على النفقة العامة⁶.

¹-حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة، دار الصفاء، ط1، الاردن، 2010، ص165.

²-محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة، ط1، مصر، 2009، ص45.

³-أسامة خيرى، الإدارة العامة، دار الراية، ط1، الاردن، 2013، ص234.

⁴-فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص278.

⁵-محمود حسين الوادي، مرجع سيق ذكره، ص158.

⁶-أسامة خيرى، مرجع سابق، ص235.

ومن أسباب اختيار مدة سنة ما يلي:¹

- ان غالبية الحسابات العامة تحدد بسنة مثل حسابات الدخل القومي؛
- ان اعداد مناقشة و اعتماد الموازنة يعد عملا كبيرا يحتاج لمدة طويلة نسبيا لا تناسبها مدة أقل من سنة؛
- ان اعتماد مدة أطول من سنة يحول دون التقدير التدقيق للإيرادات والنفقات؛
- أن الرقابة التشريعية قد تضعف ان كانت المدة أطول من سنة؛
- أن الضرائب المباشر تستحصل سنويا؛
- أن المشاريع الخاصة تجري حساباتها بشكل سنويا.

ومبدأ سنوية الموازنة ليس مطلقا حيث ترد عليه بعض الاستثناءات مثل: نظام الميزانية الاثني عشرية في حالة عدم التأكد من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، اذ تترخص الادارة العاملة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة.

كما يعتبر استثناء من مبدأ السنوية الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية الاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات².

(2) مبدأ وحدة الموازنة: يقصد بمبدأ وحدة الميزانية ان تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في

وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المتعلقة بمراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الموازنة، كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

رغم ما تضمن عليه مبدأ وحدة الميزانية من فوائد فان هناك بعض الاستثناءات التي ترد عليه تبررها المالية الحديثة للدولة وتعدد احتياجاتها المالية³.

ويمكن حصر هذه الاستثناءات في النقاط التالية:

(أ) الميزانية غير العادية: وهي تلك التي توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب أو القيام بمشروعات استثمارية كبيرة، كبناء السدود أو مد السكك الحديدية وتغطي النفقات غير العادية من الإيرادات غير العادية كالقروض؛

(ب) الميزانية المستقلة: ويقصد بها ميزانيات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي منحت الشخصية المعنوية، وتتميز بأنها لا تخضع للقواعد والأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وأن بدايتها تختلف مع بداية الميزانية العامة للدولة؛

¹ - علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2011، ص7.

² - محمد الصغير يعلي، المالية العامة، دار العلوم، ط1، الجزائر، 2007، ص92.

³ - محرز عباس، مراجع سبق ذكره، ص ص329-331.

(ج) الحسابات الخاصة على الخزينة: ويقصد بتلك (الحسابات) المبالغ التي تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد أي لا تعد إيرادا بالمعنى الصحيح، ثم تلك المبالغ التي تخرج من الخزينة على أن تعاد منها فيما بعد وبذلك لا تعد انفاقا عاما¹.

(3) مبدأ الشمولية: يقصد بها في الموازنة إيرادات الدولة كافة، أي كان مصدرها، ونفقاتها كافة، مهما كانت أنواعها، وتراعي هذه القاعدة في تنظيم الموازنة، لكي تأتي اجازة الجباية والانفاق مطابقة للواقع². وهذه الطريقة توضح نتيجة نشاط الدولة مما ييسر مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية، والرقابة الداخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية ويتعارض هذا المبدأ مع بعض القواعد وهي³:

(أ) عدم تخفيض الإيرادات والنفقات: التعديل النسبي بالزيادة والنقصان، اذا طبقنا هذا المبدأ يجب تسجيل الإيرادات والنفقات بقيمتها الاجمالية، ضمن الميزانية من الضرائب ونفقات التخلص من الطرق التقليدية في حسابات الميزانية للحصول على دخل اضافي، في هذه الحالة يمكن اللجوء الى مصادر تمويلية اخرى كالقروض لتمثيل دخل اضافي للميزانية، والهدف من ذلك ضبط الموارد العامة حيث تؤدي زيادة الإيرادات الى التبذير والاسراف والعكس، يؤدي نقص الإيرادات الى عدم تقديم الدولة خدماتها على الوجه الأمثل؛

(ب) قاعدة عدم الرصد: تمنع تغطية بعض أوجه الانفاق عن طريق بعض الإيرادات أو العكس مما يخلق نوعا من عدم المساواة لصالح بعض الهيئات العمومية، فالهيئات المستفيدة من الإيرادات التي رصدت لحسابها يمكنها بسهولة الالتجاء للقروض لزيادة مواردها كما يمنحها نوعا من الاستقلال وأفضلية بالنسبة للسلطات القائمة على تنفيذ الميزانية.

(4) مبدأ التوازن: إن المقصود بتوازن الموازنة Balanced budget العامة هو تساوي مقدار النفقات مع مقدار الإيرادات العامة، وبالعكس ستكون الموازنة العامة في حالة عدم توازن عندما لا تتساوى الإيرادات مع النفقات العامة، ويترتب عن حالة عدم التوازن حدوث فائض الموازنة Budget surplus وسنفرق هنا حالتين لعدم التوازن ففي الحالة الاولى تكون الإيرادات أكبر من النفقات وان عدم التوازن هذا يترتب عليه فائض موازنة موجب، أما في الحالة الثانية فان الإيرادات أقل من النفقات، وعدم التوازن هنا يترتب عليه حدوث فائض موازنة سالب أي عجز موازنة Budget deficit⁴.

¹ - معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثالثة ل م د، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ص38.

² - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط2، الاردن، 2010، ص173.

³ - محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص ص95-96.

⁴ - علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران، ط1، الاردن، 2013، ص ص312-313.

المطلب الثاني: مكونات الموازية العامة

للموازنة العامة مكونين ألا وهما الإيرادات العامة بنوعها العادية وغير العادية، وكذلك النفقات العامة بمختلف تقسيماتها، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: الإيرادات العامة

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية متكاملة مهمة تحتاج الى أرصدة مالية لتمويل نشاطها العام، وهذه الأرصدة المالية هي ما يعبر عنها بالإيرادات العامة

أولاً: تعريف الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة : " بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة"¹.

كما تعرف بأنها: " مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"².

مما سبق نخلص بأن الإيرادات العامة عنصر فعال في الموازنة العامة، فهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة، كما أنها أصبحت تستخدم كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: أنواع الإيرادات العامة: و تنقسم الى إيرادات عامة عادية وغير عادية:

1) الإيرادات العادية: تعرف الإيرادات العادية على أنها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة بهدف اشباع الحاجات العامة، و المتمثلة في الضرائب، الرسوم والإيرادات من ممتلكات الدولة.

أ) الضرائب:

تعرف الضريبة على أنها:

تعريف 01: " اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف تمويل الأعباء العامة للدولة، الجماعات المحلية و/ أو الإقليمية والادارات العمومية"³.

تعريف 02: " استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة؛

¹ - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص52.

² - لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أو الحاج، الجزائر، 2013-2014، ص24.

³ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، ط1، الأردن، 2011، ص22.

تعريف 03: " الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكاليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة"¹.

كما عرفت بأنها: " فريضة تدفع جبرا الى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام وتفرض بشكل محدد مسبقا بلا مقابل ولتحقيق اقتصادية واجتماعية مختلفة"².

على ضوء هذه التعاريف يمكن القول: " الضريبة اقتطاع نقدي من طرف الدولة بصفة الزامية للهيئات العامة المحلية، والأشخاص الخاضعين للسلطات العامة، طبيعيين كانوا أو معنويين بصفة نهائية دون مقابل خاص، بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وتنقسم الى ضرائب مباشرة وهي التي يتحملها المكلف مباشرة و ضرائب غير مباشرة وهي التي يمكن تحويل عبئها الى طرف اخر.

(ب) الرسم: يمكن تعريف الرسم أنه:

تعريف 01: " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا الى الدولة، أو الى احدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل"³.

تعريف 02: " فريضة تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع اداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها"⁴.

تعريف 03: " الرسم هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون الى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة اليهم"⁵

تعريف 04: " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون الى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها اليهم"⁶.

مما سبق يتضح أن الرسم مورد مالي تحصل عليه الدولة من خلال الخدمات التي تقدمها للأفراد مقابل حصولهم على منفعة خاصة تعود بالنفع العام على المجتمع.

(ت) الايرادات من ممتلكات الدولة:

ويقصد بأموال الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة، وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون العام، أم ملكية خاصة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون الخاص، ولذا يطلق على

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، ط3، الأردن، 2007، ص ص145-146.

² - عادل محمد القطاوي، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل، ط1، الاردن، 2008، ص7.

³ - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2009، ص104.

⁴ - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص225.

⁵ - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل، ط1، الاردن، 2010، ص74.

⁶ - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء، ط1، 2015، ص73.

الأموال الأولى الدومين العام وهي تلك المعدة للنفع العام ولا تقصد الدولة تحقيق الربح هدفا مباشرا من خلال استغلالها، ومثال ذلك الطرق العمومية والأنهار والجسور والمدارس والملاجئ والمتاحف والمباني الحكومية... الخ، و الأصل هو ترك استعمال هذه الأموال للكافة بالمجان وتحمل الدولة تكاليف الانفاق على هذا الدومين الذي يتم تمويله عن طريق الضرائب فالدومين العام ليس الغرض منه الحصول على إيراد معين، و لذا تتحمل الدولة عادة نفقات كبيرة في سبيل المحافظ عليه و تهيئته للانتفاع به من قبل الأفراد، ومع ذلك قد يدر هذا الدومين دخلا في بعض الحالات عندما تقرر الدولة رسما معيننا مقابل الانتفاع به واستخدام كما لو قررت الدولة رسما مقابل زيارة الحدائق العامة و المناطق أو استخدام الطرق العامة أو تأجير الأرصفة والغرض من هذه الرسوم ليس الحصول على الإيراد وانما تنظيم استعمال الأفراد لأموال الدومين العام بما يتفق وصالح الجماعة كما يطلق على الأموال الثانية مصطلح الدومين الخاص، وهي تلك الأموال المعدة للاستغلال الاقتصادي وتأتي أهمية هذا المورد نظرا لما يتمتع به الدومين من صفة الاستمرار ومن ثم فهو مورد مستمر ويتجدد سنويا، ولا يقصد بذلك أن يتكرر سنويا بنفس المقدار وانما تكراره سنة بعد أخرى¹.

أما مفهوم أملاك الدولة في التشريع الجزائري فينقسم الى قسمين أملاك عامة وأملاك خاصة، فالأملاك العامة التابعة للدولة تخضع لقواعد القانون العام وتخصص للنفع العام توضع تحت التصرف المباشر للجمهور أو المخصصة لمرفق عام مثل البحار والأنهار والغابات والنقل البحري والجوي والسكك الحديدية، و الحدائق العامة، أما الأملاك الخاصة للدولة فهي التي تؤدي وظيفة تمليلية ومالية مثل المباني ذات الاستعمال السكني والأراضي الجرداء غير المخصصة والأملاك الشاغرة و الأراضي الفلاحية والرعية².

(2) الإيرادات غير العادية: هي التي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة بشكل استثنائي كالقروض

بمختلف أنواعها، والمتمثلة في القروض بمختلف أنواعها، الإعانات، الهبات والإصدار النقدي.

(أ) القروض العامة: يعرف القرض العام بأنه:

تعريف 01: " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد"³.

تعريف 02: " مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الأجنبية، وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشرط معينة"⁴.

¹-عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار اثراء، ط2، الاردن، 2011، ص99.

²-خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ط1، 2016، ص194.

³-طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء، ط1، 2010، ص159.

⁴- أسامة خيري، مرجع سبق ذكره، ص229.

تعريف 03: " مورد مالي تحصل عبيه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية تتعاهد برد المبلغ مع الفوائد وفقا لشروط متفق عليها"¹.

مما سبق يتضح أن القرض مبلغ نقدي تتحصل عليه الدولة من الأفراد سواء طبيعيين كانوا أو معنويين، بموجب عقد يتعهد فيه الفرد بدفع القرض و جميع الفوائد المستحقة وفقا للشروط المحددة في العقد، ويمكن أن تصنف القروض وفقا لمصدرها المكاني الى: قروض داخلية وقروض خارجية، كما يمكن تصنيفها وفقا للفترة الزمنية لسداد القرض الى قروض قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل والثالثة طويلة الأجل، وأخيرا يمكن تصنيف القروض وفقا الى حرية الاكتتاب في سندات القرض الى قروض اختيارية وأخرى اجبارية .

(أ) الاعانات والهبات:

تتلقى بعض الدول (النامية) اعانات من دول أو مؤسسات أجنبية، وتسمى هذه الاعانات بالإعانات الخارجية، وتساعد هذه الاعانات الدول (النامية) في تنفيذ المشاريع وفي سد العجز في موازنتها، وتعتبر هذه الاعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة للدول التي تتلقاها (بينما تعتبر نوعا من أنواع النفقات للدول التي تقدمه)، وترتبط بعض الاعانات بشروط سياسية واقتصادية من الدول الأجنبية المانحة، ولهذا فإنه لا يمكن الاعتماد على الاعانات الأجنبية كمصدر هام من مصادر الإيرادات، لأنها تكون أحيانا عرضة للتوقف، وتحصل المؤسسات العامة، والسلطات المحلية (البلديات) في أقاليم الدولة على اعانات من الحكومة المركزية، وتسمى هذه الاعانات بالإعانات الداخلية، وتفيد هذه الاعانات السلطات المحلية في تغطية نفقاتها، وتنفيذ مشاريعها، وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في تلك الأقاليم؛

أما الهبات، فهي المبالغ النقدية، أو الممتلكات التي تؤول الى الدولة نتيجة الانقطاع الوارث لها، أو التي تدفع أو تقدم اختيارا، بواسطة الأفراد والشركات، عل شكل تفرعات، لمواجهة حالات الحروب، أو الكوارث، التي تقع فيها البلاد، وتعتبر الاعانات والهبات من المصادر الثانوية للإيرادات العامة، وذلك لأنها قليلة الحصيلة، وغير منتظمة، في معظم الأحوال².

(ج) الاصدار النقدي: تلجأ الدولة في الوقت الحاضر الى تمويل نفقاتها عامة والاستثمارية منها خاصة

الى الاصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، هذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ اليه الدول الا عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض...الخ عن تغطية نفقاتها العامة، وعلى ذلك فان الاصدار النقدي الجديد يتلاءم وفكرة وجود العجز المنظم في الميزانية العامة، ويتمثل الاصدار النقدي في خلق كمية اضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في

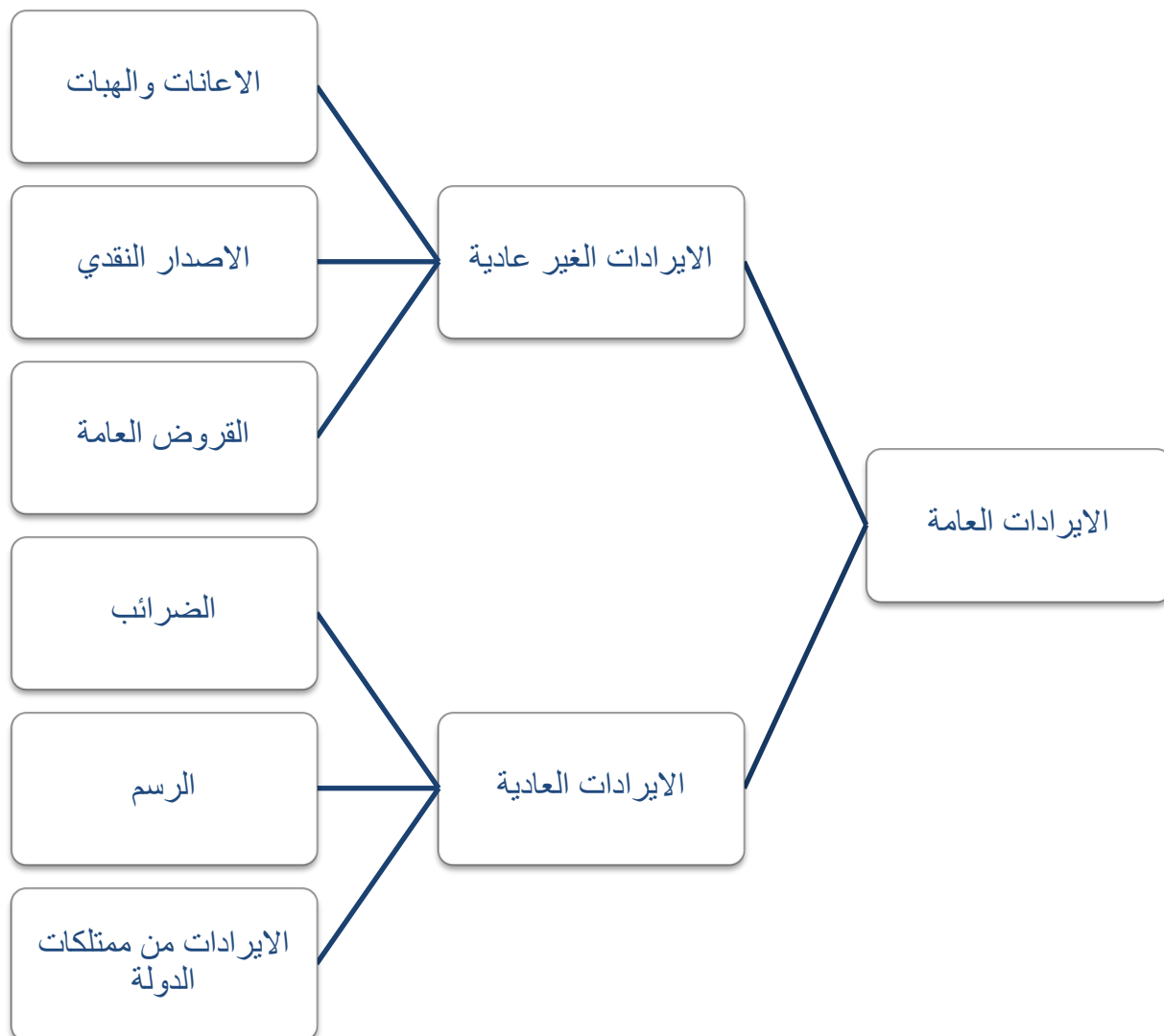
¹ - خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط1، الاردن، ص 326-327.

تمويل نفقاتها العامة وتستند الدولة بهذا الصدد على سلطتها في الاشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن اصدارها من النقود، وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الاضافية اذا كانت هي التي تتولى عملية الاصدار (البنك المركزي) فيها مؤمنا أو اذا كان نظام اصدار النقود يسمح بتغطية أي اصدار النقود يسمح بتغطية أي اصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة¹.

¹-عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 301.

الشكل (1-1): مكونات الإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هذه النفقات إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

أولاً: تعريف النفقات العامة: تعرف النفقة العامة على أنها:

تعريف 01: "مبالغ نفديه، تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"¹.

تعريف 02: "مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة"².

مما سبق نخلص إلى أن النفقات العامة هي مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص عام بقصد اشباع حاجة عامة تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التقسيمات العلمية للإنفاق العام: توجد عدة أنواع من التقسيمات العلمية للنفقات العامة ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

(1) تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: نميز وفقاً لهذا التقسيم، حسب الانتظام والدورية، ما بين نفقات عامة عادية، ونفقات عامة غير عادية:³

(أ) النفقات العادية: ويقصد بها تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات هذه النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة، ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة، ونفقات الإدارة؛

(ب) النفقات غير العادية: يقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة، ونفقات الحرب، و النفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل.

(2) تقسيم النفقات العام حسب أغراضها: تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وعسكرية، واستناداً إلى ذلك فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى:⁴

¹-عادل فليح العلي، مالية دولية، زهران، ط1، الاردن، 2012، ص88.

²-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سيق ذكره، ص53.

³-أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران، ط1، الاردن، 2013، ص68.

⁴-محمد شاكر عصفور، مرجع سيق ذكره، ص266-267.

- (أ) نفقات إدارية: وتشمل الرواتب، الأجور، المكافآت؛
- (ب) نفقات اقتصادية: وتشمل نفقات إقامة المشاريع، نفقات إعانة المشاريع الاقتصادية و نفقات خفض أسعار المواد الأساسية؛
- (ت) نفقات اجتماعية: وتشمل المساعدات والخدمات المختلفة من تعليمية، صحية... ونحو ذلك؛
- (ث) نفقات مالية: وتشمل أقساط اهلاك الدين العام(قروض الدولة) وفوائده السنوية؛
- (ج) نفقات عسكرية: وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، نفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.
- (3) تقسيم النفقات تبعا لآثارها في الانتاج القومي: يمكن تقسيم النفقات حسب تأثيرها على الانتاج القومي الى قسمين¹:

(أ) النفقات العام الحقيقية: وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات منها مرتبات وأجور موظفي الدولة، والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو القيام بالمشروعات الانتاجية، وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، ينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة، يؤثر على حجم ونوع الانتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال).

(ب) النفقات العامة التحويلية: فهي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة عندما تقوم بالنشاط المالي، و تتضمن أقساط استهلاك الدين العام والفوائد المترتبة عليه، وهذه النفقات تقوم بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب الى حاملي سندات الدين العام².

(4) تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها: وتنقسم الى نفقات مركزية و نفقات لامركزية:

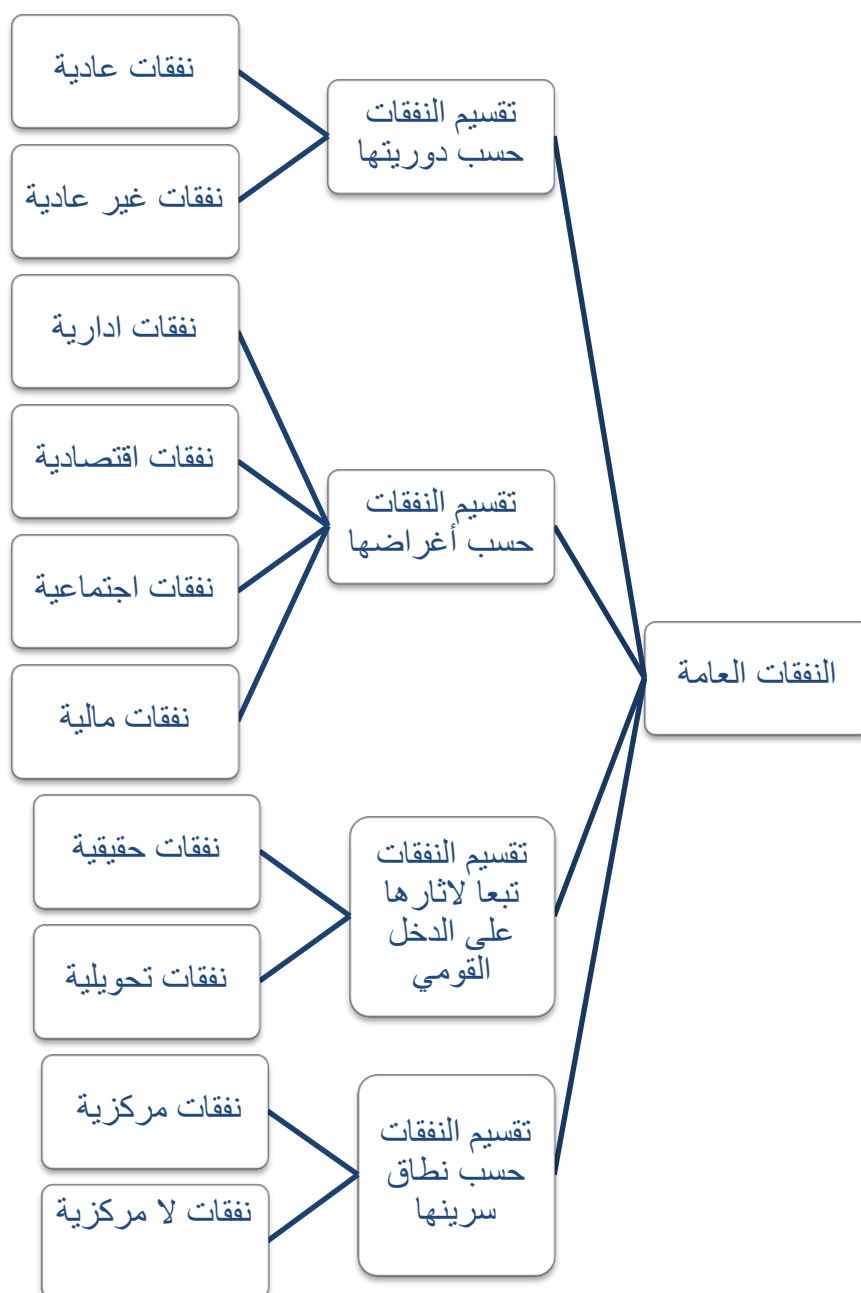
- (أ) النفقات المركزية: تقوم بها السلطات المركزية الحكومية المركزية كالوزارات وأقسامها وذلك بالنسبة للخدمات العامة وعلى نطاق الوطن ومختلف قطاعاته، ومحفظاته وخاصة المتعلقة بالمرافق العامة للدولة كنفقات الأمن الداخلي، الخارجي، العدالة، الصحة، التربية والتعليم، التمثيل الدبلوماسي ويشمل عبئ هذه النفقات جميع رعايا الدولة وبما يدفعونه الضرائب، وهم المنتفعون بها أيضا؛
- (ب) النفقات اللامركزية: وهي التي تجريها السلطات الحكومية اللامركزية المحلية كالمحافظات والولايات ومجالس المقاطعات ومجالس المدن، ومجالس القرى وهي المتعلقة بنفقات هذه الوحدات الادارية اللامركزية مما يساعد على ضبطها وتوجيهها نحو قنواتها الانفاقية السليمة³.

¹ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

² - جهاد السعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

³ - دغمان زويبر، محاضرات في مقياس المالية العامة، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان علوم اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، الجزائر، 2016-2017، ص 32.

الشكل (1-2): مكونات النفقات العامة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة

تظهر أهمية الموازنة العامة للدولة في مختلف نواحي الحياة خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها، والتي سنحاول ابرازها فيما يلي:

أولاً: من الناحية السياسية: للموازنة أهمية سياسية كبيرة وذلك في الدول ذات الأنظمة النيابية والديموقراطية، لأن الزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام الى المجالس النيابية لكي يجيزها نواب الشعب ويقرر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، يعني أنها خاضعة للرقابة الدائمة لهده المجالس، وتظهر هذه الرقابة من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم اليها، وكما سبق الذكر أن الثورات والتغيرات الدستورية راجعة أساسا لاضطراب الأحوال المالية ومطالبه الشعب بالإشراف على المسائل المالية للدولة، ففي الدول ذات الأنظمة الديموقراطية تكاد القوتان السياسية والمالية تركزان في يد نواب الأمة في المجالس التشريعية، ويحدث العكس في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية فإن الأمر بيد السلطة التنفيذية، وبعد اعتماد الموازنة من طرف السلطة التشريعية اجراء له أهمية بالغة فهو يزيد من الثقة بمالية الدولة، وكذلك يقلل الى حد كبير من المفاجآت التي يتعرض لها دائنو الدولة؛

ثانياً: من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تحظى الموازنة بأهمية قصوى، هذه الأهمية تزيد باتساع نطاق دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، فلقد أصبح دور الموازنة في عصرنا الحاضر خاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر اتساعا، فأصبح للموازنة أهمية في تحقيق العمالة الكاملة، وكذلك تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، اضافة الى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة¹.

¹-خليفة عيسى، **هيكلم الموازنة العامة للدولة**، دار النفائس، ط1، الاردن، 2011، ص ص 27-28.

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة من العوائق والمشاكل الأساسية التي أخذت الكثير من اهتمام الباحثين في دول العالم، حيث يعتبر من المشاكل المالية التي تصيب الكثير من الدولة خاصة النامية، وهذا ما جعل منها مشكلة حقيقية تدعي الاهتمام والدراسة المعمقة لمواجهتها وتغطيتها. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة، وأنواعه.

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية لعجز الموازنة العامة.

المطلب الثالث: ليات تمويل العجز الموازي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة، وأنواعه

على الرغم من الأهمية التي توفرها الموازنة العامة الا أنه قد يحدث مشكل وهو ما يعرف بعجز الموازنة العامة بمختلف أنواعه وهو ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب:

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

تعددت التعاريف المقدمة لعجز الموازنة العامة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تعريف 01: " يعد عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تعاني منها أغلب الدول وان كان بشكل متفاوت تبعا لاختلاف مستوى نشاطها الاقتصادي، وقد انعكست نتائجه السلبية بشكل واضح على الاقتصاد والنمو وعليه فقد نال هذا الموضوع اهتماما كبيرا عبي مستوى الدول بقصد دراسة وتحليل النتائج المترتبة عليه والمقابل الاجتماعي له ومن يتحمله"¹.

تعريف 01: "أي فرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة و هو من أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية"².

تعريف 02: " هو الذي يعكس مقدار الزيادة في إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات وتقوم الدولة بأكثر من إجراء لتمويل هذا العجز"³.

¹ -أحمد أسحق الأمين حامد، الصكوك الإسلامية الاستثمارية وعلاج مخاطرها، رسالة مقدمة لمتطلبات الماجستير، الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2005، ص235.

² -عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، صص56-563.

³ -زينب كريم الداودي، بور الإدارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار الصفاء، ط1، الاردن 2013، ص193.

تعريف 03: "عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق حجم الإيرادات العامة وعادة تلجأ الدول الى الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة و تمثل هذه الحالة معظم الاقتصاديات النامية"¹.

مما سبق يمكن القول أن عجز الموازنة يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهذا ما يؤدي الى حدوث اختلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور مواردها على الوفاء بالتزاماتها.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

تختلف أنواع العجز باختلاف الأسباب المؤدية له، وهي كالتالي:

(1) العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الاجمالي بين مجموع أنواع الانفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منها الانفاق الحكومي والمخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، ويمكن أن يكون الفرق بين الانفاق الجاري والإيرادات الجارية حيث يعبر الانفاق الجاري عن مجموع الانفاق دون الانفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العامة².

(2) العجز الشامل: ويعرف بأنه الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية والنقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين اجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية والغير ضريبية مضافا اليها المح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الاضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي؛ غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المختلفة، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الان عبئا كارثيا على هذه الدول وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال الغير متكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحى الأخذ بهذا المفهوم الى نتيجة معينة تهم الدائنين وفحواها أنه لا بد للميزان الرئيسي في اخر المطاف أن يصير ميزانا ايجابيا لكي يغطي ولو جزءا من فوائد الدين الجاري³.

¹ - نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطب، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد، ط1، الاردن، 2006، ص301..

² - ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الرياض الوطني، السودان، 2016، ص29.

³ - كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2013-2014، ص ص171-172.

(3) **العجز الأساسي:** يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن سياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس الى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة لسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدوم فوائده لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدولة النامية وهو الفوائد المستحقة على الدين الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة¹.

(4) **العجز التشغيلي:** العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام خصوصا منه الجزء الذي دفع من فوائده من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوعة للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدهم بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرفع حجم العجز لذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعوا بعض المالبين الى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بصحيح اثار ارتفاع الأسعار اضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من قروض².

(5) **العجز الهيكلي:** يحدث هذا العجز في حال إذا لم تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما و لا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها وهو ينبئ بوجه عام عن كل خلل في الاقتصاد الوطني نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا³.

¹-لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014، صص 115-116.

²- المرجع نفسه، ص16.

³-ناصر بوجلal وكمال ديب، التفسير الكمي كالبية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسللي عبد الله، مجلد12، العدد01، 2019، ص247.

(6) **العجز المفروض:** هي الأعباء والنفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، والكوارث، والحروب هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات الى الاختناق¹.

(7) **العجز المالي القصور:** فقد تلجأ الدولة الى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية، وتخشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تخفض من الضرائب وتزيد في الانفاق حتى تحدث استثمارات، وتنشئ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزا في الموازنة الا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام، وتحقيق الرخاء للمجتمع².

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية لعجز الموازنة العامة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة ولكن السبب الرئيسي يرجع الى العوامل الاقتصادية والتي يمكن ابرازها كما يلي:

أولاً: عامل النمو في الانفاق العام: بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة التي تؤدي الى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها³:

- (1) **زيادة أعباء الديون العامة المحلية الخارجية:** بسبب التخلف عن سداد الديون، حيث يتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية، ضمن النفقات الجارية أما أقساط الدين فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية؛
- (2) **الانفاق العسكري:** تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة، وهذا لارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي، ويشمل مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية ونفقات استرداد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية؛
- (3) **اتساع نمو العمالة الحكومية:** وهو ما يؤثر في ارتفاع حجم النفقات الجارية، خاصة نفقات التسيير من خلال الأجور والرواتب؛

¹ - عبد الله حسين أبو القمصان، **العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص 68.

² - عبد الله حسين أبو القمصان، **مرجع سابق**، ص 69.

³ - لحسن دردوري، **مرجع سابق**، ص ص 122-124.

- (4) **الأزمات الاقتصادية:** في حالة الازمات الاقتصادية تتجه معظم الدول الى زيادة الانفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، ففي حالة الركود الاقتصادي مثلا، تقوم الدولة بزيادة الانفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛
- (5) **التوسع في النفقات غير الضرورية:** ومنه الاسراف في اقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وتزيينها وشراء الأثاث الفاخر؛
- (6) **زيادة الدعم السلمي والانتاجي وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك:** بسبب زيادة اتساع نطاق تدخل الدولة، في النشاط الاقتصادي ودعم السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين؛
- (7) **سياسة التمويل بالعجز:** هي أداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، وفيه يتم تمويل العجز بواسطة الاصدار النقدي الجديد لتشغيل الموارد العاطلة، وتعويض ضعف طلب القطاع الخاص وزيادة المشروعات الاقتصادية ورفع نسب التوظيف والانتاج؛
- (8) **التضخم:** يزيد تدهور الدرّة الشرائية من نفقات مشتريات الدولة من مستلزمات السلعية، حيث تمنح الدولة علاوات للأفراد من أجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، اضافة الى مخصصات الدعم السلمي ورفع كلفة الاستثمارات العامة.

ثانيا: تراجع نمو الإيرادات العامة: هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت الى تباطؤ نمو أو تدهور الإيرادات العامة، وبالتالي نلخصها في ما يلي¹:

- (1) **ضعف الطاقة الضريبية:** من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات الى لدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية الى اجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يمكن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.
- (2) **التهرب الضريبي:** تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي الى انقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن

¹ -كزيز نسرين، مرغاد لخضر، البيات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر -دراسة تحليلية(200/2017)-، مجلة العلوم الانسانية، العدد47، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2017، ص502.

- الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض حصيللة الإيرادات العامة ومنه اتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة¹.
- (3) جمود النظام الضريبي:** يسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق ربحها وتحصيلها، وفي كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبية إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومتعلقة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، بما يضعف حصيلتها².
- (4) كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:** من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو الإعفاءات الضريبية والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها أكثر من الامتيازات، وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلباً على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية³.
- (5) تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:** تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتمادها على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة، يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول⁴.
- (6) ظاهرة المتأخرات المالية:** تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونياً، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تعاكس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب، والاهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الامكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية، وكل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة⁵.

¹ -لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص125.

² -حليمي حكيم، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص41.

³ -عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص206.

⁴ -أحمد محمود كامل نصحي، مرجع سابق، ص12.

⁵ -لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص126.

المطلب الثالث: اليات تمويل العجز الموازني للدولة

تقع الدولة في أزمة العجز المالي على المستوى الداخلي للاقتصاد عند تجاوز العجز الموازني لحدوده المثلى ، هذا ما يتيح للسلطات العامة مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويل هذا العجز، وتتمثل هذه الاليات في ما يلي:

1) التمويل عن طريق الاصدار النقدي: عندما تعجز جميع مصادر الإيرادات العامة للدولة عن تمويل

الخزينة العمومية، فلا تجد من مناص سوى الطلب من السلطة النقدية باستخدام صلاحياتها القانونية في طبع أوراق البنكنوت كمعروض نقدي جديد لتمويل نشاطها الإنفاقي، وبالتالي استخدام العملة المصدرة بدلا من استخدام مصادر الجباية الاجبارية للإيرادات العامة، وهو ما يطلق عليه الملاذ الأخير للتمويل لأن الاصدار النقدي الجديد قد يولد زيادة كبيرة في المعروض النقدي تفوق الزيادة في الناتج الوطني، مما ينتج عنه ضغوط تضخمية تؤثر على قيمة العملة، ولهذا تستخدم هذه الالية الا في الظروف القاهرة لأنها تسبب العديد من النتائج السلبية أهمها¹:

- تدهور القوة الشرائية للعملة، وزيادة التفاوت في الدخل بين الأفراد لصالح أصحاب المداخيل المتحركة التي تستفيد من التضخم، على حساب الطبقات المتوسطة وذات الدخل الثابتة مما يسبب اثارا خطيرة تخل بالتوازن الاجتماعي؛
- انخفاض قيمة العملة الوطنية بالشكل الذي يولد العزوف عن تداولها، واستبدالها بالعملات الصعبة في التعامل المحلي (ظاهرة احلال العملة)؛
- انخفاض سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الدولية؛
- تفاقم العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمات العامة، خاصة في ظل عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة في الأسعار بسبب ضعف الدارة الضريبية، أي أن الدولة تستخدم الاصدار التضخمي لسد العجز الموازني، غير أنه فيما بعد يصبح سببا في حدوث العجز؛

وعلى العموم لا يمكن حصر الاتار السلبية الناجمة عن هذا الأسلوب اذ استخدم بشكل عشوائي، ذلك أن الزيادة في المعروض النقدي من الناحية النظرية ليس مدمرا أو أسلوبا لخلق المشاكل والاختلالات الاقتصادية، بل أن النظرية الاقتصادية وضعت أسس وضوابط علمية لنجاح الية التمويل بالإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) في سد العجز في الموازنة العامة.

¹-حسين كشيبي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على اعداد برامج الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص41.

(2) **التمويل عن طريق القروض العامة:** يمكن للدولة أن تمول عجز موازنتها من مصادر اقراض حقيقية لا تؤدي الى التوسع في الائتمان، وبالتالي لا يكون لها أثر على ارتفاع الأسعار، فتمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي والأسعار فيما لو كانت البنوك التجارية تمتلك فوائض أو احتياطات زائدة، أما اذا لم تكون تملك هذه الفوائض فان تمويل العجز في هذه الحالة يؤدي الى سحب أو التأثير أو الائتمان الموجه الى القطاع الخاص (أثر المزاحمة)، وبالتالي يعوق بصورة غير مباشرة نمو الاستثمار الخاص لا سيما في ضوء ضيق وعدم نمو الاسواق المالية في الدول النامية، كما يأخذ تمويل عجز الموازنة شكل الاقتراض من القطاع غير المصرفي كالاقتراض من الصناديق والتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين التجاري وعمليات السوق المفتوحة وفوائض شركات القطاع العام، فاذا كان الاقتراض من موارد معطلة فانه لن يكون له تأثير انكماشى على طلب القطاع الخاص الاستهلاكي والاستثماري، غير أنه يؤدي الى زيادة الطلب والانفاق الكليين بدرجة تفوق العرض الكلي، وبالتالي تساهم في ارتفاع الأسعار¹.

(3) **التمويل عن طريق الضرائب:** تعتبر الضريبة من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة فنجد أن معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبلا قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه ومعاقبة ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدسون الضريبة ما لها من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الأنظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للموازنة ولتساع الفجوة بين الانفاق العام والإيرادات العامة وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة، لذلك فان إعادة اصلاح الأنظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع الضريبي يؤدي الى التقليل من هذه الاثار، وتعتبر الساسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة او استحداث أنواع جديدة من الضرائب².

¹- حسين كشيبي، مرجع سبق ذكره، ص42.

²- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص153.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى جزءا هاما من الدراسات المالية خاصة في السنوات الأخيرة، ألا وهي الموازنة العامة، حيث قمنا باستعراض مفهوم الموازنة العامة وأهم الخصائص التي تتميز بها، بالإضافة الى ذكر مبادئها الأساسية التي تمحورت أساسا في مبدأ السنوية، مبدأ وحدة الميزانية، مبدأ الشمولية، مبدأ التوازن، كما أشرنا الى المكونين الرئيسيين للإيرادات العامة بنوعها العادية والغير عادية وكذلك النفقات بمختلف تقسيماتها، بالإضافة الى الأهمية التي تحظى بها الموازنة العامة في مختلف نواحي الحياة خاصة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية منها.

كما تطرقنا الى مفهوم عجز الموازنة العامة ومختلف أنواعه والتي تمثلت في العجز الجاري، العجز الشامل، العجز الأساسي، العجز الهيكلي والعجز التشغيلي، ينجم عن هذا العجز عوامل متعددة لكن السبب الرئيسي يرجع الى العوامل الاقتصادية التي تمثلت في عامل النمو في الانفاق العام، تراجع نمو الإيرادات العامة، وهذا العجز لا يبدأ من تمويله بعدة طرق من بينها الطرق التقليدية من جلال التمويل عن طريق الإصدار النقدي، القروض العامة، والتمويل عن طريق الوعاء الضريبي.

وفي الأخير نخلص الى أن مشكل عجز الموازنة العامة يعتبر المشكل الأساسي الذي تعاني منه ميزانية الدولة، والذي يتمثل في صعوبة توفر الإيرادات اللازمة التي تغطي النفقات العامة للدولة، لذا ظهرت الصكوك الإسلامية كبديل لتغطية عجز الموازنة العامة وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دور الصكوك الإسلامية في تمويل
عجز الموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر الصكوك من أدوات التمويل الإسلامي الرائدة في مجال الهندسة المالية، نظرا لما لها من أثر كبير في تنمية المجتمعات، توفير السيولة النقدية وتطوير وظيفة رأس المال، بالإضافة الى انشاء المشاريع الكبرى؛ فالصكوك الإسلامية من الأدوات المهمة في التمويل الإسلامي التي يمكن أن تدعم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها رغم المخاطر المتنوعة التي تواجهها وتعرض طريقها، الأمر الذي يتطلب اهتماما أكبر بهذه الأداة للاستفادة منها على نطاق أوسع خاصة في العالم الإسلامي.

على ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل إبراز ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية وجهاً جديداً من أوجه الابتكارات المالية التي ذاع صيتها في الآونة الأخيرة، إذ جاءت الصكوك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المعاصرة، لتحمل تحت جناحها التنمية والاستثمار المحكوم بضوابط الشريعة ما يجعلها تساهم في زيادة قوة اقتصاد الدولة وتنشيطه وتعزيز نموه بشكل سريع وفعال كما أنها تساعد في زيادة قدرة الدولة على بناء خطط التنمية الاقتصادية وخلق أسواق تداولية وزيادة نسب مدخرات الأفراد وتوسيع المشاريع الاستثمارية.

لذلك سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصكوك الإسلامية.

المطلب الثاني: أنواع، اليات وأطراف الصكوك الإسلامية.

المطلب الثالث: دوافع الصكوك الإسلامية وأهميتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصكوك الإسلامية:

عرفت نشأة الصكوك الإسلامية تطوراً ملحوظاً عبر الزمن، لذلك سيتم تلخيص هذه النشأة مع التطرق للمفهوم من خلال الآتي:

الفرع الأول: نشأة الصكوك الإسلامية

بدأت مع ظهور الإزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي، تظهر فكرة الصكوك الإسلامية كصيغة من صيغ التمويل المشروعة وكانت أبرز تلك المحاولات التي وضعت اللجنة الأولى للصكوك الإسلامية، هي تلك الدراسة التي قدمها المرحوم د سامي حمود "سندات القارضة" ضمن انشاء موضوع قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (03) لسنة 1978م؛

ثم بدأت محاولة تطبيق هذه الفكرة بالتعاون مع وزارة الاوقاف الأردنية، حيث اعتمدت سندات المقارضة اسلوباً مناسباً وشرعياً لإعمار الممتلكات الوقفية وتحديثها وكان نتاج ذلك اصدار قانون مؤقت رقم (10) لسنة 1981م، وبذلك تعد الأردن بمثابة المهد الأول لنشوء هذه الفكرة ثم تبعت هذه المحاولة مساهمة البنك الإسلامي في دورته الثانية لسنة 1988م، التي بموجبها أصدر المجمع قراره رقم (05) لسنة 1988م بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار وبذلك تعد هذه الخطوة الأولى نحو التأسيس الشرعي لسندات المقارضة¹.

¹ - أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الإسلامية، على الموقع الإلكتروني، ww.drahmadmelhem.com، بتاريخ 2016/04/22، على الساعة 14:00، ص53.

ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2003، بإصدار معيار شرعي لصكوك الاستثمار وهو المعيار رقم، 17 حيث حددت فيه المبادئ الأولى لإصدار وتداول جميع أنواع الصكوك التي تم ابتكارها في تاريخ اصدار المعيار؛

وفي 2004 قام المجمع الفقهي الإسلامي الدولي بتوضيح الاحكام والضوابط الشرعية التي تحكم صكوك الاجارة واوصى بدراسة اصدار الصكوك بملكية الاعيان، المؤجرة اجارة منتهية بالتمليك وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجرة) بنفسه او عن طريق وسيط مالي، بغرض اعادة اجارتها او اجارة منافعها واستيفاء اجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك، ودراسة حكم اصدار الصكوك وتداولها في اجارة الموصوف في الذمة؛

اما في 2006 بالتوصية على انعقاد ندوة متخصصة لإعداد لائحة بشأن سندات المقارضة اذا كانت الصكوك مثل موجودات مختلطة ما بين اعيان ومنافع ونقود وديون، اما صندوق انقد الدولي فقد جاء دوره للتأكيد على الطفرة في المعاملات التصكيك الإسلامي حيث تمخضت عن زيادة اصدار الصكوك بمقدار اربعة اضعاف، والتأكيد ايضا على ان عددا متناميا من البلدان يفكرون في دخول سوق الصكوك كما بين الصندوق ان ابرز تحدي للصكوك هو تبديل السمات الهيكلية المعتادة في الاوراق المالية التقليدية، كان ذلك في عام 2007، ثم ظهرت مشكلة الصكوك في 2008 خلال الازمة المالية العالمية، كما اصدرت الهيئة الشرعية العالمية للزكاة فتوى مفادها ان اموال صكوك المقارضة المستوفية لضوابطها الشرعية تتركى زكاة عروض التجارة مع توافر شروط الزكاة فيها، بعد ذلك اكد صندوق النقد الدولي على اهمية الصكوك الإسلامية السيادية والتأكيد كذلك على ان ابرز التحديات التي تواجه الصكوك هي القوانين والخلاف الفقهي، وفي 2009 استعرض المجمع خصائص الصكوك وأحكامها مؤكدا على ايجاد الاطار القانوني لها، في ماي 2010 تم التأكيد في التوصيات التي انتهت ندوة الصكوك الإسلامية المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بالتعاون بين مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي بالجامعة ومجمع الفقه الإسلامي للبحوث والتدريب، على ضرورة ضبط القواعد الشرعية التي تحكم العمل بالصكوك الإسلامية في ظل بروز مخالفات واخطاء واخفاقات بعض الاصدارات، في التطبيقات العملية للصكوك الإسلامية نتيجة انجرافها عن مقاصدها الشرعية، وذلك للاهتمام بالألفاظ والمباني لبناء هيكلية الصكوك دون المقاصد والمعاني، مما ادى الى تحقق الشروط الشرعية للأدوات المالية ظاهريا واهمال مقاصدها التي تتعارض مع المقاصد الشرعية، وكذلك من بين ابرز ما جاء في توصيات هذه الندوة طرح الصيغة المقبولة شرعا للصكوك المعنوية وتحديد الضوابط الشرعية التي تحكم اصدارها وتداولها¹.

¹ - نزار سناء، دور البية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق راس المال، دراسة حالة سوق راس المال الماليزي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيرصر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 70-71.

الفرع الثاني: مفهوم الصكوك الإسلامية

تعددت عبارات الباحثين والهيئات والمجالس المتخصصة في التمويل الإسلامي من حيث تحديد مفهوم واضح لتقنية الصكوك الإسلامية كأداة شرعية للتمويل

أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية: تعرف الصكوك الإسلامية لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

- (1) لغة: " الصكوك والصكالة لغة جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقاً أو مالا ونحوه؛"
- (2) اصطلاحاً: قبل التطرق الى التعريف الاصطلاحي للصكوك الإسلامية لا بد أولاً أن نعرف بإيجاز العملية التي تقوم عليها الصكوك الإسلامية والتي تعرف بالتصكيك حيث تعني: " اصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم انشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"¹.

ومن التعاريف الاصطلاحية للصكوك الإسلامية ما يلي:

- (1-2) **تعريف مجمع الفقه الإسلامي الدولي:** عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أنها: " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال الى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول اليه بنسبة ملكية كل منهم فيه"².

- (2-2) **تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** تعرف الصكوك الإسلامية على أنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وغلق باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"³.

¹ -رميثة حبيبة، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، 2017، ص130.

² -عبد العزيز بوكار، عبد الباسط بن عبيد، صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية: الواقع والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد02، الجزائر، ص329.

³ -قرومي حميد، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وفاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفافس تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية"، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 16 و17 جوان 2014، ص3.

2-3) تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: " هي شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثمار معين وفقا لأحكام الشريعة"¹.

مما سبق نستخلص تعريف شامل للصك الإسلامي: على أنه أداة مبتكرة في التمويل الإسلامي تتطابق مع الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن باقي الأوراق المالية، لها قيمة اسمية محددة وتصدر بفئات متساوية القيمة، تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول وليست ديناً على مصدرها كما تتميز بعدم قابليتها للتجزئة.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية: تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والاصدار، إلا أن الذي يميزها عن غيرها من الأوراق كونها تلتزم بالأحكام الشرعية الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية اصدارها الى انتهاء أجلها ومن بين أهم خصائصها ما يلي:²

- 1) الصكوك عبارة عن وثيقة متساوية القيمة تصدر باسم مالكيها لإثبات حقه في الموجودات الصادرة بموجبها؛
- 2) تكون الصكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) (في اطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها)؛
- 3) تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار (أعياناً أو منافعاً أو خدمات أو خليط منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً أو التزاماً في ذمة مصدرها)؛
- 4) الصكوك تقوم على المشاركة في الغنم (الربح) والغرم (الخسارة): فمالكو الصكوك يشاركون في غنمها حسب الافاق المبين في نشرة الاصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم؛
- 5) أنها تصدر على أساس عقد شرعي بضوابط شرعية تنظم اصدارها.

¹- نصيرة قريش، هدى بدروني، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة الى التجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10، ص 93.

²- عبد الله عيجولي، الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة عمار تليجي الأغواط- الجزائر، ص 316.

المطلب الثاني: أنواع، اليات وأطراف اصدار الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية أنواع منها قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول، كما تمر عملية اصدار الصكوك الإسلامية بستة مراحل تبدأ بالهيكلية و تنتهي بمرحلة ما بعد الاصدار حيث تتم عملية اصدار الصكوك الإسلامية بين أطراف محددة، وكل هذا سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع الصكوك الإسلامية:

تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية وتتنوع باختلاف طبيعة القعد الشرعي، الذي تصدر الصكوك على أساسه الا اننا سوف نهتم بالصكوك الإسلامية الاكثر انتشارا واشتهارا، حيث يمكن تصنيفها الى صكوك قابلة للتداول واخرى غير قابلة للتداول.

أولاً: الصكوك القابلة للتداول: وتمثلت في صكوك المرابحة، صكوك السلم وصكوك الاستصناع.

1) صكوك المرابحة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك؛

والهدف من اصدار صكوك المرابحة هو تمويل عقد بيع بضاعة المرابحة كالمعدات والاجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابة عن حملة الصكوك وتستخدم المؤسسة المالية حملة الصكوك في تملك بضاعة المرابحة، وقبضها قبل بيعها مرابحة؛

المصدر لصكوك المرابحة هو البائع لبضاعة المرابحة والمكتتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة بمجرد شراء شركة الصكوك لهذه السلعة مرابحة، وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها ويجب ان تكون بضاعة المرابحة في ملك وحيازة مدير الاصدار بصفته وكيلاً عن حملة الصكوك، من تاريخ شرائها وقبضها من البائع الاول وحتى تاريخ تسليمها لمشتريها مرابحة، يكون ربح حملة الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء بضاعة المرابحة ودفع مصروفاتها نقداً، و ثمن بيعها للمشتري مرابحة على اقساط مؤجلة، يجوز تداول صكوك المرابحة بعد قفل باب الاكتتاب وشراء البضاعة حتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل او يدفع على اقساط ويخضع لقيود التصرف في الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وحتى قبض الثمن المؤجل وتصفية العملية¹.

2) صكوك السلم: هي عبارة عن وثائق متساوية القية تطرح بجمع مبلغ لتسليمه الى المورد لشراء سلعة منه تسلم بعد مدة، ويكون حق حامل الصك مؤجلاً الى حين استلام السلعة وبيعها وهذا النوع من الصكوك لا يجوز تداوله لأنه لا يجوز بيع سلعة قبل القبض، ولأنها تمثل ديناً والديون لا يجوز تداولها؛

¹ - نوال بن عمار، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 256.

وقد اجازت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك السلم، والمعيار الشرعي رقم 17 يوضح العلاقة بين طرفي العقد، وبيان ذلك على النحو التالي: المصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم والمكاتبون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة (رأس مال السلم)، ويملك حملة الصكوك سلعة السلم، ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيه سلعة السلم في السلم الموازي؛

وتكمن أهمية صكوك السلم في امكانية اصدارها من خلال الدخول في عقود البيوع الآجل، خاصة بما يتعلق بالمنتجات الضرورية كالقمح، كما يمكن استخدامها في تمويل المشاريع البتروكيمياوية، وذلك بإعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على اساس ان يكون التسليم بعد الفترة المحددة، ويمكن الاستفادة من هذا النوع من الصكوك في تمويل المشاريع العقارية ووحدات سكنية، وبعد استلام تلك الوحدات تتولى الجهات المصدرة للصكوك السلم بديلا اسلاميا لسندات الخزنة الحكومية التي تستند الى سعر الفائدة، لسد الاحتياجات العاجلة لمتطلبات الانفاق حيث يقوم بموجبها البنك المركزي بصفته مديرا لمحفظه صكوك السلم الإسلامية بشراء اصول (نפט، المنيوم، منتجات زراعية....)، بكميات مضبوطة وخصائص معينة في وقت محدد في المستقبل¹.

(3) صكوك الاستصناع: هو عقد على مبيع في الذمة، شرط فيه العمل وصكوك الاستصناع في حقيقتها كصكوك السلم اذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن مؤجل، السلعة من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة، الا انه يجوز تأجيل ثمنها والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة اصدار الصك من قبل احد الطرفين البائع أو المشتري، وتتميز صكوك الاستصناع بما يلي²:

- توفر هذه الصيغة تمويلا متوسط الاجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة؛
- يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل راس المال العامل للمشروعات الاستثمارية ذات جدوى؛
- تشجع هذه الصيغة وتساعد في الاستغلال الامثل للمواهب والقدرات التكنولوجية؛
- تسمح هذه الصيغة بتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والمجاري وما شابهها.

ثانيا: الصكوك الغير قابلة للتداول: تتمثل الصكوك الغير قابلة للتداول فيما يلي:

(1) صكوك المشاركة: هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في انشاء مشروع استثماري، أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة ويصبح المشروع

¹ - نزار سناء، مرجع سابق، ص ص 98-99.

² - هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك في التنمية الاقتصادية دراسة حالة، مجلة العلوم الادارية، العدد 02، الجامعة الاردنية، الجزائر، 2015، ص 557.

أو موجودات النشاط مالكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، ودار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار¹.

ويمكن تقسيم صكوك المشاركة من عدة اتجاهات²:

- **وفقا لطبيعة الاصول المملوكة:** هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت؛
- **وفقا للاستمرار:** المشاركة المستمرة في شكل اسهم، والمشاركة المتناقصة التي يسترد فيها المصرف مشاركة بالتدريج مع حصة ربحه؛
- **وفقا لأغراض المشاركة:** منها المشاركة التجارية، المشاركات الزراعية والمشاركات الصناعية؛
- **وفقا للمدة:** قصيرة الاجل، وطويلة الاجل؛
- **وفقا للاستخدام:** مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف، مشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين، كما يمول صك المشاركة العديد من الأنشطة منها: الاستثمارات المباشرة الجديدة التوسعات في مشروعات قائمة المشاركة المتناقصة تمويل رأس المال العامل.

(2) صكوك المضاربة: هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة فيها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه، بحسب النسبة المعلنة على الشيوخ، مع مراعاة التصفية التدريجية المنتظمة لرأس المال المكتتب به عن طريق تخصيص الحصة المتبقية من الأرباح الصافية، لإطفاء قيمة السندات جزئيا حتى السداد التام، وقد تميزت صكوك المضاربة بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي³:

- تعتبر اداة مناسبة لاستدراار المال، وهي قائمة على تقسيم رأس المال المضاربة الى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الاصدار؛
- تمثل صكوك المقارضة حصصا في رأس مال المضاربة، تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح (أن وجدت) وبصورة غير محددة مقدما، وبحسب مساهمات حملة الصكوك المختلفة؛
- قابلة للتداول طالما أنها تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مخالف للشرع.

تختلف هذه الصكوك باختلاف نوع المضاربة وعلى هذا الاساس يمكن ذكر الانواع التالية⁴:

¹ - عمر عيو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الاوراق المالية الماليزية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، جامعة حسبية بن بو علي، شلف، الجزائر، جوان 2017، ص53.

² - قرومي حميد، مرجع سبق ذكره، ص3.

³ - سارة بوسعيد وآخرون، دور الصكوك في تمويل التنمية، مجلة شفاء للاقتصاد والتجارة، العدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، أبريل 2018، ص81.

⁴ - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص86.

(أ) **صكوك المضاربة المقيدة:** في هذا النوع من الصكوك يتم الانفاق على نوعية المشروع الممول (تجاري، زراعي..) من قبل حملة الصكوك ولا يحق للمضارب الخروج عنها والا اعتبر متعديا، وتكون محددة بحسب عمل المشرع؛

(ب) **صكوك المضاربة المطلقة:** وتكون مدتها 10 سنوات او عشرين سنة مثلا ولا تكون مخصصة لمشروع معين وانما يخول المضارب باستثمارها في اي مشروع وتبين في كل سنة الناتج الذي تحقق سواء ربح او خسارة ان حدثت، وفي حالة تحقق الارباح تصرف سنويا على اصحاب هذه الصكوك؛

(ت) **صكوك المضاربة المحددة او المستردة بالتدريج:** وتحدد هنا الجهة المصدرة تواريخ بمثابة محطات يمكن لأصحابها اخذ ارباحهم ان وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم وتنطوي تحت هذا النوع كل انواع الاوراق المالية القائمة على اساس المضاربة مهما اختلف اسمها من سندات او صكوك او شهادات.

(3) **صكوك الاجارة:** هي صكوك متساوية القيمة تمثل اجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع اعيان معمرة، مرتبطة بعقود اجارة او تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم اصدار صكوك التأجير على صيغة الاجارة او المشاركة في الانتاج وقد تمثل حصة في اصول حكومية؛ وتتنوع صكوك الاجارة الى عدة انواع نوجزها فيما يلي¹:

(أ) **صكوك ملكية الاعيان الموجزة:** هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة او عين موعود، باستئجارها او عن طريق وسيط مالي بغرض بيعها واستفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك؛

(ب) **صكوك ملكية المنافع:** هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة او موصوفة في الذمة بنفسه او عن طريق وسيط مالي بغرض بيعها واستفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك وعليه يمكن تقسيم صكوك ملكية المنافع الى صكوك ملكية منافع اعيان موجودة وصكوك ملكية منافع اعيان موصوفة في الذمة؛

(ت) **صكوك ملكية الخدمات:** وتعرف هي الاخرى بأنها وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم خدمات من طرف معين (او طرف موصوف في الذمة لمنفعة الطبيب من مستشفى يتم تحديد مواصفاته دون تسميته) واستفاء الاجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك، وبناء على هذا التعريف تنقسم صكوك ملكية الخدمات الى صكوك ملكية خدمات من طرف معين، وصكوك ملكية خدمات من طرف موصوف في الذمة.

¹ - معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 4/3 ديسمبر 2012، ص 240.

بالإضافة الى هذه الصكوك هناك صكوكا اخرى اقل انتشارا وهي خاصة بالبنوك الزراعية كصكوك المزارعة، صكوك المساقاة وصكوك المغارسة وسنتناولها باختصار فيما يلي:

(4) صكوك المغارسة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في الغرس وفيما يتطلبه هذا الغرس من اعمال ونفقات على اساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة من الارض والغرس، وهي جائزة عند الملكية بشروط ومن شروطها ان يكون الشجر من صنف واحد او متقارب وان لا يكون لسنين كثيرة، وذهب الحنفية الى جوازها اذا كانت على الشجر والثمر دون الارض وذلك لأن الارض موجودة اصلا قبل عقد المغارسة ولا دخل لعمل العامل فيها حتى تكون له حصة فيها¹.

(5) صكوك المزارعة: تمثل صك فيه ملكية مشاعة لأرض زراعية مرتبطة بعقد مزارعة مع شركة للإنتاج الزراعي تحدد فيه حقوق والتزامات الطرفين، حيث تقوم هذه الشركة بشراء مجموعة من الأراضي وتتكفل بشراء بذور معها من جهة وتجهيزها بالأدوات من جهة اخرى، ثم تطرح صكوك المزارعة بقيمة الأرض وتجهيزاتها وتبرم الشركة اتفاقا مع من يستصلح الأرض حيث يفرغ هذا الاتفاق في عقد مزارعة تتولى بموجبه الشركة اعمال الادارة والمتابعة والمراقبة، مقابل جزء من الربح اما عائد الصك فهو حصة من غلة الأرض وهي تزيد وتنقص حسب الموسم الزراعي والأساليب الزراعية واسعار السوق وعوامل اخرى عديدة، وتستعمل هذه الصكوك من اجل استصلاح الأراضي الكبيرة التي لا تستطيع استصلاحها مجموعة قليلة من الأفراد واثارها بالأساليب الزراعية الحديثة، ويمكن تطبيق هذا النوع من الصكوك على الأراضي التي تستصلحها الدولة (او شركة استصلاح الأراضي) وترغب في توزيعها على الناس ضمن برنامج للتنمية الزراعية².

(6) صكوك المساقاة: صكوك المساقاة هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي اشجار مثمرة ولإنفاق عليها ورعايتها على اساس عقد المساقاة ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمر وفق ما حدد، وهذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الاشجار محل التعاقد من اجل تمويل السقاية والرعاية، ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة والمصدرة لهذه الصكوك هو مالك الشجر والمكنتبون فيها هم المساقون(بأنفسهم او غيرهم) في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف سقي الشجرة التي يستحقون مقابلها نسبة من ناتجه، وهذا أمر معقول وان كان يقتضي توكيل صاحب الشجر سقيه نيابة عن الممولين حملة الصكوك³.

¹ - احمد سالم الكوشلي، استراتيجية المصرف في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية دراسة ميدانية (بنك معاملات اندونيسيا جاكارتا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية، حكومة مالانج، 2017/2018، ص ص 54-55.

² - بن الضيف محمد عدنان، ربيع مسعود، أدوات الدين وبيدائها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع...وراهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالم، الجزائر، 24/23 فيفري، 2011، ص 11.

³ - احمد سالم الكوشلي، مرجع سابق، ص ص، 53-54.

الفرع الثاني: اليات الصكوك الإسلامية وأطراف إصدارها

تمر عملية اصدار الصكوك بعدة خطوات و مراحل وأطراف مصدرة لها نجيها فيما يلي:

أولاً: اليات اصدار الصكوك الإسلامية تشكل عملية اصدار الصكوك الإسلامية النافذة التي يطل من خلالها المصدرون أو وكلائهم على المستثمرين، لذلك لا بد أن تكون على درجة من الاتقان والدقة وحسن الاخراج، وتشمل عملية اصدار الصكوك الإسلامية على خطوات يطلق عليها (تنظيم الاصدار) (ترتيب الاصدار)، تترخص فيما يلي:¹

(1) **الهيكلية:** وتعني اعداد التصوير والهيكل التنظيمي الذي يمثل الية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والاجرائية والتنظيمية ودراسة الجدوى، وتضمن ذلك كله في نشرة الاصدار، وربما يتزامن ذلك وضع النظام أو اللائحة والاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة، ومن الأهمية بمكان حسن اختيار تلك الجهات لإيجاد عوامل الثقة والطمأنينة لدى المكنئين، وهذه الخطوة تتم من قبل الجهة القائمة بعملية اصدار الصكوك، وهي اما من طرف الممول (البنك مثلا) أو من طرف المستفيد من التمويل، وفي غالبية الأحوال تستعين الجهة الراغبة في اصدار الصكوك بذوي ليتولى عملية التنظيم لقاء عمولة، كما تتم الاستعانة بهيئة شرعية لضمان انضباط كافة الاجراءات بالأحكام والضوابط الشرعية.

(2) **تمثيل حملة الصكوك (المستثمرين):** ويكون ذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص (S.P.V) تسجل في مناطق ذات اعفاء ضريبي، وتكون ذات شخصية مستقلة، بالرغم من أنها مملوكة بالكامل للمستثمرين، وذلك لتمثيلهم في ايجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة، ثم يقوم المصدر بإثبات نقل ملكية الأصول من دفاتره الى دفاتر تلك الشركة ذات الغرض الخاص، على أساس البيع، بعد أن يجرى تقويمها من جهة متخصصة مستقلة؛

(3) **طرح الصكوك للاكتتاب:** بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك؛

(4) **تسويق الصكوك:** ويتم اما بالطرح مباشرة للجمهور، واما أن يتم بيع الصكوك جملة الى المستثمر الأول الذي قد يكو بنكا أو مجموعة بنوك، ثم يقوم هو بتسويقها وبيعها الى الجمهور؛

(5) **التعهد بتغطية الاكتتاب:** يتقدم متعهد تغطية الاصدار بتعهد يلتزم بموجبه بتنظيم الاكتتاب فيما تبقى من الصكوك، حيث يلتزم بشراء الصكوك التي لم يكتتب فيها وبيعها تدريجيا أو يحتفظ بها كليا جزئيا؛

(6) **مرحلة ما بعد الاصدار:** يتم في هذه المرحلة التصنيف الائتماني للصكوك من قبل جهة متخصصة تمهيدا لتحديد الجدارة الائتمانية لإدراجها في سوق التداول ان كانت مما يقبل تداوله، ففي هذه المرحلة تكون محاولة لتوفير سوق تداول (ثانوية) للصكوك المصدرة من خلال توفير الية اعادة شرائها من

¹ - زاهرة علي محمد بني عامر، **التصكك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص108.

المستثمرين بأسعار يعلن عنها أسبوعياً، مما يضفي صفة السيولة على تلك الصكوك، فيوفر لها جاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين¹.

ثانياً: أطراف عملية اصدار الصكوك الإسلامية: لتصكيك كأي عقد توجد له أطراف ينشئ العقد لها حقوقاً وتترتب له التزامات، وهي الأطراف الأساسية أو كما يطلق عليها الأصلية، وإلى جانب ذلك توجد في التصكيك أطراف أخرى لخدمة العملية بعقود منفصلة سنشير إليها فيما يلي²:

(1) الأطراف الأساسية (الأصلية) في عقد التصكيك: وهي الأطراف الرئيسية التي تشارك مباشرة في عملية التصكيك، وتتمثل فيما يلي:

- **المصدر الأصلي (Originator):** ومنهم ما يطلق عليه مصطلح جهة الاصدار أ الجهة المنشئة (منشئ الأصل) أو البادئ أو مالك الأصل، وان اختلفت المصطلحات ولكن المعنى واحد، يدل على الجهة المحتاجة للسيولة، والتي ترغب في تصكيك أصولها للحصول على السيولة، وذلك من خلال حصر وتجميع ما لديها من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد يعرف بمحفظة التصكيك، ونقلها (بيعها) الى الشركة ذات الغرض الخاص (SPV)، ويتحصل على مقابلها نقداً، وهو ما يطلق عليه بحصيلة الاكتتاب بهدف استخدامها بصيغة شرعية، وجهة الاصدار شركة أو فرداً أو حكومة، أو بنكا مركزياً أو تجارياً أو شركة تمويل أو شركة عقارية أو شركة طيران... الخ، سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام أو الخيري؛

- **وكيل الاصدار (Isuer):** وله عدة تسميات منها: شركة التصكيك أو المصدر للصكوك أو مدير الصكوك، ويقصد به الطرف الذي أعطى له التفويض بإنشاء وبيع الأوراق المالية (الصكوك) للمستثمرين (حملة الصكوك)، وهو من يتولى ادارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك نيابة عنهم، وغالباً ما تكون هذه الشركة شركة ذات غرض خاص المعروفة ب Special purpose vehicle company (spv) تتولى عملية الاصدار، حيث تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لعملية التصكيك مقابل أجر أو عمولة محددة في نشرة الاصدار، وقج تجمع هذه الشركة بين عدة وظائف توكل إليها كمدیر أو أمين استثمار وكذا مدير اصدار وغيرها من الوظائف الأخرى، مع ضرورة أن تكون جهة مستقلة مالياً وقانونياً عن الجهة المنشأة لها والمتمثل في المنشئ، وليست تابعة لها أو فرعاً من فروعها، وذلك لتحقيق الشفافية و مراعاة مصالح المستثمرين (حملة الصكوك)؛

¹-معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص246.

²-سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، صص 4-5.

- **المستثمرون أو حملة الصكوك (Holders sukuk)**: ويقصد بها الجهة الراغبة في شراء الأوراق المالية (الصكوك) المطروحة للاكتتاب، والتي تمثل الموجودات سواء كانت هذه الموجودات أعيانا أو منافعاً أو خدمات، أو خليط من بعضها أو كلها، بهدف استرداد أصل قيمتها واستحقاق العائد على هذه الصكوك من حسيطة محفظة التصكيك في المستقبل، وقد يكون
- حملة الصكوك بنوكاً تقليدية أو إسلامية أو مؤسسات مالية محلية أو عالمية كبرى أو حكومات أو أفراد... الخ، حيث ان مثل هذه المؤسسات قد تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة ترغب الاستثمار في أدوات تمويل شرعية؛
- **محفظة التصكيك (Portfolio asset)**: وهي الجزء الهام الذي تدور حوله عملية التصكيك بمختلف أطرافها الأصلية والمساعدة، وتتمثل في وعاء استثماري يضم أصولاً متنوعة تم تصكيكها لصالح المنشئ بهدف الحصول على السيولة لتمويل انشاء مشروع استثماري جديد أو توسيع قاعدة مشروع قائم وتطويره وفق صيغ التمويل الإسلامية، اذ يتم تحصيل العائد على محفظة والتصكيك هذه، وايداعها بحساب خاص يستخدم لسداد مستحقات حملة الصكوك في تواريخ استحقاقها؛
- (2) **الأطراف المساعدة في عملية التصكيك**: وهم الذين يتم الاتفاق معهم لتأدية خدمات خاصة لعمليات التصكيك ومن أهمها:
 - **أمين الاستثمار (Trustee)**: وهو المؤسسة المالية الوسيطة التي يناط بها مهمة حماية مصالح حملة الصكوك والرقابة والاشراف على مدير الاصدار ومدى التزامهم بالشروط المنظمة لهذه العملية الاستثمارية المبينة في نشرة الاصدار كما تحتفظ هذه الجهة بالوثائق و الضمانات، وقد يترافق وجود الأمين منذ الترتيبات الأولى لعملية التصكيك، وقد يعين لاحقاً وفقاً للقوانين السارية والعرف المتعارف عليه، وذلك على أساس عقد وكالة بأجر تحده نشرة الاصدار، حيث أن الأمين بصفته وكيلاً عن حملة الصكوك تتم انهاء خدماته بإرادتهم بصفته الموكلين له، وعادة ما تتولى الشركة ذات الغرض الخاص SPV هذه المهمة؛
 - **هيئة الرقابة الشرعية (Sharia Supervisory body)**: وتعتبر الطرف الأكثر أهمية ضمن الأطراف المساعدة في عملية التصكيك، نظراً للدور الذي تلعبه في التأكيد واعطاء الصبغة الشرعية للصكوك الإسلامية المصدرة من خلال وجود هيئات شرعية تقوم بمراعاة وتوفير متطلبات الأحكام الشرعية في دراسة هيكله الصكوك ومستنداتها، والعقود المنظمة للعلاقات بين أطرافها، وكيفية الاكتتاب في هذه الصكوك، وبعد الاعتماد تعرض عبي هيئة الرقابة الشرعية جميع الأنشطة والعمليات المزمع الدخول فيها، لتقرر مدى السلامة الشرعية لعملية التصكيك من عدمه؛
 - **وكالات التصنيف العالمية**: وهي وكالات متخصصة بتقييم مدى الجدارة الائتمانية والمالية للأوراق المالية المطروحة وما تتمتع به من ضمانات وتحديد السعر العادل ونسبة المخاطر التي تتطوي

عليها الأوراق المالية المصدرة، حيث يزيد عليها في حالة الصكوك الإسلامية تقييم كفاءة العميل في نشاط المشاركة وأمانته وصدقه، وذلك حماية لحملة الصكوك، ومن أهم وكالات التصنيف العالمية Standard and poorS ,Fitch . moodys، كما وجدت حالياً وكالات تصنيف إسلامية تقدم الى جانب ذلك خدمة تصنيف الجودة الشرعية منها: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بالبحرين، والوكالة الماليزية للتصنيف (RAM)؛

بالإضافة الى الأطراف المساعدة المذكورة أعلاه، هناك أطراف أخرى مساعدة كمدير (مستشار) الاصدار، وتمعهد تغطية الاصدار (المغطى)، وضامن الاصدار ومستشار الطرح، وهذه الأطراف تزيد وتنقص بحسب طبيعة وهيكلية عملية التصكيك وتبعاً لنوعية الموجودات أو أي معايير أخرى يمكن أن تتضمنها عملية التصكيك.

المطلب الثالث: دوافع الصكوك الإسلامية وأهميتها

للصكوك الإسلامية دوافع تميزها عن غيرها من الأدوات المالية الأخرى بالإضافة الى الأهمية البالغة التي تحظى بها هذه الصكوك، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: دوافع الصكوك الإسلامية

ان اصدار الصكوك الإسلامية قد انجر عنه عدت دوافع منها:¹

- (1) **زيادة السيولة:** اذ توفر السيولة لمالكي الاصول خاصة التي لا توجد لها اسواق نشطة لبيعها او اجال استحقاقها طويلة؛
- (2) **تنويع مصادر التمويل:** اي توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الاموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط، بهدف الحصول على اصول جديدة كما تعمل على الملائمة بين اجال الاصول وللتزامات للحد من المخاطر؛
- (3) **تقليل مخاطر الائتمان:** فمن المعلوم ان المنشأة التي تريد تصكيك بعض اصولها لا تكون مسؤولة عن الوفاء بها لحملة الصكوك لان التصكيك عملية بيع حقيقي للأصول الى المنشأة ومن تم بيع حقيقي الى حملة الصكوك وبذلك تكون نقلت مخاطر الائتمان الى الغير؛
- (4) **الدمج بين الاسواق الائتمان واسواق راس المال:** ان عملية التصكيك تؤدي الى تنشيط سوق الائتمان وسوق راس المال وذلك من خلال تداول الصكوك التي تصدر عن الاصول؛

¹ - زياد الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الاسلام، العدد 01، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2011، ص ص 36-37.

(5) يعتبر مصدر تمويلي من خارج الميزانية: فمن المعلوم ان عملية تصكيك اصول المنشأة المنشئ سوف تخفي رصيد الاصول من الميزانية لأنه تم بيعها الى شركة منخفضة في ذلك، ويحل محلها (في ميزانية المنشأة المنشئ) ثمنها الذي تدفعه اليه الشركة المنخفضة وفي نفس الوقت تنخفض قيمة الاستهلاك الاجمالي ومن تم ترتفع قيمة اصول الميزانية المنشأة المنشئ، وهذا يزيد من قيمة معدل الكفاية راس المال، كما ان المنشأة لديها ديون على الغير تستقطع من ايراداتها نسبة معينة لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للمنشأة ولكن عندما يتم استخدام التصكيك سوف يلغى برصيد المخصص ويرد الى الايرادات ولا يظهر في الميزانية لأن الأصول الخاضعة لذلك تم بيعها أساسا.

الفرع الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية

يمكن ابراز الأهمية التي تتمتع بها الصكوك الإسلامية من خلال النقاط التالية:¹

- تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا وعمليا، أما نظريا فهي استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب شركات التأمين والمصارف الإسلامية، أما عمليا فان وجودها يساعد على رفع الحجر عن المستثمرين الذين يطلبونها؛
- أن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية الى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي؛
- تعتبر من الأدوات الهامة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للأفراد والمؤسسات والحكومات².
- تساهم الصكوك الإسلامية في تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية والمشاريع الضخمة ومن خارج ميزانية الدولة، وبالتالي تخفيف العبء الذي على كاهل الدولة، والدور الأهم لهذه الصكوك يأتي عند وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، اذ باستطاعة الصكوك الإسلامية المساهمة في سد هذا العجز؛
- تسهم الصكوك الإسلامية في جذب المدخرات وتعبئتها وكذلك الأموال المعطلة من مختلف فئات المجتمع وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الحقيقية، والتي تسهم بالضرورة في نمو الناتج المحلي الاجمالي؛

¹- أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014، ص ص5-6.

²- عبد الحكيم محمد أمبية، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا، يونيو 2017، ص36.

- للصكوك الإسلامية دور مهم في تدعيم سوق الأوراق المالية وتطويره وبالأخص سوق الأوراق المالية الإسلامية من خلال مساهمتها في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات الإسلامية من جهة، واجتذاب المزيد من المتعاملين الى تلك السوق من جهة أخرى، وخصوصا الأشخاص الذين يجدون حرجا في التعامل في سوق الأوراق المالية المبني على أسعار الفائدة؛
- تساهم عملية اصدار الصكوك الإسلامية في خلق مصدر جديد للتمويل، ويؤدي ذلك الى التقليل من درجة سيطرة الجهاز المصرفي بعده مصدرا وحيدا للتمويل.

المبحث الثاني: فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

يتم اصدار الصكوك الإسلامية تبعا لضوابط شرعية عامة تحكمها التي تمثل الضوابط العامة المشتركة التي تحكم الصكوك، ومنها حسب مجمع الفقه الإسلامي والتي تنقسم الى ستة ضوابط، حيث وباعتبارها قائمة على الشريعة الإسلامية أدى الى وجود عدة فوارق بينها وبين الأدوات المالية الأخرى ألا وهي الأسهم والسندات، على الرغم من ذلك فإنها تواجه عدة مخاطر مما أدى الى البحث عن سبل للتصدي لها، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك الإسلامية وأهم ضماناتها.

المطلب الثاني: أهم المخاطر المتعلقة بالصكوك الإسلامية وسبل معالجتها.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك الإسلامية وأهم ضماناتها

هناك ضوابط شرعية تحكم اصدار الصكوك الإسلامية وأهم ضماناتها، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك الإسلامية

ان اصدار الصكوك الإسلامية تطبق عليه مجموعة من الضوابط والاحكام العامة والخاصة وهذا لضمان السيرها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

أولا: الضوابط الشرعية العامة المشتركة

من اهم الضوابط الشرعية العامة المشتركة التي تحكم اصدار الصكوك الإسلامية ما يلي:¹

¹ - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص115.

- يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية مثل: المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، الاجارة، ونحو ذلك من العقود غير المسماة (الحديثة) متى كانت تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يضبط الصكوك احكام المشاركة ومنها خلط الأموال والمشاركة في الربح والخسارة اي تطبيق مبدأ الغنم بالغرم؛
- يكون للجهة المصدرة للصكوك الاعتبارية المستقلة عن اشخاص المشتركين في الصكوك وهي المسؤولة عن ادارة الصكوك؛
- يتولى ادارة الصكوك الجهة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقا لفقهاء المشاركون واحيانا قد يتفق المشاركون في الصكوك في الصكوك من الجهة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على ان يقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلا عن عقد المشاركة ولقد اجازة الفقهاء ذلك؛
- يجب ان ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الجهة المصدرة للصكوك، ولا يجوز ارجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع او العملية الممولة من الصكوك؛
- يجوز ان يتدخل طرف ثالث لضمان رأس مال الصكوك او ضمان حد ادنى للعائد ويقوم بذلك على سبيل التبرع والمروءة، مثل الحكومة ولقد اجاز الفقهاء ذلك؛
- اذا حدثت خسارة بدون تقصير او اهمال او تعدي من الجهة المصدرة للصكوك والتي تتولى الادارة، فتكون على المشاركين وليس على الجهة والتي تكون قد خسرت جهدها أما اذا ثبت تقصير واهمال من الجهة التي تقوم بإدارة المشروع ففي هذه الحالة تتحمل هي الخسارة وفقا لعقد المشاركة؛
- يتم قياس العوائد (الارباح) الدورية قبل نهاية أجل الصكوك وفقا لمبدأ المحاسبة الفعلية او المحاسبة الحكمية (التقديرية) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك؛
- لا تثبت ملكية الارباح الموزعة الدورية تحت الحساب الا بعد سلامة رأس المال وفقا لمبدأ "الربح وقاية لرأس المال" اي "لا ربح الا بعد سلامة رأس المال"؛
- صيانة امن وامان وسيادة الدولة التي تنشأ فيها المشروعات التي تمول بالصكوك وحقوق الأجيال القادمة وفقا للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار"؛
- يتم تداول الصكوك في سوق الاوراق المالية او بأي وسيلة بديلة مناسبة وفق الضوابط الشرعية، ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المساومة والتراضي بين البائع والمشتري وذلك كله في ضوء اللوائح والشروط التي تنظم ذلك؛
- يجوز للجهة المصدرة للصكوك ان تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حاملها حسب القيمة السوقية لها او بالسعر الذي تعرضه، ويتم ذلك بالتراضي بين الطرفين ويتم استهلاك الصكوك اما واحدة في

نهاية أجل المشروع او العملية او على فترات دورية وهذا ما يطلق عليه اطفاء الصكوك، ويجب الاشارة الى ذلك في نشرة الاكتتاب.

ثانيا: الضوابط العامة حسب مجمع الفقه الاسلامي الدولي: كما أوضح مجمع الفقه الاسلامي الدولي لأهم الضوابط العامة الأساسية التي تحكم عمليات اصدار الصكوك الاستثمارية الاسلامية حسب القرار رقم 30 (3/4) نذكر منها لأهميتها¹:

(1) الضابط الأول: يمثل اصك ملكية معلومة ومعروفة في المشروع الذي اصدرت الصكوك لإنجازه وتمويله، وملكية حام الصك ملكية شائعة محدود، وتستمر هذه الملكية مدة تواجد المشروع من بدايته الى نهايته ويترتب عليها جميع الحقوق والواجبات المقررة شرعا للمالك من بيع وهبة ورهن ووقف وغيرها من الامور المشروعة؛

(2) الضابط الثاني: أن يكو اصدار الصكوك الاسلامية على أساس صيغة من صيغ التمويل الاسلامية ما ينتج عنه تحمل الصكوك المصدرة كافة الاثار المترتبة عن الصيغة الاستثمارية التي صدرت على أساسها الصكوك، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وبداية العمل في المشروع؛

(3) الضابط الثالث: يقوم العقد في الصكوك على أساس أن شروط التعاقد تحددها نشرة الاصدار، وأن الايجاب يعبر عنه بالاكتتاب في هذه الصكوك، وأن القبول يعبر عنه بموافقة الجهة المصدرة الا اذا صرح في نشرة الاصدار أنها ايجاب فتكون حينئذ ايجاب ويكون الاكتتاب قبولا؛

(4) الضابط الرابع: يجوز للمؤسسة المالية ممثلة عادة بالبنوك الاسلامية والتقليدية - المتعهد بالاكتتاب- أن يتعهد بشراء ما بقي من الصكوك التي لم يكتتب فيها ويكون الالتزام من متعهد الالتزام مبنيا على أساس العهد الملزم، ولا يجوز أن يتحصل المتعهد بالاكتتاب عمولات مقابل ذلك التعهد؛

(5) الضابط الخامس: يمكن اصدار لصكوك للأجل قصيرة، متوسطة أو طويلة بالضوابط الشرعية، أو بدون تحديد للأجل، وذلك بحسب طبيعة الصيغة التي تصدر الصكوك وفقها وطبيعة المشروع الممول لحصيلة الصكوك، فلا مانع شرعا على النص في نشرة الاكتتاب على اقتطاع نسبة معينة من العائد المحقق عند نهاية كل دورة، اما من حصة حملة الصكوك في الأرباح المحققة في حالة وجود تحضيض دوري أو من حصصهم في الايراد أو الغلة الموزعة، ووضعها في حساب احتياطي خاص، لمواجهة مخاطر رأس المال، أو التقلبات في العوائد الموزعة مستقبلا، على اعتبار أن هذا الشرط يرضي الطرفين؛

(6) الضابط السادس: بالإضافة للضوابط السالفة الذكر، يجب مراعاة الضوابط التالية في نشرة الاصدار:

¹ - محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الاوراق المالية، دراسة تطبيقية على سوق الاوراق المالية الماليزية، رسالة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص99-101.

- أن يعلن في نشرة الاصدار تحديد مجال الاستثمار، وتحديد صيغ التمويل الاسلامي الذي تصدر الصكوك على أساسها، كالإجارة، أو المرابحة، أو المضاربة، أو المشاركة، أو السلم، أو الاستصناع؛
- أن تجتمع جميع اركان الصيغة التي أصدر الصك على أساسها، وأن لا تحتوي على شروط تنافي مقتضاها، أو تخالف أحكامها؛
- أن ينص في النشرة صراحة عللا الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى هيئة رقابة شرعية تعتمد وتوافق على الية الاصدار ونرقب تنفيذه طوال الوقت من الاصدار الى الاطفاء،
- أن تتضمن النشرة شروط التعاقد والبيانات الكافية عن المشاركين في عمليات الاصدار وصفاتهم الشرعية وحقوقهم وواجباتهم، وذلك مثل وكيل الاصدار ومدير الاصدار ووكيل الدفع وغيرهم، كما تتضمن شروط تعيينهم وعزلهم؛
- لا يجوز أن تتضمن نشرة الاصدار ولا الصكوك المصدرة على نص يؤدي الى احتمال عدم دفع الشركة للأرباح، فان وقع كان الشرط باطلا، ويصح العقد، وتوزيع الأرباح بحسب نسبة التملك في رؤوس الأموال، ان لم يكن قد تم الاتفاق على نسب التوزيع؛
- لا يجوز أن تشمل نشرة الاصدار اي نص أو بند صراحة أو ضمنا، يلتزم فيه المصدر على ضمان القيمة الاسمية اتجاه حملت الصكوك في غير حالات التعدي و التقصير من طرفه غير أنه لا يوجد ما يمنع شرعا كم وجود نص على وعد من الغير (طرف ثالث) منفصل في شخصيته، وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بدفع مبلغ مخصص غير محدد لجبران الخسائر المحتملة للمشروع، وعلى أن يكون التزاما مستقلا عن العقد أي قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطا في تحقيق العقد وترتب احكامه عليه بين أطرافه في حين لمصدر الصك امكانية تقديم ضمانات عينية أو شخصية لضمان مسؤوليته في حالات تعديه أو تقصيره لحملت الصكوك.

الفرع الثاني: الضمانات لحملة الصكوك:

- يتمتع حملة صكوك الإسلامية بعدة ضمانات شرعية أثناء تداولهم لها، من اهم ضمانات حملة الصكوك ما يلي:¹
- **ضمانات شرعية:** حيث للمشروع الاستثماري للصكوك هيئة شرعية تضمن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وان المعاملات شرعية وان الربح حلالا طيبا؛
- **ضمانات حكومية:** تحصيل مشروعات الصكوك من التأمين أو المصادرة أو الابتزاز ونحو ذلك وفقا مما تقرها القوانين الحاكمة للصكوك؛

¹ - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص116.

- ضمانات اقتصادية: وتعني ان للمشروع دراسة جدوى اقتصادية وليس مشروعاً وهمياً أو شكلياً حيث يطمئن حامل الصك ان امواله مستثمرة في مشروع فعلي؛
- ضمانات ادارية: ويقصد بها ان القائمون على امر المشروع من ذوي الخبرة والكفاءة والأمانة والمصداقية.

المطلب الثاني: أهم المخاطر المتعلقة بالصكوك الإسلامية وسبل معالجتها

تواجه الصكوك الإسلامية مخاطر متنوعة، يمكن تلخيصها مع اعطاء سبل التصدي لها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بالصكوك الإسلامية

تتعدد أنواع المخاطر التي تعترض مسار الصكوك الإسلامية وفقاً لهيكلتها وقبل الخوض في ذكر أنواع المخاطر التي تتعرض لها صناعة الصكوك الإسلامية يجب اعطاء مفهوم المخاطرة

أولاً: مفهوم المخاطرة: مفهوم المخاطرة من المنظوم المالي هي امكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عم ما هو متوقع أي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثها أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل من قرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي¹.

ويمكن أن تتعرض الصكوك الإسلامية الى مجموعة من المخاطر والتي يمكن تقسيمها الى مخاطر عامة ومخاطر خاصة².

(1) المخاطر العامة: وهي المخاطر التي تؤثر على السوق بشكل عام وتتأثر بها جميع الاوراق المالية بأنواعها وذلك لأسباب خارجية ويطلق عليها مخاطر عامة أو كلية أو مشتركة وهي:³

- مخاطر الائتمان: تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية، وتسنى أيضاً مخاطر التمويل أو مخاطر المدائنة، وتحدث هذه المخاطر في حالة الصكوك الإسلامية نتيجة سوء اختيار العميل، فهذه المخاطر ترجع الى عدم كفاءة العميل او سوء سمعته أو رغبته أو قدرته على السداد؛
- مخاطر السوق: وتعتبر مخاطر السوق من اخطر التحديات التي تواجه النشاط الاستثماري، وهذه المخاطر منشؤها من مخاطر نوعين من الاسواق، مخاطر سوق الأصول الحقيقية (السلع والخدمات)، ومخاطر سوق المال؛

¹ - معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ - غويني سمير، رزيق كمال، مخاطر الصكوك الإسلامية وسبل ادارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 65-66.

- **مخاطر التشغيل:** وتنشأ نتيجة أخطاء بشرية أو فنية أو حوادث وتندرج ضمن المخاطر العامة اذا كانت بفعل عوامل خارجية كالكوارث الطبيعية، كما تندرج تحت المخاطر الخاصة اذا كانت ناجمة عن عدم توفير الاهلية الادارية أو من خلال صورية أو ضعف الرقابة الشرعية مما يؤثر سلبا في ثقة المتعاملين؛
- **مخاطر السيولة:** تشير الى تعرض المصدر للصكوك الى خسائر محتملة تنشأ عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها لذا نجد ان خطر السيولة مرتبط بمدى القدرة على تحويل اي ورقة مالية او أصل الى نقد في حال ما اضطرت المنشأة الى ذلك.
- (2) **المخاطر الخاصة:** وهي المخاطر الخاصة بشركة معينة أو صناعة معينة أو ورقة مالية معينة وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل وتتمثل أهم هذه المخاطر في:¹
 - **مخاطر مصدري الصكوك:** بما أن مصدر الصك قد يكون فرضا شركة أو حكومة فهو المتصرف الوحيد في المشروع الموجودات المتعلقة بالصكوك حيث أن حملة هذه الأخيرة لا يتدخلون في القرارات المتعلقة بمصدري الصكوك والمشروع لذلك هناك مخاطر تكمن في هذا الجانب و لتجنبها وجب على حملة الصكوك حسن اختيار مصدري الصكوك من ذوي الخبرة الاستثمارية؛
 - **مخاطر مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية:** حيث تتأتى مخاطر الثقة بمشروعية الصكوك من تعدد الفتاوى وتنوعها وكثرة الأفراد الذين يقدمون اراء شخصية حول الخصائص الشرعية لكل اصدار من الصكوك وهو ما يؤدي الى زعزعة الثقة ببعض هذه الصكوك مما يؤدي الى عزوف بعض المستثمرين عن هذه الصكوك وعرض استثماراتهم فيها في الأسواق من أجل التخلص من الصكوك التي انخفضت ثقتهم بتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
 - **مخاطر تصكيك الأصول العينية:** وتكمن أساسا في توقع المستثمرين عدم قدرة هذه الأصول على تحقيق تدفقات نقدية كافية لتوزيع العوائد المتوقعة على حملة الصكوك التي تم تحديدها في نشرة الاصدار مما يؤثر سلبا على المستثمرين في تلك الصكوك؛

ثانيا: مخاطر صيغ الصكوك الإسلامية: هناك مخاطر خاصة بصيغ التمويل الإسلامية، ويمكن اجمالها فيما يلي:²

- (1) **مخاطر صكوك المرابحة:** وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي مع العميل بسبب عدم الالتزام بالعقد مثل الوعد بالشراء أو بأي صور أخرى، وتنشأ مخاطر المرابحة من عدة مصادر كالرجوع في الوعد نتيجة عدم الزامية وعود الأمر بالشراء في حالة

¹ - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

² - بيان بسام حسن مبارك، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في المصارف الإسلامية، كلية الريعة قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، 2018، ص 31.

الأخذ بعدم الزامية الوعد، بالتالي فان المصرف مضطر لبيع السلعة في السوق لطرف آخر، مما يعرضه لمخاطر انخفاض السعر، كذلك تعرض السلع للتلف وهي لاتزال في ملكية المصرف، أو رفض السلعة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو وجود عيب فيها، بالإضافة الى تخلف العميل عن السداد عمدا لعدم وجود عقوبات تأخير أو عدم التسديد بسبب الافلاس أو اعسار المفلس؛

(2) مخاطر صكوك الاجارة: وهي مخاطر يتعرض لها أحد أطرف صيغة الاجارة وهما اما المصرف أو العميل عند بيع المنافع أو سلعة معينة، تكون هي الناتج النهائي لمشروع استثماري بسبب عوامل طبيعة السوق أو التقدم التكنولوجي أو بسبب اخال تنفيذ العقد الذي بينهما، وتكون هذه المخاطر عند المؤجر أكثر من المستأجر، وقد تنشأ هذه المخاطر من عدة مصادر مثل، فقدان او تلف الأصل، نتيجة السرقة، أو الحروب و الكوارث والاضرابات، وأيضا مخاطر الاعطاب، ومخاطر التسويق، رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد، والتأخر وعدم الالتزام بسداد الأقساط الإيجارية؛

(3) مخاطر صكوك الاستصناع: وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة قيامه بتمويل المستصنع حسب الانفاق، وتنشأ المخاطر المترتبة على هذه الصكوك من عدة جوانب، كمخالفة التسليم في الموعد، أو ان يكون مخالف للمواصفات المتفق عليها، ومخاطر التخزين والنقل (المخاطر الزمنية)، واختلاف الفقهاء بكون العقد ملزم أم لا، ومخاطر تلف الشيء المستصنع تحت يد المصرف قبل تسليمه.

(4) مخاطر صكوك المشاركة: ومن أهم مخاطرها، عدم امتلاك المدير (المضارب أو شريك أو وكيل) الخبرة الكافية، كذلك خيانة أحد الاطراف وعدم التزامه بشروط العقد، أو تجاوز المدة الكلية للتمويل دون اتمام الصفقة، بالإضافة الى تعرض الأصول الاستثمارية للتلف

(5) مخاطر صكوك السلم: من مخاطر صكوك السلم عدو تسليم المسلم فيه في اجله او عدم تسليمه تماما أو تسليمه بشكل مختلف عما اتفق عليه في العقد ومن المخاطر ايضا عد الالتزام بأحكام الشريعة التي تحرم تداول صكوك السلم لانها من باب بيع الدين، وكذا تقلبات سعر الشراء وعدم وجود عقد سلم موازي¹.

(6) مخاطر صكوك صيغ التمويل الزراعية (المزارعة، المساقاة، المغارسة): وبرز مخاطرها المخاطر الطبيعية، كالكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، الحرائق،..)، كما يمكن أن تتعرض المشاريع الممولة بهذه الصيغ الى مخاطر السوق (الأسعار)، أو زيادة عرض الثمار مما يؤدي الى انخفاض الصكوك التي تمثلها.

الفرع الثاني: سبل التقليل من مخاطر الصكوك الإسلامية

ضمن هذا الاطار سيتم التطرق الى أهم الأساليب للتقليل من مخاطر الصكوك الإسلامية وهي:²

¹ - غويني سمير، رزيق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - نزار سناء، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- تكوين هيئة حملة الصكوك من مجموع حملة الصكوك المكتتب به في كل اصدار، الغرض منها الحفاظ على حقوق مالكي الصكوك واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لصيانة وحماية تلك الحقوق وتكوين صندوق احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار حيث أنه لا يوجد مانع شرعي من اشتراطه في نشرة الاصدار شريطة موافقة حملة الصكوك على اقتطاع جزء من أرباحهم كل سنة ليستخدم في سداد ما ينقص من رأس المال أو انخفاض الربح عن حد معين في سنة معينة؛
- تبرع طرف ثالث بضمان رأس المال أو الربح حيث يقصد بالضمان هنا الالتزام على سبيل التبرع وذلك من خلال نشرة الاصدار وعلى موافقة طرف ثالث خارج عن طرفي العلاقة على ضمان رأس المال أو ضمان نسبة معينة من الأرباح وهذا الطرف الثالث قد يكون فردا أو شركة أو حتى دولة؛
- معالجة مخاطر مخالفة للشريعة الإسلامية من خلال وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعتبر من المؤشرات الدالة عن الالتزام بالضوابط الشرعية التي مهامها اعادة صياغة العقود الشرعية التي تستند على أساسها الصكوك عند اصدارها واجراءات العمل للتأكد من مطابقتها للضوابط الشرعية؛
- تأمين مخاطر الاستثمار لدى شركات التأمين الإسلامية من باب تكافل الغير في تحمل مخاطر الاستثمار مع مراعاة أن تعمل هذه الشركات وفق مبدأ التأمين التعاوني المجاز شرعا؛
- اتباع سياسة التنويع اذ يؤكد هذا المبدأ ضرورة قيام المستثمر بتنويع موجوداته من خلال مسكه لنوعين أو أكثر من المشاريع مثلا، على مبدأ (لا تضع كل البيض في سلة واحدة)، فالمستثمر الناجح يسعى للحصول على أكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة ولا يمكن أي يحصل على ذلك الا بتطبيق فكرة اصدار التنويع، وبالنسبة للصكوك الإسلامية فان التنويع قد يكون حسب القطاعات، وبالتالي فان اصدار الصكوك الإسلامية ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية سوف يقلل من المخاطر التي تتعرض لها هذه القطاعات تبعا للدورات الاقتصادية كما يمكن اصدار هذه الصكوك ضمن آجال مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل)، وهذا من اجل مواجهة مخاطر التضخم فكما هو معلوم كلما زاد اجل هذه الصكوك كانت أكثر عرضة لمخاطر التضخم، كما يمكن أن يكون التنويع في استخدام صيغ التمويل (صكوك المضاربة، صكوك المراجعة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع.....)، التنويع في اختيار العملاء والشركاء أو ما يعرف بنسبة توزيع المخاطر حيث تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدا مع مستفيد واحد او مجموعة من المستفيدين التي لا تتجاوز حد أقصى وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون¹.

¹- لحو بوخاري، وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي الاول بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، الجزائر، مارس 2011، ص12.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

تعد الصكوك الإسلامية من إحدى الأدوات الحديثة التي ابتكرت من أجل تغطية عجز الموازنة العامة للدولة باعتبارها بديلا مناسباً للأدوات المالية التقليدية الأخرى

أولاً: دور صكوك المرابحة في تمويل عجز الموازنة العامة: تصدر الدولة هذا النوع من الصكوك لتمويل في موازنتها، فإذا احتاجت الحكومة تمويل شراء سلع أو عتاد مثل الطائرات والسفن والمصانع.....الخ، على أن يدفع الثمن في أجل محدد دفعة واحدة أو على دفعات فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المرابحة للأمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك أي الإيجاب الذي تتضمنه وعدا ملزما من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عليهم لشراء بضاعة بمواصفات معينة بثمن محدد أو بما قامت به البضاعة على المشتري، مع ربح معلوم أو مبلغا مقطوعا أم نسبة محددة من تكاليف البضاعة يدفع في مواعيد محددة وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار أو نائبا عنهم لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبون قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعه من تكاليف، قام ممثل حملة الصكوك اعتمادا على هذا الوعد الملزم باستخدام حصيلة الاكتتاب في تملك البضاعة الموعود بشرائها من المصدر وقبضها وقبض الناقل للضمان، ثم يقوم بتوقيع عقد المرابحة للمصدر الوعد بشراء نيابة عن حملة الصكوك المرابحة للأمر بالشراء، ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديلا عن اقتراضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض¹.

ثانياً: دور صكوك المضاربة في تمويل عجز الموازنة العامة: تستطيع الحكومات أن تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار صكوك المضاربة في المشروعات الممددة للربح، بحيث يتم تمويلها على أساس المضاربة، ولا يشارك أصحاب الأموال (حملة الصكوك) في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية ومن أمثلة ذلك كان تقوم الحكومة بإنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وتمويلها بإصدار صكوك مضاربة أو توسيع المحطة الحالية، بحيث تحسب قيمة المحطة الحالية رأس مال لها، ويضاف إلى قيمة صكوك المضاربة الجديدة اللازمة لتوسيعها ليشكل مجموع رأس المال الجديد للمحطة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة وواضح من شروط إصدار صكوك المضاربة أن يكون المشروع محددًا، مما يمكن أن يكون له بطبيعته، ذمته المالية مستقلة (كمشاريع تحلية المياه في المثال السابق)، ويكون عائد الصك جزءا من ربح المشروع بنسبة القيمة الاسمية للصك إلى مجموع رأس المال المشروع (بان تقسم الأرباح على مجموع الصكوك)، ويمكن أن تكون صكوك المضاربة

¹ - رشيد دغال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -صكوك السلم وصكوك المرابحة نموذجين، مجلة العلوم الإسلامية والانسانية، العدد العاشر، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص95.

هنا على نوعين: فأما الأول فهو خاضع للاستهلاك أو الاطفاء (شركة متناقصة)، بحيث ينتهي الامر الى تملك الدولة للمشروع بعد اطفاء أو استهلاك جميع الصكوك، واما الآخر فلا يتضمن شرط الاطفاء (شركة دائمة)، ملكية الصك دائمة لصاحبه¹.

ثالثا: دور صكوك الاستصناع في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: يصلح التمويل بالاستصناع بصورة رئيسية للحصول على تمويل متوسط الاجل من البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات التمويل الأخرى وبإمكان الدولة استخدام هذه العقود في انشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل، ويمكن ان تحول عقود الاستصناع الى سندات الاستصناع ذات استحقاقات متتالية حيث أن سند الاتصناع سببه بسندات السلم من حيث أنها على سلعة أو خدمة ولكن يختلفان من حيث أنه لا يشترط في الاستصناع تقدم التمويل ولا يكون المصنوع مما يوجد في السوق، كما أن التمويل بالاستصناع في حقيقته أشمل من التمويل بالمرابحة (الأمر بالشراء) لانه يتضمن أمرا بالصنع².

رابعا: دور صكوك السلم في تمويل عجز الموازنة العامة: تستخدم صكوك السلم على نطاق اوسع من غيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات، وذلك مثل الاحتياجات للسيولة للانفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة مقابل الالتزام لدى الحكومات (حالة عجز الموازنة)، فنقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبمواصفات معينة في وقت محدد في المستقبل، حيث تستطيع الدولة استعمال حصيلة السلم خاصة البترول³.

خامسا: دور الصكوك الاجارة الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة: صكوك الاجارة هي وحدات أو صكوك مساهمة في مضاربة تقوم بشراء أصول عينية وموجودات ثابتة، ومن ثم تأجير هذه الأصول بعقد ايجار منته بالتمليك، وكان الهدف الاستثماري هو المقصود الأول من وراء اصدار هذه الصكوك، الى جانب ذلك فهي تعمل على توفير رأس المال لمشاريع البنى التحتية طويلة الاجل، كما توفر السيولة اللازمة للإنفاق الحكومي، ويساعد في تطوير أدوات مالية جديدة للسوق البينية، أي التي بين المصارف الإسلامية ويمكن للحكومة اصدارها بدلا من امتلاك العقارات وغيرها، كما يمكن للدولة استئجارها وصدار صكوك ملكية أعيان مؤجر قابلة للتداول لمالكيها، وتتمتع هذه الصكوك بخصائص مهمة منها ثبات العائد وقابليتها للتداول وقلة

¹ - أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة لمسيطة، الجزائر، 2018، ص252.

² - رفيق يوسف، بهلول لطيفة، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة - قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، أبريل 2018، ص262.

³ - رشيد درغال، مرجع سبق ذكره، ص92.

المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بأجال متعددة¹.

سادسا: دور صكوك المشاركة في تمويل عجز الموازنة العامة: حيث يمكن للدول أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانياتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والإيراد، مثل محطات توليد الطاقة، ومحطات تحلية المياه والموانئ وغيرها، ولا ترتب هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين، لأنها تقوم على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وتحمل الخسارة².

¹ - شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية - مع الإشارة للتجربة السودانية،

مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 379.

² - أحمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى تقنية من تقنيات التمويل الحديثة والتي تتمثل في الصكوك الإسلامية، حيث قمنا باستعراض أساسيات حول الصكوك الإسلامية انطلاقا من اعطاء لمحة تاريخية عن نشأتها والتي بدأت مع ظهور الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي ثم انتشرت في السنوات الأخيرة، فالصكوك الإسلامية من الأدوات المهمة في التمويل الإسلامي التي تمكن أن تدعم احتياجات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وذلك من خلال تجميع الأموال في حويلة الاكتتاب في الصكوك نحو الاستثمار، ومن ثم توجيهها للاستثمار في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، كما قدمنا مختلف التعاريف للصكوك الإسلامية وأهم الخصائص التي تحظى بها، وكذلك مختلف أنواع الصكوك التي تتنوع وتختلف باختلاف طبيعة العقد الشرعي والليات والأطراف المتحكمة في اصدار هذه الأخيرة بالإضافة الى أهم الدوافع التي تميزها عن غيرها من الأدوات المالية الأخرى ومن بينها زيادة السيولة، والأهمية البالغة التي تتمتع بها هذه الصكوك.

كما أشرنا الى مختلف الضوابط الشرعية لإصدارها وأهم ضماناتها ، ، كما عرجنا الى ادراج أهم المخاطر المتعلقة بالصكوك الإسلامية اثر استخدامها وكيفية معالجتها وذلك بإعطاء سبل التصدي لها، وفي الأخير قمنا بإبراز الدور الذي تلعبه هذه الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

وفي الأخير نخلص الى أن الصكوك الإسلامية من منتجات الصناعة المالية الإسلامية، يمكن لتعامل بها من قبل الأفراد أو المؤسسات نظرا لما تقدمه من مميزات مالية واستثماري فردية وجماعية تستقطب العديد من المستثمرين ورؤوس الأموال في فترة وجيزة.

الفصل الثالث

واقع الصكوك الإسلامية في تمويل
عجز الموازنة العامة في السودان

تمهيد:

مر الاقتصاد السوداني بعدة تعديلات في مطلع التسعينات، حيث تكمن أهم هذه التعديلات في إلغاء العمل بنظام السندات الحكومية، باعتبارها آلية غير متطابقة مع توجيهات الاقتصاد الإسلامي وهذا ما أدى بها إلى التفكير في إصدار أوراق مالية حكومية تتفق مع توجيهات الشريعة الإسلامية، إذ يعد إصدار هذا القانون بمثابة أول خطوة قامت بها دولة السودان في سبيل إيجاد بدائل استثمارية للسندات الربوية، نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأوراق المالية الحكومية في إدارة السيولة وتمويل عجز الموازنة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية لإدارة المالية العامة حيث يتم من خلالها تقدير إيرادات ونفقات الدولة كما تجسد البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها.

لذا عملت الحكومة السودانية على السعي الدائم والمستمر من أجل تطوير وتجديد هذه الأوراق المالية الحكومية و التي من شأنها أن تقدم مساهمات ايجابية في سد عجز الموازنة العامة للدولة، والدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام، كما تحقق أيضا للأفراد والمؤسسات والمستثمرين فيها والمصدرين لها اثارا ومزايا هامة تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.

على ضوء ما سبق سنقوم في هذا الفصل باستعراض ما يلي:

المبحث الأول: أداء الموازنة العامة في السودان.

المبحث الثاني: الصكوك الإسلامية المتعامل بها في تمويل عجز الموازنة في السودان.

المبحث الأول: أداء الموازنة العامة في السودان

تعتبر الموازنة العامة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي دولة، وهي بذلك تعتبر أهم الأدوات الفعالة لإدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه الموارد نحو الأولويات، ويتكون هيكل الموازنة العامة في السودان من الإيرادات والمصروفات العامة والفائض أو العجز الكلي ومصادر تمويله.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى:

المطلب الأول: الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: الانفاق العام.

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة مكون هام في السياسة المالية لأية دولة، وقد تأتي الإيرادات من الضرائب أو إيرادات غير ضريبية، ويمكن إبراز الإيرادات العامة لدولة السودان كما يلي:

الفرع الأول: الإيرادات الضريبية

تعرف الإيرادات الضريبية بأنها تلك الإيرادات التي تجمعها الحكومة من خلال فرض الضرائب، فهناك أنواع مختلفة للضرائب مع اختلاف الشكل الذي يتم فيه جمع الإيرادات الضريبية أيضاً.

أولاً: الإيرادات الضريبية لسنتي 2015-2016.

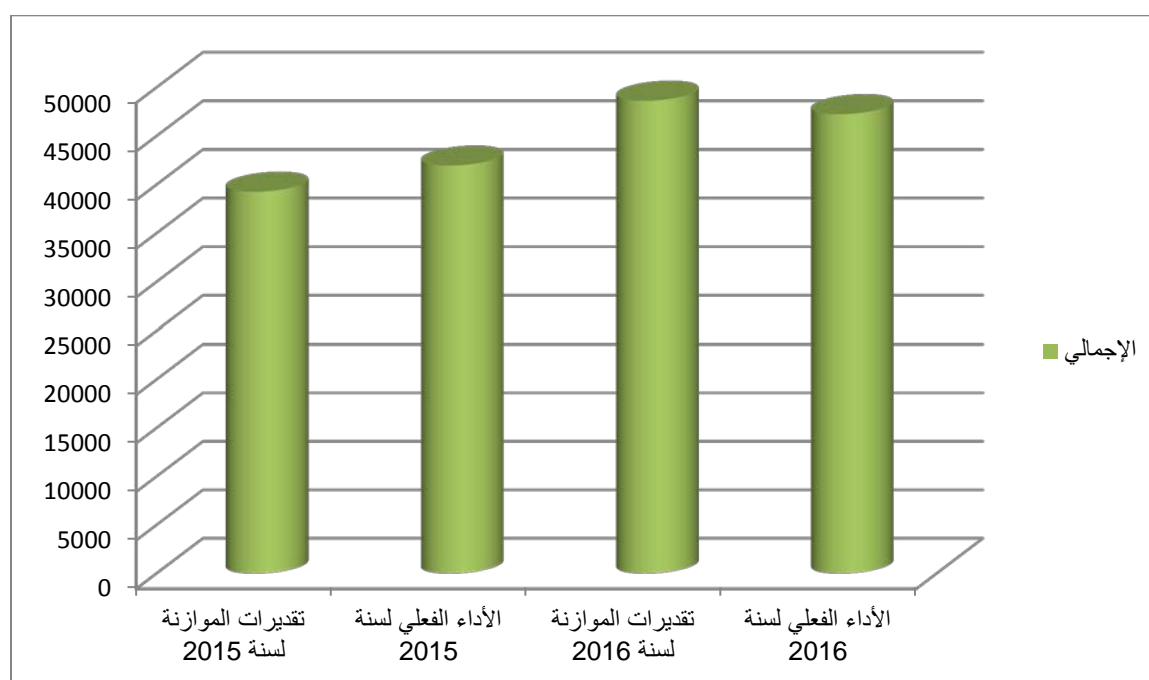
يوضح الجدول رقم (3-1) التالي الأداء الفعلي لبندود الإيرادات الضريبية لعامي 2015-2016:

الجدول رقم (1-3) تقديرات الموازنة العامة والأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2015-2016.

معدل النمو (%)	2016				2015			البيان
	نسبة المساهمة %	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
9	7	97	3.387.6	3.499.6	102	3.103.0	3.028	الضرائب على الدخل ومكاسب لرأس المال
6	0	83	90.0	108.0	72	85.3	117.8	الضرائب على الملكية
17	37	100	34.597.6	34.627.9	110	29.608.1	26.958.5	ضرائب على السلع والخدمات
0	19	87	9.057.7	10.381.1	99	9.063.3	9.158.3	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
20	0	519	124.6	24.0	740	103.6	14.0	ضرائب أخرى
13	100	97	47.257.6	48.642.6	107	41.963.3	39.276.5	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون لبنك السودان المركزي، 2016، ص108.

الشكل رقم (1-3) تقديرات الموازنة العامة والأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2015-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تقديرات الموازنة العامة والأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2015-2016.

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني المرفق له أعلاه نلاحظ ارتفاع الأداء الفعلي للإيرادات العامة خلال سنتي الدراسة، ليصل إلى 47.257.6 مليون جينيه في عام 2016 بمعدل أداء 107% مقارنة بعام 2015 الذي قدر فيه الأداء الفعلي بقيمة 41.963.3 مليون جينيه بمعدل أداء 97% وبذلك فمعدل التغير كان مرتفعاً بنسبة 13%.

ثانياً: الإيرادات الضريبية لسنتي 2017-2018

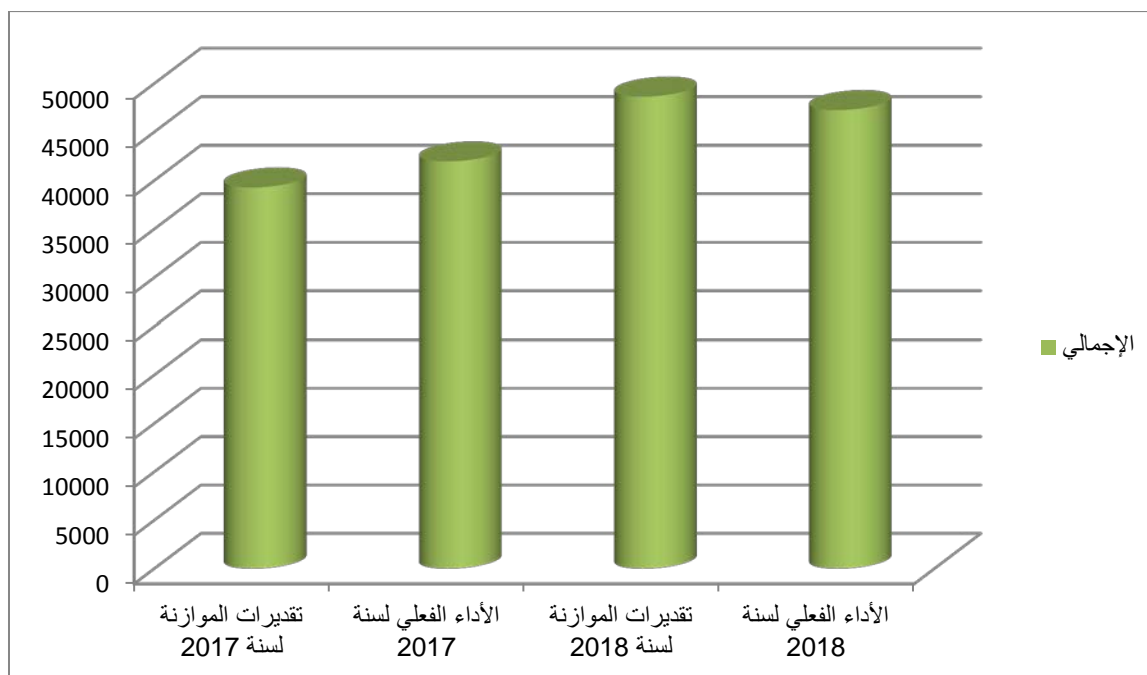
يوضح الجدول (2-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2017-2018.

الجدول رقم (2-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2017-2018.

معدل النمو (%)	2018				2017			البيان
	نسبة المساهمة %	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
58	7	135	6.597	4.887	87	4.137	4.805	الضرائب على الدخل ومكاسب لرأس المال
38	0	34	40	118	26	29	110	الضرائب على الملكية
37	74	114	67.192	58.981	117	48.877	41.602	ضرائب على السلع والخدمات
62	19	158	17.362	10.972	96	10.702	11.182	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
126	0	129	154	119	206	68	33	ضرائب أخرى
43	100	122	91.347	75.076	111	63.849	57.732	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي الثامن والخمسون لبنك السودان المركزي، 2018، ص 108.

الشكل رقم (2-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكل من عامي 2017-2018.

يلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له نلاحظ أن الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية خلال سنتي الدراسة كان مرتفعا من 63.849 مليون جنييه إلى 91.349 مليون جنييه، بنسبة أداء 111% و 122% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي.

ويعزي ذلك بصورة أساسية إلى الاستمرار في تنظيم حملات مكافحة التهرب الضريبي والجمركي، وتوسع المضلة الضريبية ومرتجة رسوم خدمات الوحدات الادارية، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مشروع التحصيل الالكتروني¹.

الفرع الثاني: الإيرادات غير الضريبية

من بين أقسام الإيرادات العامة الإيرادات غير الضريبية والتي تنقسم بدورها إلى الإيرادات البترولية وغير البترولية.

أولاً: الإيرادات غير الضريبية لسنتي 2015-2016

يوضح الجدول (3-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2015-2016:

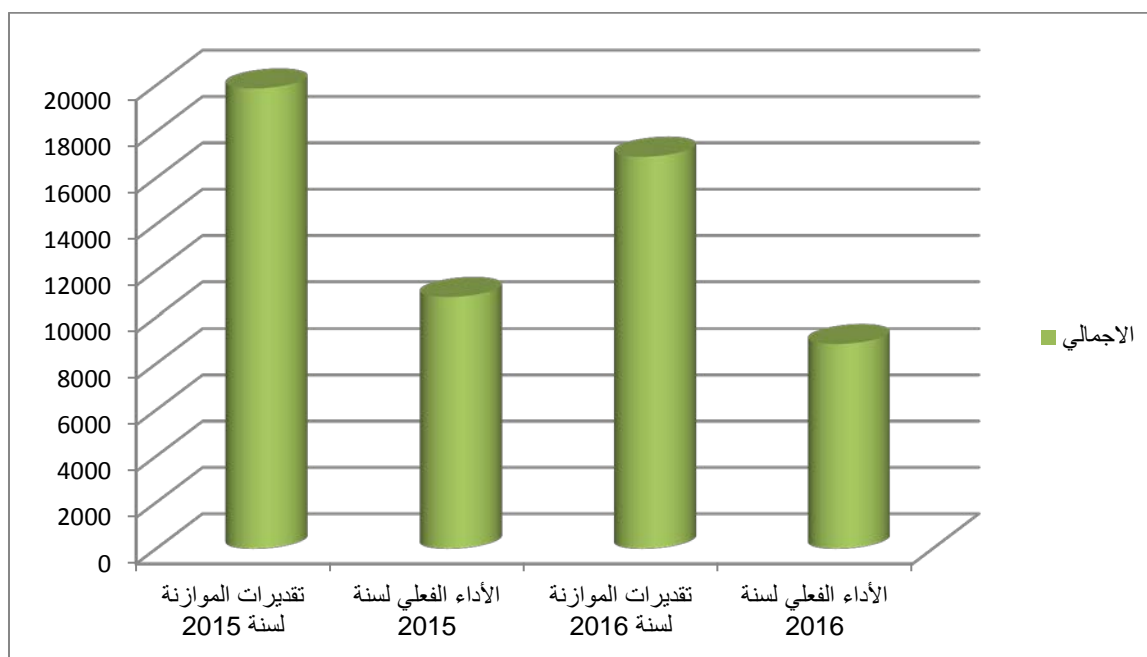
¹ - التقرير السنوي الثامن والخمسون لبنك السودان المركزي، 2018، ص109.

الجدول رقم (3-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2015-2016

معدل التغير %	2016				2015			البيان
	نسبة المساهمة %	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
(30)	33	57	2.910.7	5.102.0	49	4.162.9	8.475.3	الإيرادات البترولية
(11)	67	50	5.938.3	11.812.3	59	6.693.3	11.385.8	الإيرادات غير البترولية
(18)	100	52	8.849.0	16.914.3	55	10.856.2	19.861.1	الإجمالي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون لبنك السودان المركزي، 2016، ص 105.

الشكل رقم (3-3) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2015-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2015-2016.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له أن الأداء الفعلي للإيرادات غير الضريبية لعام 2016 بلغ 8.849.0 مليون جنييه، بنسبة أداء 52% من تقديرات الموازنة العامة المقدرة بـ 16.914.3 مليون جنييه بمعدل انخفاض (18%) من إجمالي الإيرادات غير الضريبية لعام 2015 البالغ 10.856.2 مليون جنييه.

ثانياً: الإيرادات غير الضريبية لسنتي 2017-2018

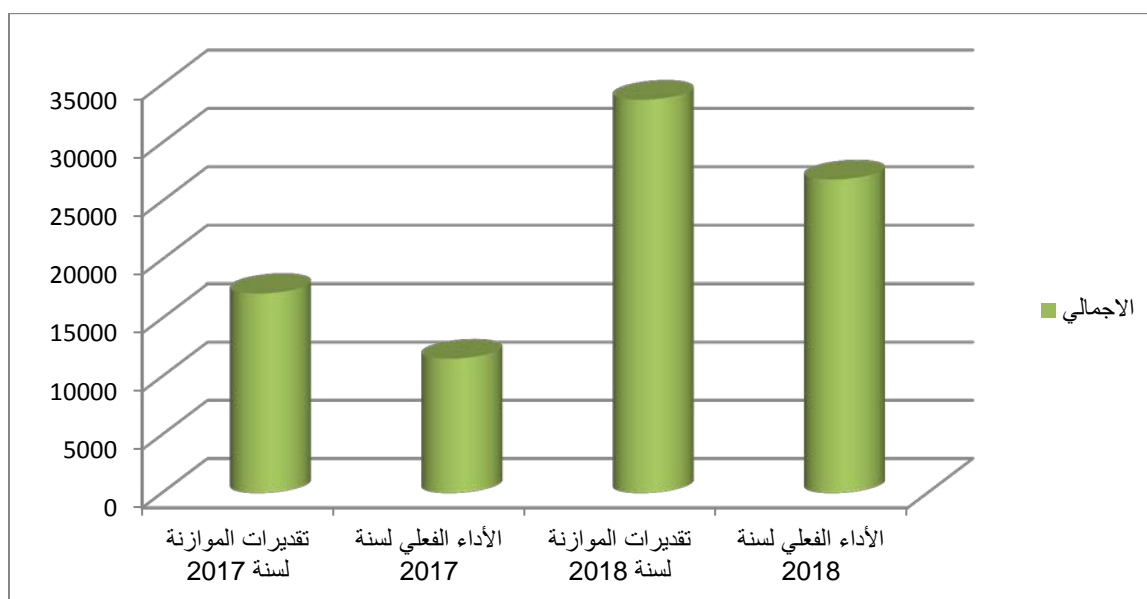
يوضح الجدول (3-4) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2017-2018:

الجدول رقم (3-4) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2017-2018.

معدل التغير %	2018				2017			البيان
	نسبة المساهمة %	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
80	30	75	8.178	1.0963	97	4.536	4693	الإيرادات البترولية
167	70	82	18.687	22.741	56	7.007	12446	الإيرادات غير البترولية
133	100	80	26.865	33.704	67	11.543	17.139	الإجمالي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي الثامن والخمسون لبنك السودان المركزي، 2018، ص 109.

الشكل (3-4) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2017-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأداء الفعلي لبنود الإيرادات غير الضريبية لكل من عامي 2017-2018.

يلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له أن الأداء الفعلي للإيرادات غير الضريبية بلغ 11.543 مليون جينيه بنسبة أداء 67 % خلال سنة 2017، حيث ساهمت الإيرادات البترولية بنسبة 97% من الإيرادات غير الضريبية، في حين ساهمت الإيرادات غير البترولية بنسبة 56%، حيث ارتفع الأداء

الفعلي لهذه الإيرادات في السنة الموالية إلى 26.865 مليون جينيه بنسبة اداء 80% وكانت مساهمة الإيرادات البترولية بنسبة 30%، بينما بلغت مساهمة الإيرادات غير البترولية بنسبة 70% من إجمالي الإيرادات غير البترولية.

الفرع الثالث: المنح الأجنبية

تعتبر المنح الاجنبية جزء من الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها وفي ما يلي سيتم التعرف على قيمة المنح المتحصل عليها من قبل دولة السودان من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018.

أولاً: المنح الأجنبية لسنتي 2015-2016

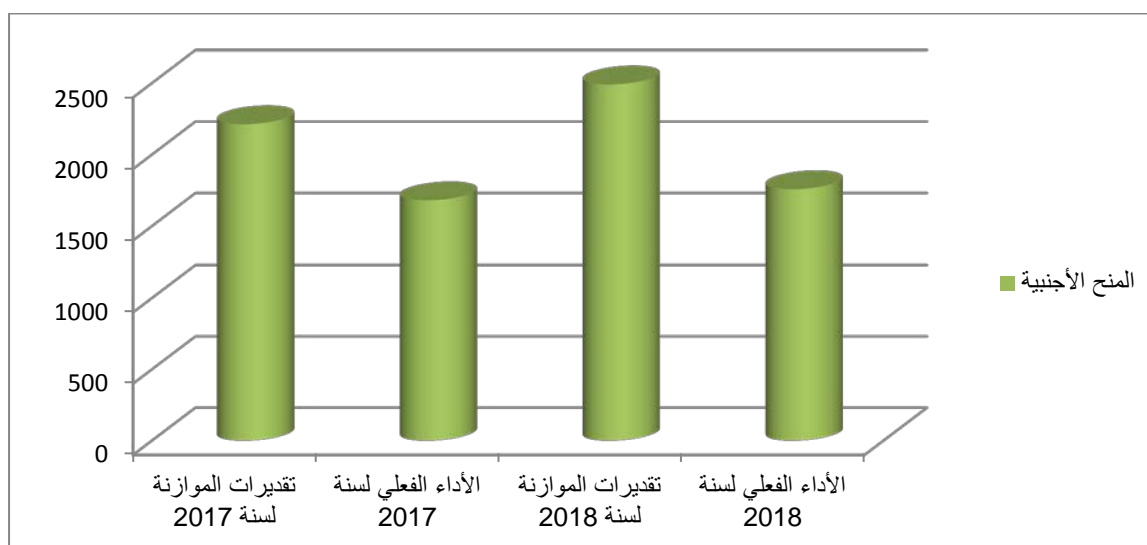
يوضح الجدول تقديرات وأداء المنح الأجنبية لعامي 2015-2016:

الجدول رقم (3-5) تقديرات وإداء المنح الأجنبية لعامي 2015-2016.

2016			2015			البيان
نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
71	1.758.0	2.491.2	76	1.680.3	2.212.7	المنح الأجنبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (6-2) من تقرير البنك المركزي السوداني السادس والخمسون، 2016، ص 102.

الشكل (3-5) تقديرات وإداء المنح الأجنبية لعامي 2015-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تقديرات وإداء المنح الأجنبية لعامي 2015-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن المنح الأجنبية خلال سنتي الدراسة شهدت ارتفاعاً من 1.680.3 مليون جينيه إلى 1.758.0 مليون جينيه بمسبة أداء قدرت ب 76% و 71% خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي.

ثانياً: المنح الأجنبية لسنتي 2017-2018

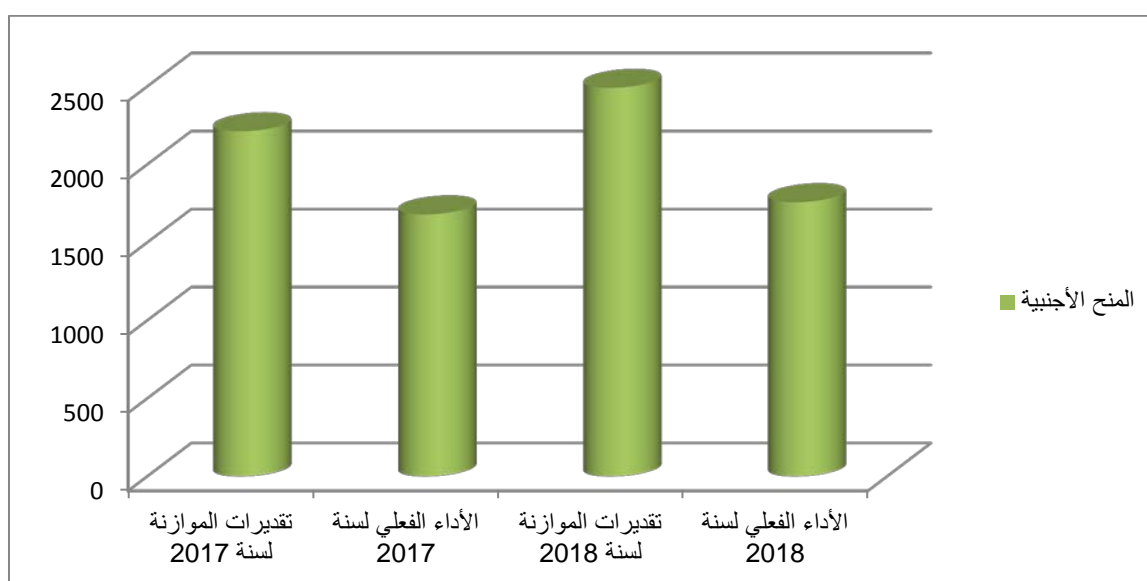
يوضح الجدول تقديرات وأداء المنح الأجنبية لعامي 2017-2018

الجدول (3-6) تقديرات وأداء المنح الأجنبية لعامي 2017-2018.

2018			2017			البيان
نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
83	6.736	8.095	59	1.662	2.839	المنح الأجنبية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-6) من تقرير البنك المركزي السوداني الثامن والخمسون، 2018، ص106.

الشكل (3-6) تقديرات واداء المنح الأجنبية لعامي 2017-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تقديرات وأداء المنح الأجنبية لعامي 2017-2018.

يلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له ارتفاع الأداء الفعلي للمنح من 1.662 مليون جينيه إلى 6.736 مليون جينيه بنسبة أداء 59% و 83% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي.

المطلب الثاني: الإنفاق لعام

تعتبر الموازنة العامة ركيزة لاقتصاد أي دولة حيث تقوم على عناصر أساسية تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها ويعد الإنفاق العام إحدى هذه العناصر.

الفرع الأول: المصروفات الجارية

من أجل تنظيم الاتفاق العام والسير الحسن لهذه الاتفاق يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين وهما المصروفات الجارية ومصروفات التنمية

أولاً: المصروفات الجارية لسنتي 2015 و2016

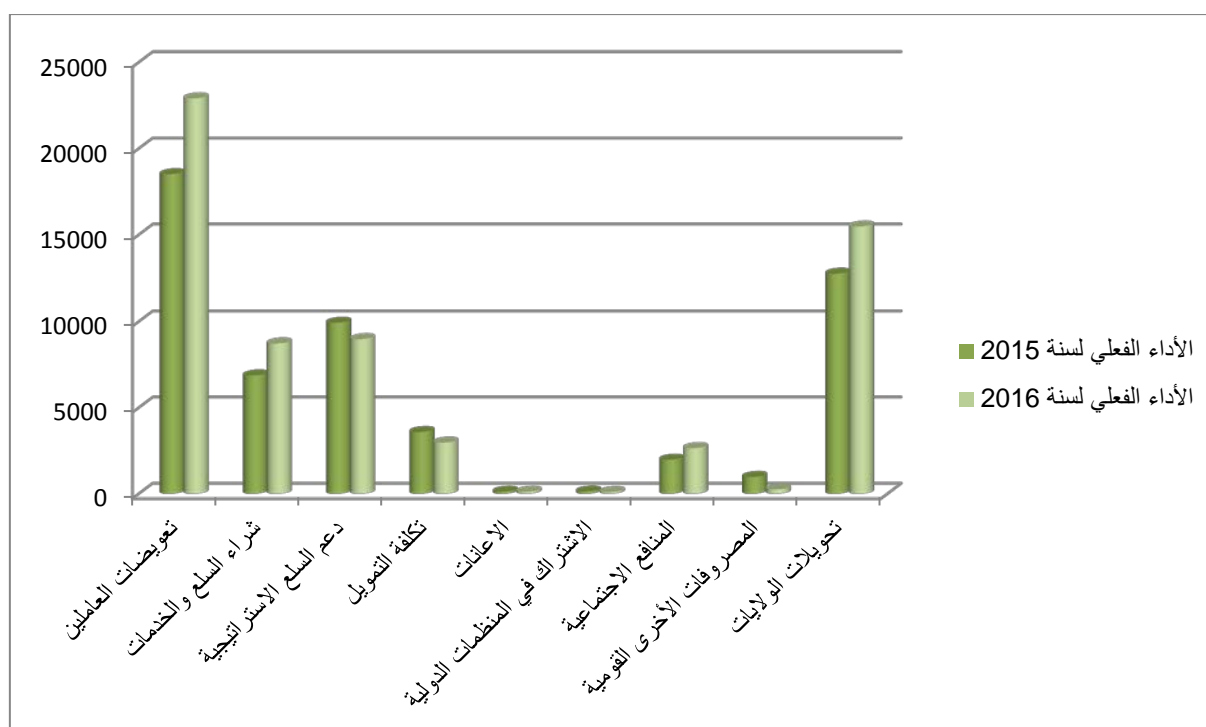
يوضح الجدول (7-3) والشكل (7-3) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2015 و2016

الجدول رقم (7-3) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2015 و2016.

2016			2015			البيان
نسبة التغير (%)	المساهمة (%)	الأداء الفعلي	نسبة التغير (%)	المساهمة (%)	الأداء لفعلي	
24	37	22.909.3	17	34	18.509.2	تعويضات العاملين
27	14	8.729.2	11	13	6.872.0	شراء السلع والخدمات
(10)	14	8.978.6	(6)	18	9.930.7	دعم السلع الاستراتيجية
(17)	5	2.967.6	(5)	7	3.586.7	تكلفة التمويل
0	0	123.4	79	0	123.9	الإعانات
(24)	0	100.8	19	0	133.3	الإشتراك في المنظمات الدولية
34	4	2.647.6	29	4	1.976.4	المنافع الاجتماعية
(74)	0	255.4	188	2	979.0	المصروفات الأخرى القومية
22	25	15.483.0	6	23	12.743.0	تحويلات الولايات
13	100	62.195.0	9	100	54.854.3	إجمالي المصروفات الجارية

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016، ص103.

الشكل (3-7) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2015 و2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2015 و2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والرسم الباني المرفق له أن قيمة المصروفات الجارية الإجمالية قد ارتفعت من 54.854.3 مليون جنيه سنة 2015، إلى 62.195.0 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل 13% كما أن قيمة تعويضات العاملين قد ارتفعت من 18.509.2 مليون جنيه سنة 2015، إلى 22.909.3 مليون جنيه سنة 2016، وذلك بمعدل 24% من إجمالي المصروفات الجارية ما قابل ذلك في بند المساهمة الاجتماعية بنسبة قدرها 37% من إجمالي المصروفات الجارية، كما ارتفعت أيضا قيمة شراء السلع والخدمات من 6.872.0 مليون جنيه سنة 2015، إلى 8.792.2 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل 27% ونسبة مساهمة 14% من إجمالي المصروفات الجارية، وكذلك قيمة المنافع الاجتماعية التي ارتفعت من 1.976.4 مليون جنيه سنة 2015، إلى 2.647.6 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل 34% ونسبة مساهمة 4% من إجمالي المصروفات الجارية، كما أن قيمة تحويلات الولايات قد ارتفعت من 12.743.0 مليون جنيه سنة 2015، إلى 15.483.0 مليون جنيه سنة 2016، ما مثله في بند المساهمة الاجتماعية 25% من إجمالي المصروفات الجارية وأما قيمة السلع الاستراتيجية فقد انخفضت قيمتها إلى 9.930.7 مليون جنيه سنة 2015، إلى 8.978.6 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل قدره 10% ونسبة مساهمة 14% من إجمالي المصروفات الجارية كما انخفضت أيضا قيمة تكلفة التمويل من 3.586.7 مليون جنيه سنة

2015، إلى 2.976.6 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل 17% ونسبة مساهمة 5% من إجمالي المصروفات الجارية.

ثانياً: المصروفات الجارية لسنتي 2017 و2018

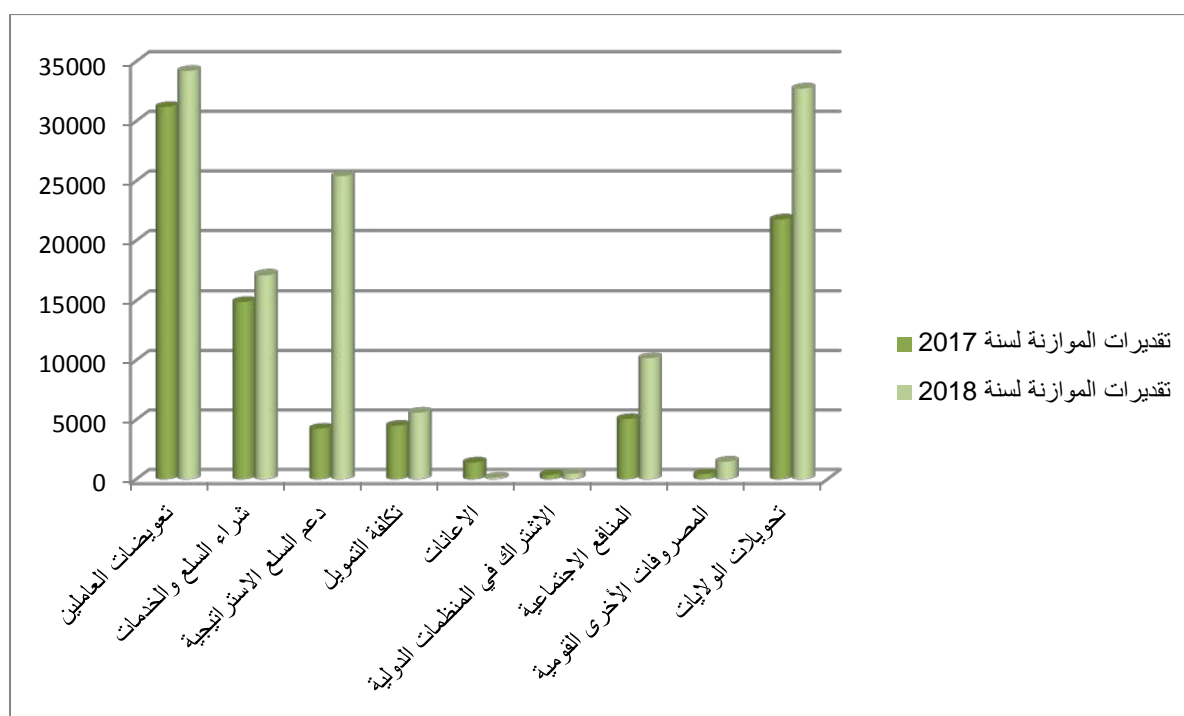
يوضح الجدول (8-3) والشكل (8-3) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2017-2018.

الجدول رقم (8-3): الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2017 و2018.

معدل التغيير %	2018			2017			البيان
	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
8	21	32.751	34.207	35	30.410	31.178	تعويضات العاملين
30	10	16.068	17.132	14	12.400	14.890	شراء السلع والخدمات
404	41	64.224	25.389	15	12.755	4.237	دعم السلع الاستراتيجية
(25)	2	3.297	5.588	5	4.385	4.490	تكلفة التمويل
(91)	0	127	122	2	1.466	1.400	الإعانات
(26)	0	274	450	0	371	372	الإشتراك في المنظمات الدولية
112	7	10.475	10.171	6	4.937	5.051	المنافع الاجتماعية
130	1	708	1.465	0	308	416	المصروفات الأخرى والالتزامات القومية
46	18	27.872	32.725	22	19.073	21.759	تحويلات حكومات الولايات
81	100	155.796	127.249	100	86.106	83.793	إجمالي المصروفات الجارية

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018، ص 110.

الشكل (3-8) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2017 و 2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الاتحادية لكل من عامي 2017 و 2018.

يتضح من الجدول رقم (03-04) أن قيمة المصروفات الجارية الإجمالية قد ارتفعت من 86.106 مليون جنيه سنة 2017، إلى 155.796 مليون جنيه سنة 2018، بنسبة 81%.

ارتفعت قيمة تعويضات العاملين من 30.410 مليون جنيه سنة 2017، إلى 32.751 مليون جنيه سنة 2018، بمعدل 8% ما قابله في بند المساهمة نسبة 21% من إجمالي المصروفات الجارية، كما ارتفعت أيضا قيمة الانفاق على السلع والخدمات من 12.400 مليون جنيه سنة 2017، إلى 16.068 مليون جنيه سنة 2018، بمعدل 30% ونسبة مساهمة 10% من إجمالي المصروفات الجارية وقيمة الانفاق على دعم السلع الاستراتيجية قد ارتفعت من 12.755 مليون جنيه سنة 2017، إلى 64.224 مليون جنيه عام 2018، بمعدل 404% ونسبة مساهمة 41% من إجمالي المصروفات الجارية، بينما انخفض بند تكلفة التمويل من 4.385 مليون جنيه سنة 2017، إلى 3.297 مليون جنيه سنة 2018، بمعدل 25% ونسبة مساهمة 2% من إجمالي المصروفات الجارية كما انخفضت قيمة النفاق على الإعانات من 1.466 مليون جنيه عام 2017، إلى 127 مليون جنيه سنة 2018، وبلغ الصرف على المنافع الاجتماعية 10.171 مليون جنيه في عام 2018، مقارنة ب 4.937 مليون جنيه سنة 2017، بمعدل زيادة قدره 112% ما قابله في بند المساهمة بنسبة 67% من إجمالي المصروفات الجارية وكما ارتفع الانفاق على بند

تحويلات الولايات من 19.073 مليون جنيه سنة 2017، إلى 27.872 مليون جنيه سنة 2018، بمعدل 46% وبنسبة مساهمة 18% من إجمالي المصروفات الجارية.

الفرع الثاني: مصروفات التنمية

تعتبر مصروفات التنمية احدى أقسام الانفاق العام، حيث تشمل التنمية القومية سواء بالعملة المحلية او بالعملة الأجنبية.

أولاً: مصروفات التنمية لسنتي 2015 و2016

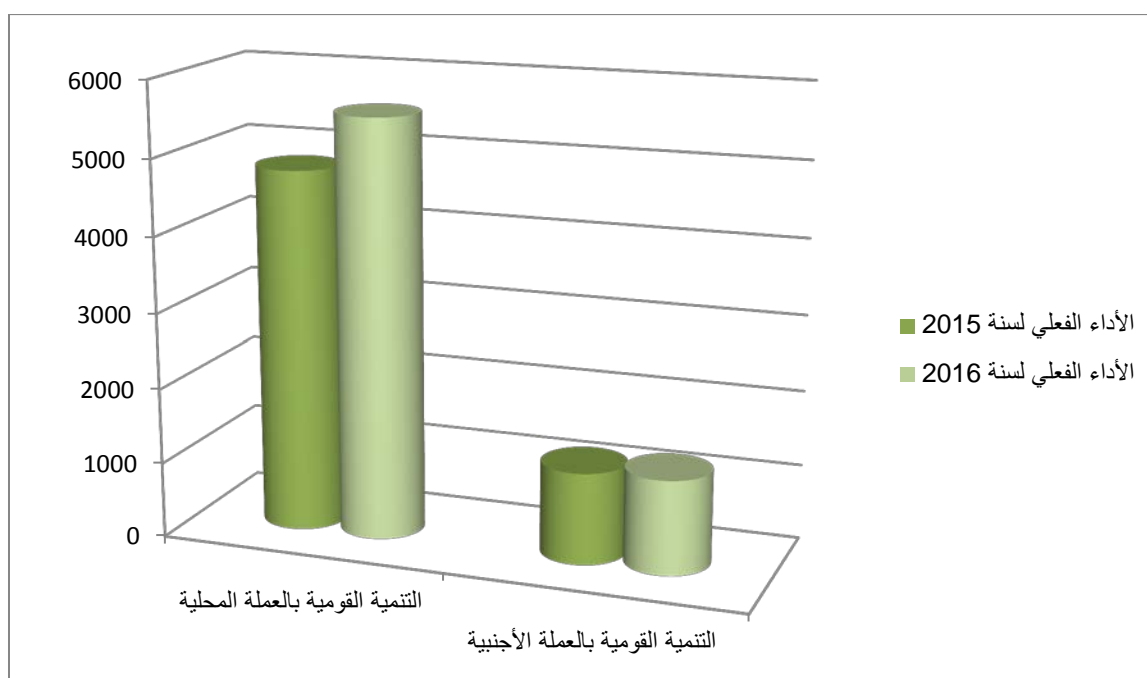
يوضح الجدول (3-9) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2015 و2016:

الجدول رقم (3-9) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2015 و2016.

معدل التغير (%)	2016		2015		البيان
	المساهمة (%)	الأداء الفعلي	المساهمة (%)	الأداء الفعلي	
16	82	5.542.1	80	4.797	التنمية القومية بالعملة المحلية
3	18	1.252.5	20	1.215.2	التنمية القومية بالعملة الأجنبية
13	100	6.794.6	100	6.012.4	الإجمالي

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016، ص108.

الشكل (3-9) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2015 و2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2015 و2016.

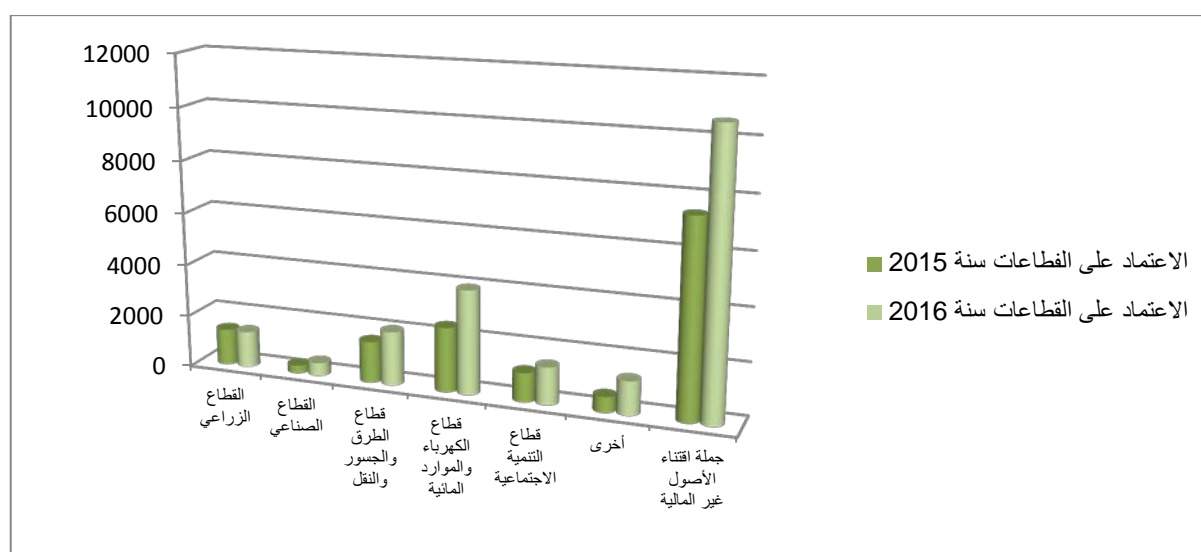
يوضح الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له أن مصروفات التنمية قد بلغت 6.794.6 مليون جنيه سنة 2016، مقارنة بـ 6.012.4 مليون جنيه سنة 2015، بمعدل زيادة 13% كما نجد أن بند التنمية القومية بالعملة المحلية قد ارتفع من 4.797 مليون جنيه سنة 2015، إلى 5.542.1 مليون جنيه سنة 2016، بمعدل 16% من إجمالي مصروفات التنمية وكذلك بند التنمية القومية بالعملة الأجنبية قد ارتفع من 1.215 مليون جنيه سنة 2015، إلى 1.252.5 مليون جنيه عام 2016، بمعدل تغير 3% وما يلاحظ أنه نسبة مساهمة التنمية القومية بالعملة المحلية قدرت بـ 82% أما نسبة التنمية القومية بالعملة الأجنبية قدرت بـ 18% وهذا ما يدل على اعتماد المشاريع المحلية على المكون المحلي وذلك بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على البلاد.

الجدول رقم (3-10) مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2015 و2016.

معدل التغير (%)	2016				2015				البيان
	المساهمة في إجمالي مصروفات التنمية (%)	نسبة الأداء %	الفعلي	الاعتماد	المساهمة في إجمالي مصروفات التنمية (%)	نسبة الأداء %	الفعلي	الاعتماد	
(23)	10	49	675.21	1.383.52	15	64	880.30	1.380.34	القطاع الزراعي
27	6	76	381.27	498.90	5	100	299.20	299.20	القطاع الصناعي
31	23	75	1.542.32	2.056.15	20	75	1.177.20	1.577.20	قطاع الطرق والجسور والنقل
27	38	66	2.613.24	3.969.74	34	84	2.061.40	2.461.40	قطاع الكهرباء والموارد المائية
(28)	12	56	804.95	1.428.95	18	100	1.112.10	1.112.10	قطاع التنمية الاجتماعية
61	11	61	777.01	1.283.18	8	82	482.20	588.30	أخرى
13	100	64	6.794.6	10.620.4 4	100	81	6.012.40	7418.54	جملة اقتناء الأصول غير المالية

المصدر: بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2016، ص 109.

الشكل (3-10) مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2015 و2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2015 و2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له، فيما يخص سنة 2016 أن الانفاق الفعلي على اقتناء الأصول غير المالية قد بلغ 6.794.6 مليون جنيه سنة 2016، بنسبة أداء 64% عن اعتماد الموازنة البالغ 10.620.44 مليون جنيه، حيث سجل قطاع الكهرباء والموارد المائية أكبر نصيب من الصرف على التنمية القومية بلغ 2.613.2 مليون جنيه في عام 2016 بنسبة مساهمة 38% من إجمالي الصرف على التنمية القومية، ثم يليه قطاع الطرق والجسور والنقل بنسبة 23% وإنفاق ما قدره 675.2 مليون جنيه لتنمية القطاع الزراعي بنسبة مساهمة 10% من إجمالي الصرف على التنمية ثم إنفاق ما قيمته 805.0 مليون جنيه على قطاع التنمية الاجتماعية بنسبة مساهمة 12% من إجمالي الانفاق على التنمية القومية، وبعد ذلك إنفاق ما قدره 777.0 مليون جنيه على القطاع المتنوع، وبنسبة مساهمة 11% من إجمالي مصروفات التنمية القومية

أما بالنسبة إلى سنة 2015، فقد بلغ الصرف الفعلي على اقتناء الأصول غير المالية 6.012.40 مليون جنيه ونسبة أداء 81% عن اعتماد الموازنة في عام 2015، البالغ 7.418.54 مليون جنيه، حيث كان لقطاع الكهرباء والموارد المائية أكبر نصيب من الانفاق على التنمية القومية بـ 2.061.40 مليون جنيه بنسبة مساهمة 37% من إجمالي المصرف على التنمية القومية، كما تم صرف ما قيمته 380 مليون جنيه لتنمية القطاع الصناعي بنسبة مساهمة 6.3% من إجمالي الصرف على التنمية القومية وهذا بتوفير الأجهزة والمعدات لتأهيل مرز الاستشارات الصناعية لقيادة النهضة الصناعية مع القطاع الخاص، كما انفق ما قدره 1.372 مليون جنيه على قطاع النقل والطرق والجسور بنسبة مساهمة 22% في الصرف على التنمية القومية ولتنمية قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية تم إنفاق ما قيمته 804 مليون جنيه وبنسبة 13% من إجمالي مصروفات التنمية القومية.

ثانياً: مصروفات التنمية لسنتي 2017 و2018

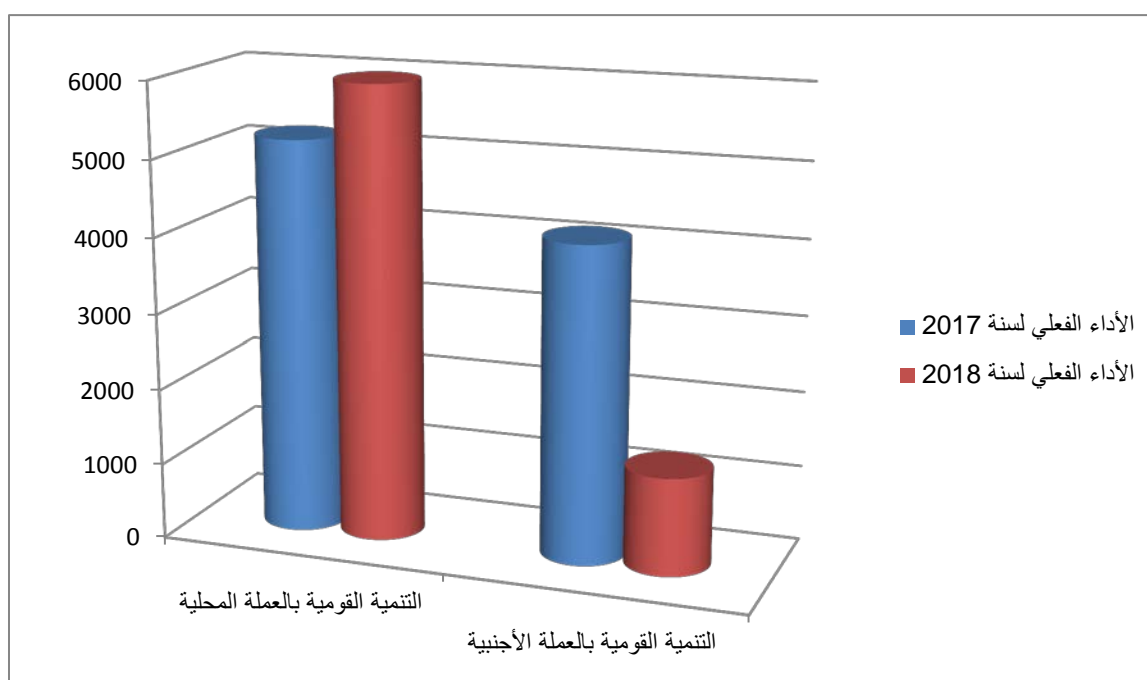
يوضح الجدول (3-11) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2017 و2018:

الجدول رقم (3-11) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2017 و2018

معدل التغير (%)	2018				2017			البيان
	المساهمة (%)	نسبة الأداء	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة (%)	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
15	82	62	5.972	9.667	94	5.205	8.677	التنمية القومية بالعملة المحلية
275	18	14	1.290	8.976	6	344	4.150	التنمية القومية بالعملة الأجنبية
31	100	39	7.262	18.643	100	5.549	12.817	الإجمالي

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن الخمسون، 2018، ص112.

الشكل (3-11) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2017 و2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكل من عامي 2017 و2018.

من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له نلاحظ ان مصروفات التنمية القومية قد ارتفعت من 5.549 مليون جنية عام 2017، إلى 7.262 مليون جنية سنة 2018، وذلك بنسبة زيادة قدرها 31%

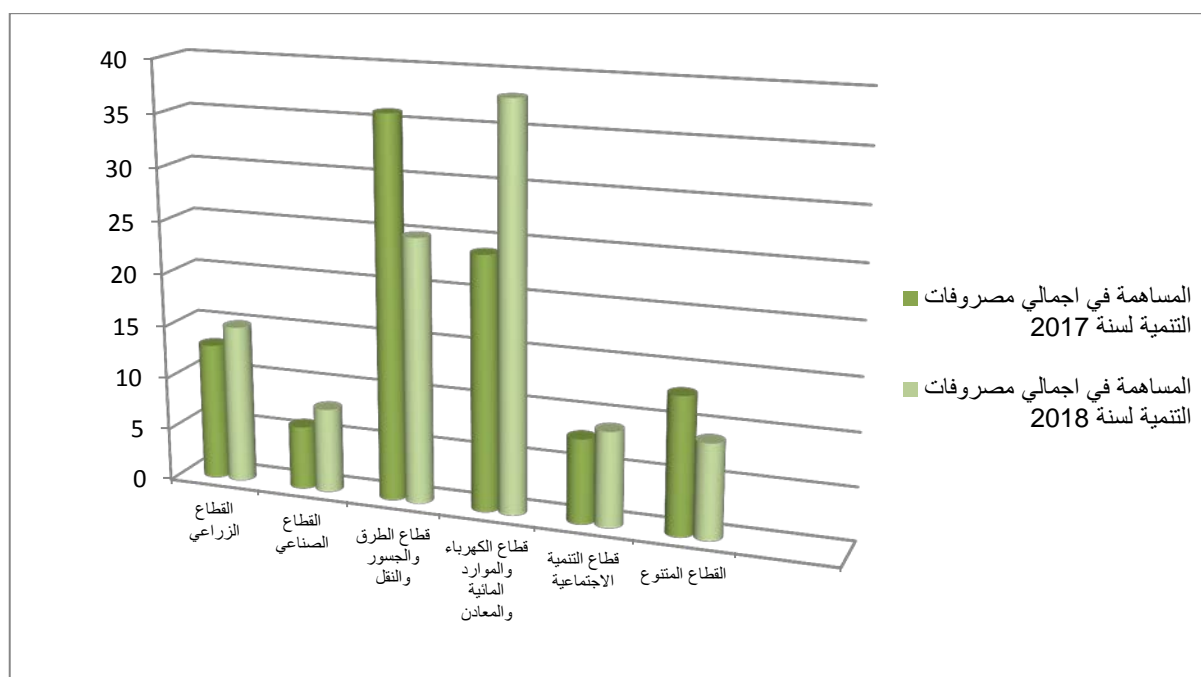
حيث ارتفعت مصروفات التنمية بالعملة المحلية من 5.205 مليون جنيه سنة 2017، إلى 5.972 مليون جنيه سنة 2018، كما ارتفعت أيضا التنمية القومية بالعملة الاجنبية من 344 مليون جنيه سنة 2017، إلى 1.290 مليون جنيه سنة 2018 بمعدل 275% ، وما يلاحظ بشكل عام اعتماد المشاريع القومية على المكون المحلي بنسبة مساهمة 82% خلال سنة 2018.

الجدول رقم (3-12) تقديرات وأداء مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2017 و2018.

معدل التغير (%)	2018				2017				البيان
	المساهمة في إجمالي مصروفات التنمية (%)	نسبة الأداء (%)	الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة في إجمالي مصروفات التنمية (%)	نسبة الأداء (%)	الفعلي	تقديرات الموازنة	
60	15	41	1.117	2.731	13	28	298	2.508	القطاع الزراعي
55	8	56	543	963	6	70	351	504	القطاع الصناعي
(9)	25	80	1.826	2.274	36	76	2.001	2.633	قطاع الطرق والجسور والنقل
110	38	35	2.746	7.919	24	32	1.310	4.133	قطاع الكهرباء والموارد المالية والمعادن
(29)	9	40	343	3.055	8	29	483	1.681	قطاع التنمية الاجتماعية
(3)	9	40	687	1.702	13	52	706	1.358	القطاع المتنوع
31	100	39	7.262	18.643	100	43	50549	12.817	الجملة

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018، ص113.

الشكل (3-12) تقديرات وأداء مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2017 و2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تقديرات وأداء مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكل من عامي 2017 و2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والرسم الباني المرفق له أن الانفاق الفعلي على التنمية القومية قد بلغ 7.262 مليون جنية بنسبة أداء 39% عن اعتماد الموازنة في عام 2018، والبالغ 18.643 مليون جنية اذ كان لقطاع الكهرباء والموارد المائية النصيب الاكبر من الانفاق على التنمية القومية حيث قدر ب 2.746 مليون جنية أي نسبة مساهمة قدرها 38% من إجمالي الصرف على التنمية القومية، وبعد ذلك يليه قطاع النقل والطرق والجسور بنسبة 25% ثم القطاع الزراعي بنسبة مساهمة 15% والقطاع المتنوع بنسبة 9% من إجمالي الصرف على التنمية، ويليه القطاع الصناعي بنسبة 7% وقطاع التنمية الاجتماعية بنسبة مساهمة 5% من إجمالي مصروفات التنمية القومية.

أما بالنسبة إلى عام 2017، فقد كان الصرف الفعلي على التنمية القومية 5.550 مليون جنية وبنسبة أداء 43% عن اعتماد الموازنة في سنة 2017، والبالغ 12.817 مليون جنية اذ سجل قطاع الطرق والجسور والنقل أكبر نصيب من الصرف على التنمية القومية بقيمة 2.002 مليون جنية أي بنسبة مساهمة قدرها 36% من إجمالي الصرف على التنمية القومية، يليه قطاع الكهرباء والموارد المائية والمعادن بنسبة 24% ونسبة 13% من إجمالي الصرف على التنمية القومية كانت للقطاع الزراعي والقطاع المتنوع التنمية الاجتماعية بنسبة 8% وأخيرا القطاع الصناعي كان بنسبة مساهمة قدرت ب 6% من إجمالي الصرف على التنمية القومية.

المطلب الثالث: عجز الميزانية العامة في السودان ومصادر تمويله

لكل دولة ميزانية عامة خاصة بها قد تحقق من خلالها فائض أو عجز حيث يتم تمويل هذا الأخير بمصادر مختلفة، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: العجز الكلي للموازنة العامة ومصادر تمويله لكل من عامي 2015-2016

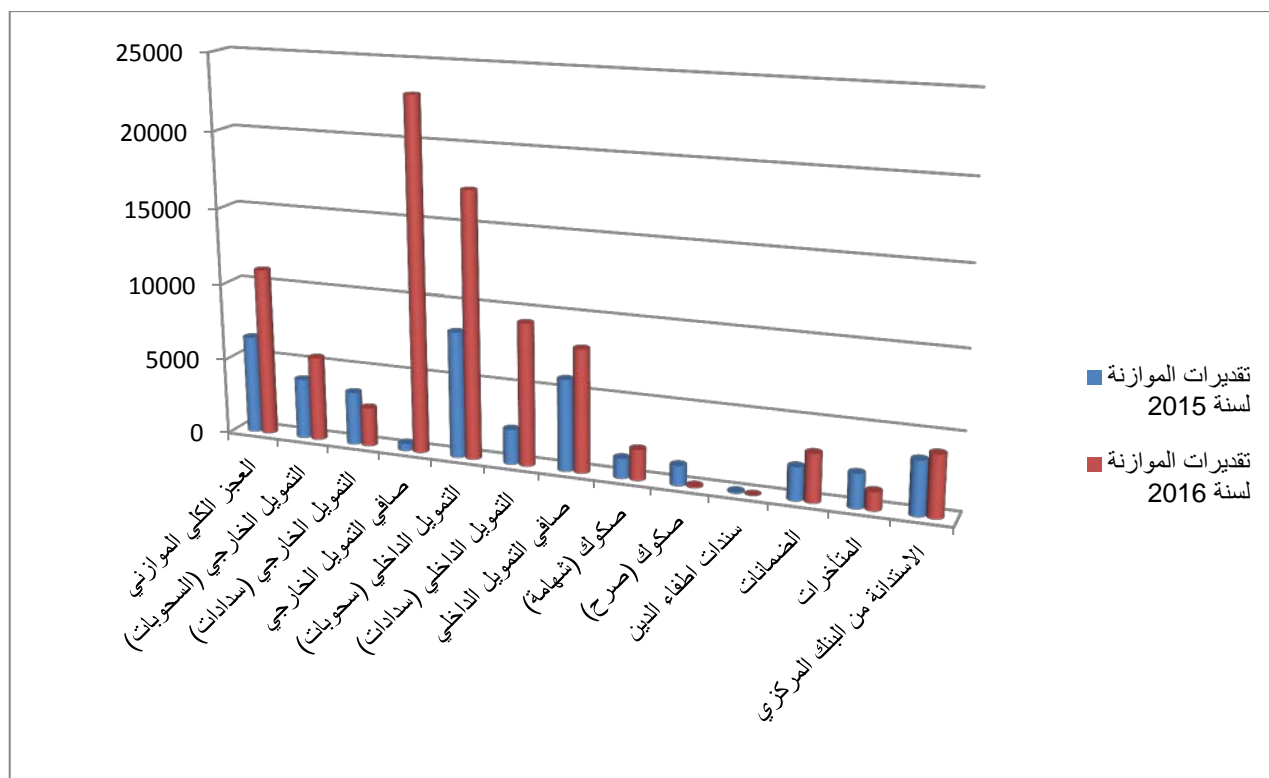
يوضح الجدول (3-13) العجز الكلي للموازنة العامة ومصادر تمويله خلال سنتي 2015-2016

الجدول (3-13) العجز الكلي للموازنة العامة ومصادر تمويله لسنتي 2015-2016

نسبة التغير %	2016			2015			البيان
	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
61	100	11234.9	11000.2	100	6976.4	6434.7	العجز الكلي الموازي
11.5	14.3	1605.7	5527.0	20.4	1425.2	3947.5	التمويل الخارجي (السحوبات)
13	4.1	464.3	2551.9	26.2	1830.6	3477.0	التمويل الخارجي (سدادات)
75	10.3	1141.4	22975.1	5.8	405.4	470.5	صافي التمويل الخارجي
177	108.2	12157.4	17322.5	137	9531	8249.2	التمويل الداخلي (سحوبات)
22	18.5	2083.2	9297.4	31	2149.3	2285	التمويل الداخلي (سدادات)
36	89.7	10074.2	8025.0	106	7381.8	5964.2	صافي التمويل الداخلي
19	18.8	2109.4	2000	37.4	2611.2	1300	صكوك (شهامه)
310	01.8	206.4	106.2	0.72	50.3	1300	صكوك (صرح)
91	0.1	12.2	00	2.03	141.4	85	سندات اطفاء الدين
16	25.6	2879.7	3122.5	49.02	3419.8	2149.2	الضمانات
95	0.9	96.2	1200	28.06	1957.6	2200	المتأخرات
54	48.1	5400	4000	50.17	3500	3500	الاستدانة من البنك المركزي
00	0	00	00	0	00	00	موارد اضافية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي السوداني لسنة 2016، ص 110.

الشكل (3-13) العجز الكلي للميزانية العامة ومصادر تمويله لسنتي 2015-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول العجز الكلي للميزانية العامة ومصادر تمويله لسنتي 2015-2016

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن العجز الكلي للموازنة العامة في ارتفاع مستمر خلال سنتي الدراسة، ليصل سنة 2016 إلى 11234.9 مليون جنييه بمعدل 60 % مقارنة بعام 2015، وتم تغطيته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

- **التمويل الخارجي:** بلغت السحوبات على القروض والمنح الأجنبية مبلغ 1425.2 مليون جنييه عام 2015 ليرتفع إلى 1605.7 سنة 2016، بينما بلغ مبلغ السداد 464.3 مليون جنييه سنة 2016، وبلغ صافي التمويل الخارجي 1141.4 مليون جنييه بنسبة مساهمة 10.3 % من إجمالي التمويل سنة 2016.

- **التمويل الداخلي:** بلغ الأداء الفعلي للتمويل الداخلي 14537.3 مليون جنييه سنة 2015، وإجمالي السداد 10868.7 مليون جنييه، وفي السنة الموالية بلغ الأداء الفعلي 12157.4 مليون جنييه وإجمالي السداد بلغ 2083.2 مليون جنييه حيث يمثل الفرق بينهما صافي التمويل الداخلي 10074.2 مليون جنييه بنسبة مساهمة 90 % من إجمالي تمويل العجز.

- **اليات الدين الداخلي:** تشمل مصادر التمويل الداخلي شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)، وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، وسندات اطفاء الدين والمتأخرات، حيث مثلت الضمانات النسبة الأكبر للعجز في كلتا السنتين مقارنة باليات الدين الأخرى، حيث بلغت 2879.7 مليون جنييه 2879.7 مليون

جنيته بنسبة 49.02 % و 25.6 % من إجمالي التمويل المحلي لسنتي 2015 و 2016 على التوالي، تليها شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) بمبلغ 2611.2 بنسبة 37.4 % سنة 2015 و 2109.4 بنسبة مساهمة 18.8 % سنة 2016.

- **الاستدانة المؤقتة:** بموجب المادة (48-1) من قانون بنك السودان المركزي لعام 2002 (تعديل 2012)، يجوز للبنك المركزي منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط التي يقرها على ألا تتجاوز التمويل في أي وقت 15 % من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في السنة المالية التي يمنح فيها التمويل، على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منح فيها التمويل، ووفقاً لهذه المادة تم منح الحكومة تمويلاً مؤقتاً بمبلغ 5.400 مليون جنيته في عام 2016، ويمثل ذلك نسبة 9 % من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة لعام 2016، مما أسهم في تغطية العجز الكلي للموازنة بنسبة 48%¹.

ثانياً: العجز الكلي للموازنة العامة ومصادر تمويله لسنتي 2017 و2018

يوضح الجدول (3-13) العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2017 و2018.

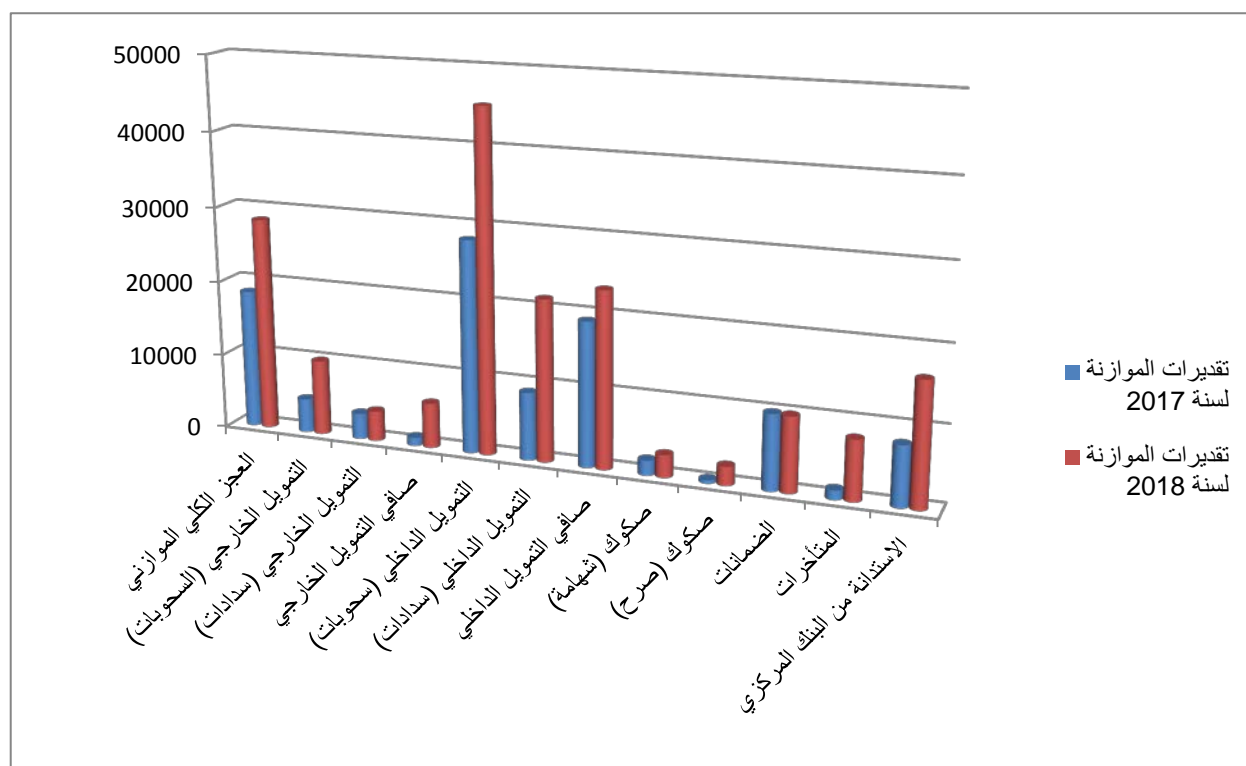
الجدول رقم (3-14) تقديرات وأداء العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2017 و2018

معدل التغير	2018			2017			البيان
	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
164	100	(37.846)	(28.416)	100	(14.314)	(18.500)	العجز الكلي الموازني
396	10	3.942	10.000	6	14.314	4.525	التمويل الخارجي (سحوبات)
(64)	(1)	(424)	(4.000)	(8)	(751)	(3.437)	التمويل الخارجي (سدادات)
1014	9	3.518	6.000	(3)	795	1.088	صافي التمويل الخارجي
132	124	46.335	45.258	140	(1.180)	28.179	التمويل الداخلي (سحوبات)
164	(34)	(11.941)	(21.465)	(32)	(385)	(9.002)	التمويل الداخلي (سدادات)
123	91	34.394	23.394	108	19.977	19.177	صافي التمويل الداخلي
(8)	8	3.011	3.000	23	(4.527)	2.000	صكوك (شهامه)
226	1	206	2.500	(1)	15.450	448	صكوك (صرح)
362	43	16.309	9.941	(1)	3.529	9.979	الضمانات
32	(1)	(252)	(7.965)	25	(192)	(1.250)	المتأخرات
68	40	15.121	16.317	63	9.000	8.000	الاستدانة من البنك المركزي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي السوداني لسنة 2018، ص 114.

¹-التقرير السنوي السادس و الخمسون للبنك المركزي السوداني، 2016، ص 112.

الشكل (3-14) تقديرات وأداء العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2017 و2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تقديرات وأداء العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2017 و2018.

من خلال الجدول (03-07) نلاحظ ارتفاع العجز الكلي للموازنة 14.314 مليون جنيه سنة 2017، إلى 37.846 مليون جنيه في سنة 2018 بمعدل زيادة قدر ب 164% وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 91% والخارجية بنسبة 9%.

- **التمويل الخارجي:** بلغت السحوبات على القروض الاجنبية 795 مليون جنية في عام 2017، بينما بلغ السداد 1.180 مليون جنيه وعليه بلغ صافي التمويل الخارجي (385) مليون جنيه بنسبة مساهمة (3%) من إجمالي تمويل العجز وقد بلغت في سنة 2017، السحوبات على القروض الأجنبية 795 مليون جنيه، بينما بلغ السداد 1.180 مليون جنيه وعليه بلغ صافي التمويل الخارجي (385) مليون جنيه بنسبة مساهمة (3%) من إجمالي تمويل العجز هذا فيما يخص التمويل الخارجي .
- **التمويل الداخلي:** بلغ الأداء الفعلي للسحوبات على التمويل الداخلي 46.335 مليون جنيه في سنة 2018، وإجمالي السداد 11.941 مليون جنيه ويمثل الفرق بينهما صافي التمويل الداخلي والذي ساهم بنسبة 91% من إجمالي تمويل العجز، أما فيما يخص سنة 2017 فقد بلغ الأداء الفعلي للسحوبات 19.977 مليون جنيه وإجمالي السداد 4.527 مليون جنيه يمثل الفرق بينهما صافي التمويل الداخلي والبالغ 15.450 مليون جنيه بنسبة مساهمة 108% من إجمالي تمويل العجز

- آليات الدين الداخلي: قد شملت مصدر التمويل الداخلي الاستدانة المؤقتة من بنك السودان المركزي وشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) والضمانات والمتأخرات وفي موازنة عام 2018، مثلت الضمانات المصدرة من بنك السودان النسبة الأكبر من تمويل العجز مقارنة بآليات الدين الأخرى حيث بلغت 16.309 مليون جنيه بنسبة مساهمة 43% من إجمالي التمويل المحلي تليها الاستدانة المؤقتة من بنك السودان المركز بمبلغ 15.121 مليون جنيه بنسبة مساهمة 40% وبالنسبة إلى سنة 2017، فقد بلغت 9.000 مليون جنيه بنسبة مساهمة 63% من إجمالي التمويل المحلي تليها الضمانات بمبلغ 3.529 مليون جنيه بنسبة مساهمة 25%
- الاستدانة المؤقتة: بموجب المادة (48-1) من قانون بنك السودان المركزي، يجوز للبنك المركزي منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط التي يقررها على أن لا يتجاوز التمويل في أي وقت 15%، من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في السنة المالية التي يمنح فيها التمويل على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز السنة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي يمنح فيها التمويل، ووفق لهذه المادة تم منح الحكومة تمويلاً مؤقتاً بلغ 15.121 مليون جنيه في عام 2018، ويمثل ذلك نسبة 13% من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة لعام 2018، مما أسهم في تغطية العجز الكلي للموازنة نسبة 40%، أما سنة 2017 فقد بلغ قيمة التمويل 9.000 مليون جنيه ويمثل ذلك نسبة 12% من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة لعام 2017، مما أسهم في تغطية العجز الكلي للموازنة بنسبة 63%.

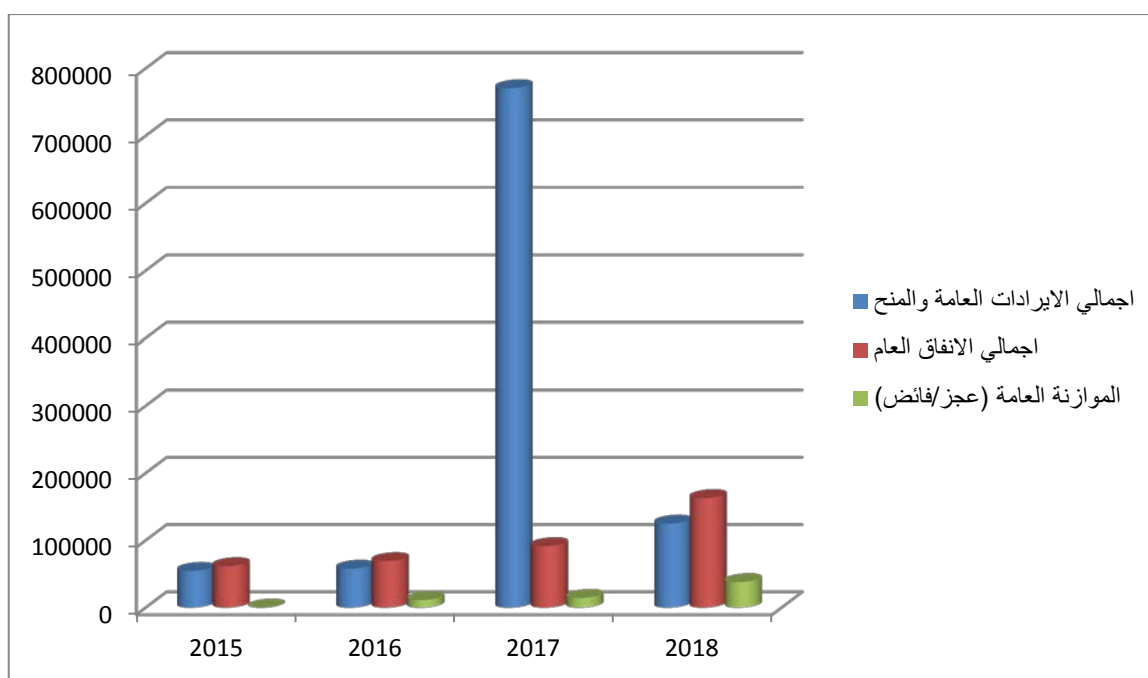
من خلال ما سبق يمكن تلخيص أداء الموازنة العامة لدولة السودان في الجدول التالي:

الجدول (3-15) أداء الموازنة العامة للسودان لسنوات 2015-2018.

السنة	إجمالي الإيرادات العامة والمنح	إجمالي الانفاق العام	الموازنة العامة (عجز/فائض)
2015	54.499	61.476	(9.976)
2016	57.864	68.989	(11.234)
2017	77.0544	91.368	(14.314)
2018	124.946	162.792	(37.846)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني لسنتي 2016 و2018، ص100، ص104.

الشكل (3-15) أداء الموازنة العامة في السودان لسنوات 2015-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول أداء الموازنة العامة في السودان لسنوات 2015-2018.

من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له نلاحظ أن:

إجمالي الإيرادات العامة في تزايد مستمر طيلة سنوات الدراسة من سنة 2015 إلى غاية 2018 (حيث ارتفع إجمالي الإيرادات من 45.499 سنة 2015 إلى 124.946 سنة 2018)، وبالرغم من هذه الزيادة في الإيرادات إلا أن الزيادة في النفقات تشكل عائقاً فنلاحظ أنها في تزايد مرتفع هي الأخرى حيث سجل إجمالي الانفاق العام في السنة الأخيرة 162.792 مليون جنييه وهذا ما شكل اضطراب في عجز الميزانية العامة نتيجة تفوق إجمالي الانفاق العام على إجمالي الإيرادات العامة، حيث نلاحظ أنه في ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة إلى أن يصل إلى 37.846 في السنة الأخيرة كأقصى ارتفاع لم يشهد له من قبل.

المبحث الثاني: الصكوك الإسلامية المتعامل بها في تمويل العجز الموزاني في السودان

لقد أثبتت العديد من دول العالم نجاح تجاربها في مجال اصدار الصكوك الإسلامية مقدرتها في سد عجز ميزانيتها الحكومية، من بين هذه التجارب نجد التجربة السودانية، والتي تعد من التجارب الناجحة والمتميزة والفعالة في مجال اصدار الصكوك الحكومية السيادية، وما ما يميز نجاح هذه التجربة كون القطاع المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي يعمل وفقا للنظام الإسلامي منذ عام 1992، وبالتالي يكون النظام المصرفي الإسلامي السوداني هو النظام الرائد في مجال اصدار الصكوك الإسلامية والتي بدأت منذ سنة 1998.

على ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل ابراز ما يلي:

المبحث الأول: اليات ومتطلبات اصدار الصكوك الإسلامية في السودان.

المبحث الثاني: استخدام الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: اليات ومتطلبات اصدار الصكوك الإسلامية في السودان

تعد التجربة السودانية تجربة ناجحة في مجال اصدار الصكوك الإسلامية، ومن خلال هذا النجاح سيتم ابراز الية ومتطلبات اصدار كل نوع من هذه الصكوك.

أولاً: انشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة:

في إطار جهود بنك السودان المركزي ووزارة المالية بابتكار أدوات نقدية جديدة للإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة كبديل للأدوات التقليدية، ثم ابتكار أدوات مالية تقوم على أسس شرعية، تتميز بدرجة من المرونة والواقعية ولتسهيل ذلك تم انشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة انقوم مقام بنك السودان المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في ادارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، ولذلك الغرض تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك

السودان المركزي و1% لوزارة المالية والاقتصاد، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات سنة 1998، تحت قانون الشركات لعام 1925، برأس مال مصرح به قدر وقتها ب 10 مليون دينار¹.

يتمثل دور الشركة في صناعة الأوراق المالية المتعلقة بإصدار وتسويق وإدارة الصكوك الحكومية والسندات والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في ادارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة حيث قامت الشركة منذ انشائها وحتى الان بإصدار العديد من الأوراق المالية².

ثانياً أنواع الصكوك الحكومية في السودان

تعددت واختلقت أنواع الصكوك الإسلامية في السودان باختلاف الدور الذي يميز كل نوع من هذه الصكوك.

1- شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)

تم اصدار شهادات شمم كأداة مالية تمكن البنك المركزي من ادارة السيولة وتكون بديلة للسندات القائمة على الفائدة الربوية، وهي " عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي³.

وعرف بأنها: " عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية اسلامية تم اصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998⁴.

وتتسم شهادات شمم بما يلي: لها قيمة اسمية محددة ومتساوية، وقيمة اسمية محددة ومتساوية، وقيمة محاسبية يتم اعلانها كل ثلاثة أشهر تعكس الأرباح الحقيقية النقدية والزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول التي تستند اليها هذه الشهادات، قابلة للتداول بين المصارف فقط، يتم بيعها وشراؤها أساساً من خلال مزادات كما تود معاملات حار المزاد، ليس لها تاريخ استحقاق، لحاملها حق المشاركة في أرباح وخسائر البنوك المعنية المكونة للصندوق، ليس لحاملها أرباحاً نقدية بل يتمثل عائدها في الأرباح الرأسمالية التي تتحقق عند بيعها، كما يحق لحاملها بيعها مباشرة لبنك السودان متى شاء⁵.

¹-التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية، 2004، ص10.

²-إثار أحمد حسن أحمد، خالد حسن البيلي، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية بالسودان (دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص43.

³-شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴-السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية-تجربة السودان نموذجاً-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص189.

⁵-شرياق رفيق، مرجع سابق، ص387.

2- صكوك المشاركة الحكومية (شهامة)

في عام 1999، تم إصدار صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) وتقوم على صيغة المشاركة في الربح والخسارة بفترة استحقاق عام، قابلة للتجديد وهي قابلة للتداول بين الجمهور والمؤسسات والبنوك وبالرغم من إصدارها كان لمساعدة البنك المركزي في إدارة السيولة، إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة أداة فعالة في المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، إذ تستطيع الحكومة من خلالها استقطاب الموارد الحقيقية من الجمهور بدلا من اللجوء للاقتراض من القطاع المصرفي¹.

حيث تميزت شهادة مشاركة الحكومية (شهامة) بعدة خصائص تمثلت فيما يلي²:

- تمثل وسيلة لتمويل وعجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي؛
- تمثل وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساعد في تطوير سوق النقد؛
- لها عائد مرتفع يتراوح الآن بين 28-33% وهي عائدات حقيقية تمثل الأرباح التشغيلية والرأسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق؛
- لها فترة سريان محددة بعام كامل وهناك خطوات لإصدار شهادات بفترة سريان أقل؛
- سهولة التسبيل ولها سوق ثانوية متطورة؛
- تسجل الشهادات بأسماء من يحملها في سجل خاص؛
- قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية؛
- تعرض عن طريق مزادات في فترات محددة وتحكم عملية المزاد ضوابط محددة.

الجدول (3-16) تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 2015-2018.

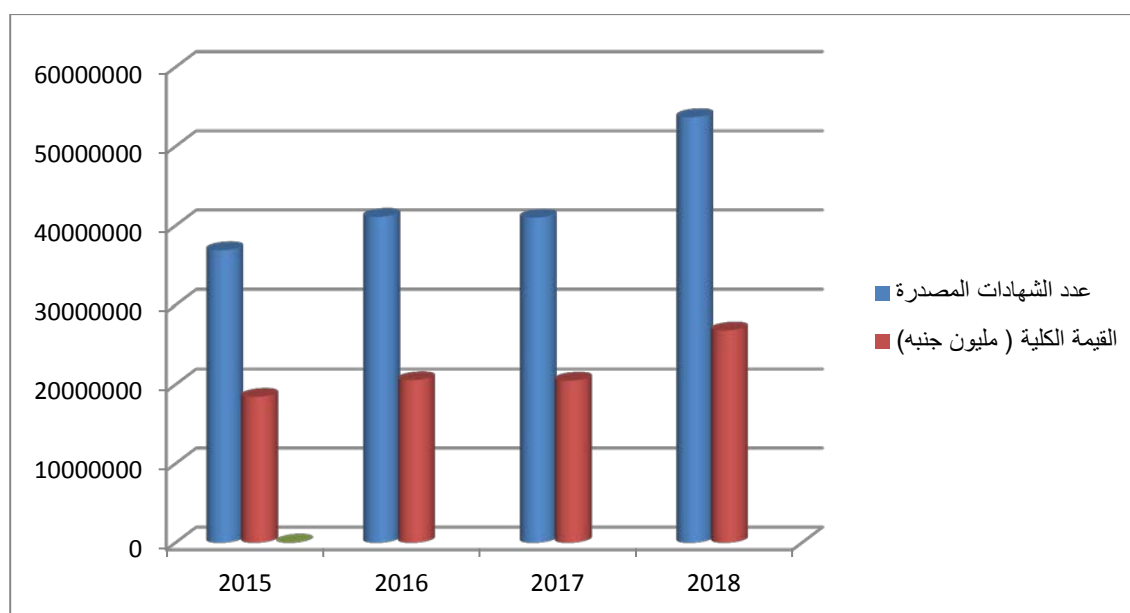
السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيهه)	معدل التغير %
2015	36.891.981	18.446.0 مليون جنيهه	11.4
2016	41.119.261	20.559.6 مليون جنيهه	
2017	41.007.023	20.503.5 مليون جنيهه	12.6
2018	53.684.603	26.842.3 مليون جنيهه	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السنوي السوداني لسنتي 2016، 2018، ص8،75، ص89.

¹ - رحمانى سناء، ديلمي فنيحة، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي واشكاله تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، الجزائر، 04 و 05 فيفري 2019، ص10.

² - دريوش محمد الطاهر وأخرون، صكوك التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق المفتوحة - تجربة البنك المركزي السوداني نموذجا، مجلة المالية والأسوق، العدد 8، جامعة خنشلة، الجزائر، فيفري 2018، ص92.

الشكل (3-16) تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 2015-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 2015-2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له أن عدد الشهادات المصدرة لشهادات (شهامة) ارتفع من 36.891.981 بقيمة 18.446.0 مليون جنيه في سنة 2015، إلى 41.119.261 بقيمة 20.559.6 مليون جنيه سنة 2016 بمعدل تغير قدره 11.4 هذا خلال سنتين 2015 و2016 أما في عامي 2017 و2018 فقد ارتفعت كذلك من 41.007.023 بقيمة 20.503.5 مليون جنيه في عام 2017، إلى 53.684.603 بقيمة 26.842.3 مليون جنيه سنة 2018، بمعدل 12.6.

3- شهادات الاستثمار الحكومية (صرح):

وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم ادارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة وبالتالي فان لها نفس أهداف صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة¹.

وتتميز صكوك صرح بكونها تمثل-بعد استثمار أموالها- موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود الشرعية (الاجارة، المرابحة، السلم والاستصناع)، يحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموع عوائد عقود استثمارية، ويتم توزيع الربح بين المستثمرين (كأرباب المال) والشركة (كمضارب) بنسبة 92% و 8% على التوالي، وتدفع الأرباح دوريا كل 3-6 أشهر (في حدود 16%-20% سنويا)، وصكوك صرح

¹-السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص ص189-190.

قابلة للتداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أما الأهداف الأساسية من وراء عملية إصدار شهادات صرح فتمثل في:¹

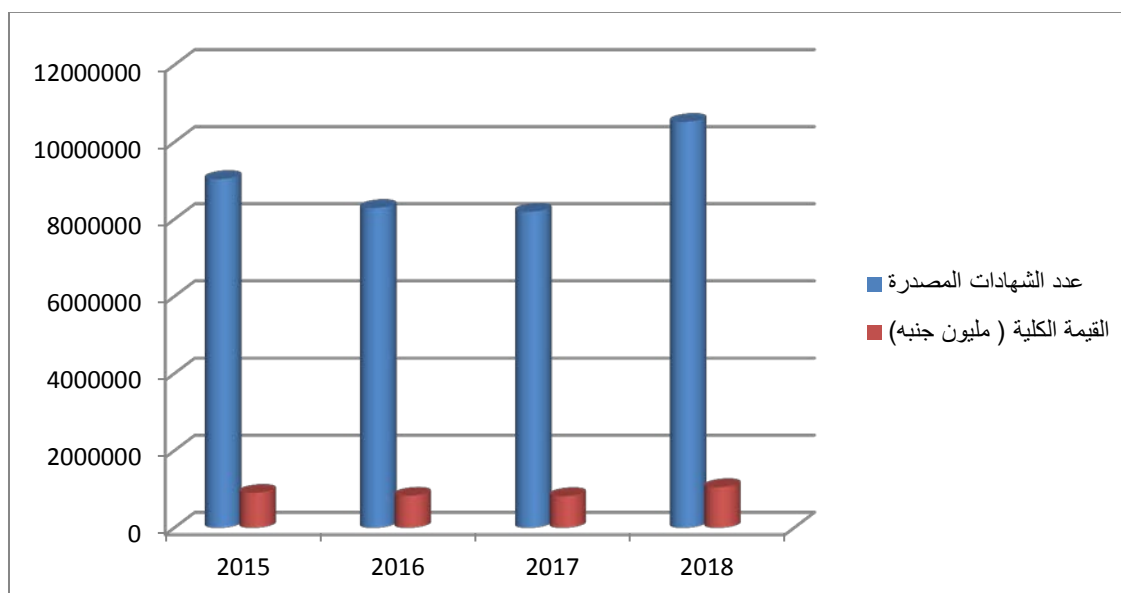
- جميع المدخرات الوطنية والاقليمية وتشجيع الاستثمار؛
- ادارة السيولة داخل الاقتصاد، وتقليل الآثار التضخمية وتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة في شكل سلع وخدمات؛
- تطوير سوق رأس المال المحلية والاقليمية؛
- تمويل الحكومة لإقامة المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.

الجدول رقم (3-17) تطور مبيعات صكوك صرح خلال الفترة (2015-2018)

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيهه)	نسبة التغير %
2015	9.042.101	904.2	(8.3%)
2016	8.291.901	829.2	
2017	8.195.403	819.5	28.4%
2018	10.524.097	1.052.4	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السنوي السوداني لسنوات 2015، 2016، ص76، ص91.

الشكل (3-17) تطور مبيعات صكوك صرح خلال الفترة (2015-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور مبيعات صكوك صرح خلال الفترة (2015-2018).

¹ - شرياق رفيق، مرجع سابق، ص388.

من خلال الجدول والرسم البياني المرفق له أعلاه يلاحظ انخفاض وتذبذب مستمر لعدد الشهادات المصدرة خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة حيث انخفضت القيمة الكلية للشهادات من 904.2 مليون جينيه سنة 2015 إلى 819.5 مليون جينيه وقدر معدل التغير بنسبة منخفضة قدرت ب 8.3% خلال سنتي 2015 و 2016، وفي السنة الأخيرة شهدت تحسن من حيث العدد ومعدل النمو قدر ب 28.4% مقارنة بسنة 2017.

4- شهادة اجارة البنك المركزي (شهاب):

لأول مرة صدرت هذه الشهادة في 30 أوت من سنة 2005 ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي شمم، تصدر هذه الشهادات استنادا إلى عقود الاجارة واعتمدت هذه الشهادات على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط ولا يجوز تداولها الا مع البنك المركزي بيعا وشراء ليست للجمهور، وتستخدم لإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد، تتكون شهاب من العقارات المملوكة للبنك السودان المركزي في الخرطوم والولايات التي تم بيعها لشركة السودان للخدمات المالية، بموجب عقد بيع بمبلغ 243.8 مليون جينيه وقسمت هذه الأصول لعدد 243.871 شهادة قيمة الشهادة الواحدة 1.000 جينيه سوداني، استؤجرت هذه الأصول المصككة لبنك السودان المركزي، ويتم توزيع العائد التالي 95% لحملة الصكوك و 5% للشركة (الوكيل)، ويتم الوفاء بالالتزامات كما يلي يلتزم بنك السودان المركزي بإجارة الأصول والاستمرار في اجارتها لمدة عشرة سنوات من تاريخ الاصدار تجدد برضا الطرفين دفع نصيب المستثمرين من عائد الإجارة شهريا ويحسب ذلك العائد من تاريخ اجارة الأصول الصندوق الذي تصدر بموجبه الصكوك ليس له نهاية (مفتوح)، الاكتتاب في هذه الصكوك حصرا على المصارف فقط¹.

5- شهادات صندوق الاستثمار الجماعي بالعملة الأجنبية (شموخ)

هذه شهادات عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة، تم اصدارها في أبريل 2009، بهدف أساسي هو تمكين بنك السودان المركزي من ادارة موارد البلاد من النقد الأجنبي، وايجاد فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الشهادات وذلك بإصدارها وعرضها للمستثمرين².

¹-عمر حميدات، عبيرات مقدم، دور الهندسة المالية الإسلامية في ادارة المخاطر المالية (التجربة السودانية)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية-32(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 95-96.

²- نفس المرجع، ص96.

6- شهادات اجارة أصول مصفاة الخرطوم للبتروول (شامة)

بدأ العمل بهذه الشهادات (شامة) العام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم انشاء بغرض حشد موارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية اجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية وتهدف الى:¹

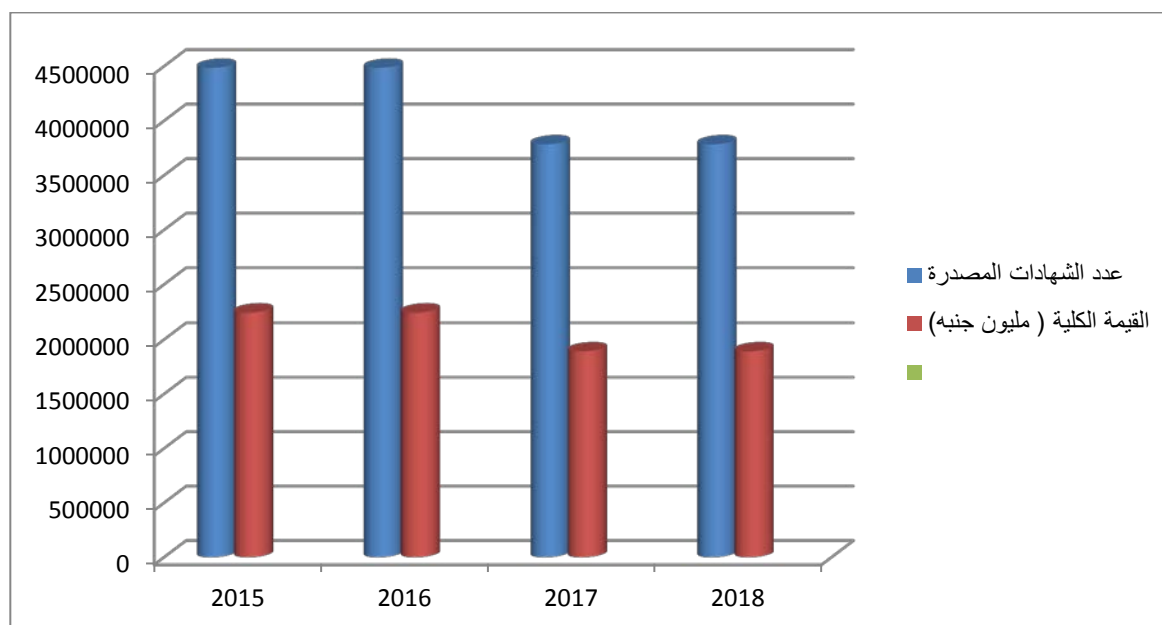
- توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال اضافية أوراق مالية جديدة؛
- تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

الجدول (3-18) تطور مبيعات صكوك شامة خلال الفترة (2015-2018)

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيهه)	معدل التغير %
2015	4.485.259	2.242.6 مليون جنيهه	-
2016	4.485.259	2.242.6 مليون جنيهه	
2017	3.784.000	1.892.0 مليون جنيهه	0.0
2018	3.784.000	1.892 مليون جنيهه	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السنوي السوداني لسنتي 2016، ص77، و2018، ص92.

الشكل (3-18) تطور مبيعات صكوك شامة خلال الفترة (2015-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور مبيعات صكوك شامة خلال الفترة (2015-2018).

¹ - السعيد بركية، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

يتضح من الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له ان عدد الشهادات المصدرة لصكوك شامة ظلت ثابتة دون تغيير خلال سنتي 2015، 2016، ب 4.485.259 شهادة مصدرة بقيمة 2.242.6 مليون جنيه وبمعدل تغير قدر ب 0% و تم انخفاض في عامي 2017 و 2018 بقيمة متساوية بعدد 3.784.00 شهادة مصدرة بقيمة 1.892.0 مليون جنيه بمعدل 0%.

7- شهادات اجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

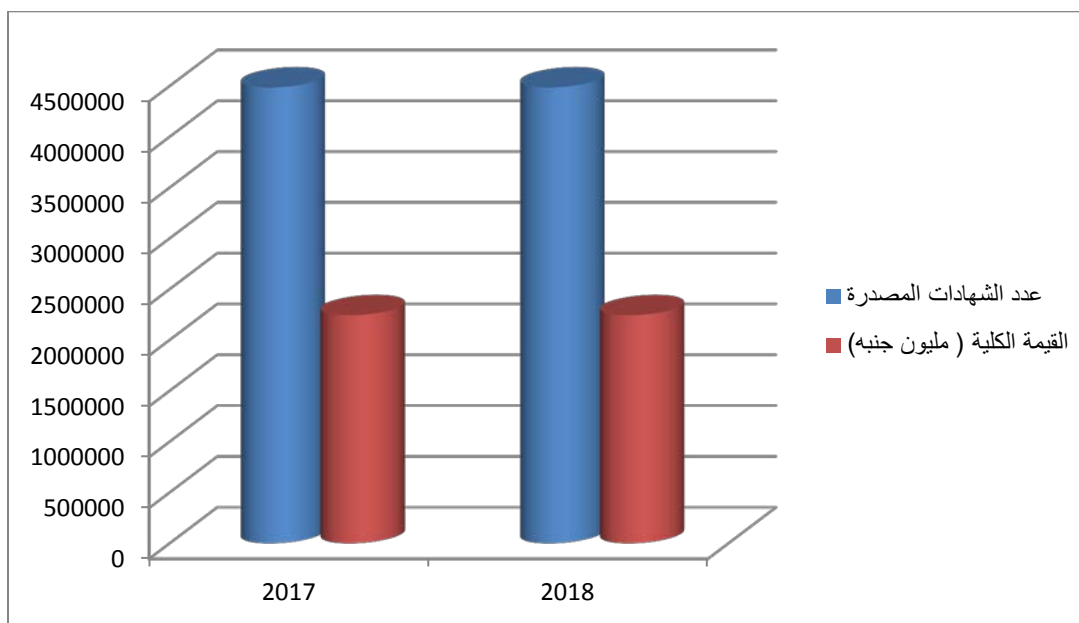
بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4 سنوات) أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين، عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، اجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، الغرض منها توفير فرص استثمارية تحقق عائدا للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد¹.

الجدول رقم (3-19) تطور مبيعات صكوك شاشة لعامي 2017، 2018

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيه)	معدل التغير %
2017	4.485.259	2.242.6	0.0
2018	4.485.259	2.242.6	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السنوي السوداني، لسنة 2018، ص93.

الشكل (3-19) تطور مبيعات صكوك شاشة لعامي 2017، 2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور مبيعات صكوك شاشة لعامي 2017، 2018.

¹ - تقرير البنك المركزي السنوي السوداني الثامن والخمسون، ص93.

يتضح من الجدو أعلاه والرسم البياني المرفق له ان عدد الشهادات المصدرة لصكوك (شاشة) بقيت ثابتة خلال سنتي 2017 و2018 حيث قدر عدد الشهادات 4.484.259 شهادة مصدرة بقيمة 2.242.6 مليون جنية بمعدل 0%.

8- شهادات اجارة أصول الشركة السودانية لنقل (نور)

بدأ العمل في شهادات في عام 2012، وانتهى العمل بها في عام 2014، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل ثلاث سنوات (برأس مال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة وعائد سنوي متوقع في حدود 7%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو يعادلها وكان الهدف من اصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة¹.

9- شهادات اجارة أصول برج وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (برج):

هذه الشهادات عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الضاربة لتوظيفها لشراء أصول برج وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وتأجيرها لوزارة المالية اجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، تهدف شهادات (برج) لتحقيق الاتي:²

- اصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بتصكيك أصول برج وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وعرضها للمستثمرين؛
- توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

10- شهادات صندوق الذهب (بريق)

هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل أصدرت في مطلع نوفمبر 2018، بواسطة شركة السودان للخدمات المالية نيابة عن بنك السودان المركزي بموجب قانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016، وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016، لأجل عام قابل للتجديد وهي صكوك استثمارية قائمة على صيغة المضاربة المقيدة (شراء وبيع الذهب)، الغرض منها حشد المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار بتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين، توفير اداة لإدارة السيولة، مساعدة بنك السودان المركزي في توفير موارد النقد الأجنبي بالإضافة إلى تطوير أسواق المال المحلية³.

¹ - راضية لسود وآخرون، تجارب عالمية في اصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة الجزائر 03، الجزائر، أبريل 2018، ص 69.

² - اثار أحمد حسن أحمد، خالد حسن البيلي، مرجع سبق ذكره، ص43.

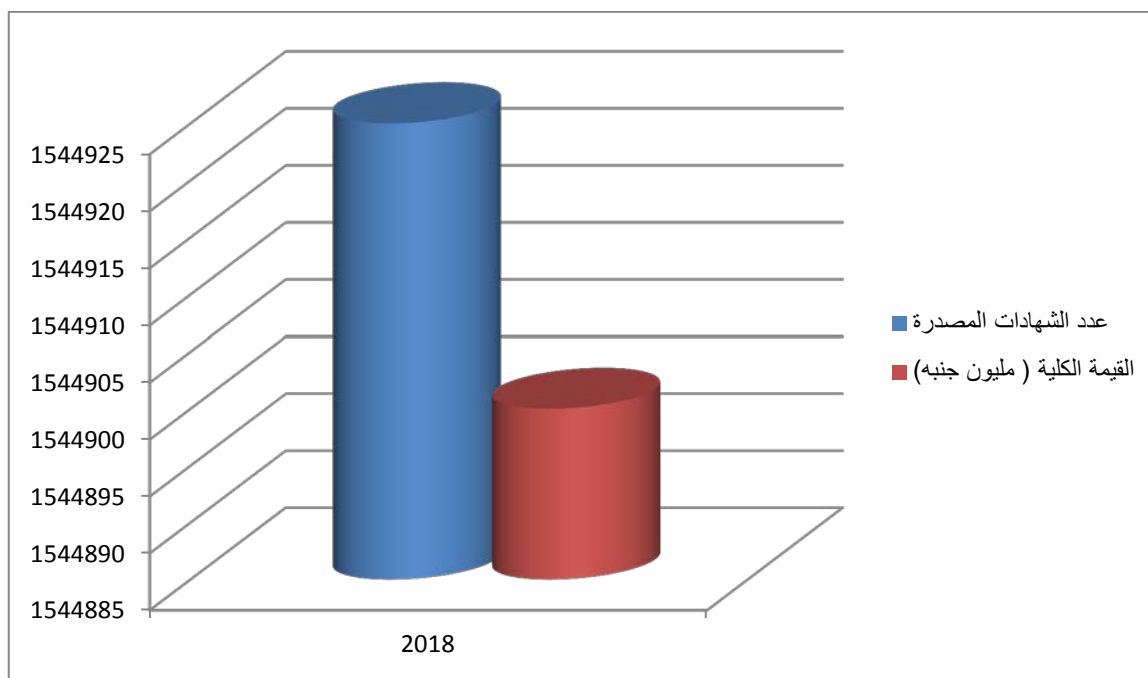
³ - بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والخامسين، ص97.

الجدول رقم (3-20) تطور مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق).

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليون جنيهه)
2018	1.544.925	1.544.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السنوي السوداني لسنة 2018، ص94.

الشكل (3-20) تطور مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق).

تم اصدار شهادات صندوق الذهب (بريق) في مطلع نوفمبر 2018 وبالتالي فهي شهادات حديثة قصيرة الأجل، وما يوضحه الجدول أعلاه أن عدد الشهادات التي تم اصدارها خلال هذه السنة يقدر بـ 1.544.925 بقيمة 1.544.9.

ثالثاً: آليات اصدار الصكوك الإسلامية في السودان

الجدول التالي يوضح الية عمل كل نوع من الصكوك الحكومية السودانية:¹

¹-حفوظة الأمير عبد القادر، زيبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية-تجربتي السودان وماليزيا نموذجاً-، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد4، 2017، ص ص75-76.

الجدول رقم (03-21) العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها.

الغرض من إصدارها	العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الأطراف المتعاقدة			تاريخ بداية العمل بها	الصكوك المصدرة
		الطرف الثالث	الطرف الثاني	الطرف الأول		
ادارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)	صيغة المشاركة	بنك السودان المركزي	الشركة (مدير الصندوق)	المستثمرون (المصارف)	من 1998 إلى 2004	شمم
تمويل العجز في الميزانية	صيغ المشاركة	وزارة المالية	الشركة	المستثمرون	من 1999 إلى يومنا هذا	شهامه
تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان	-المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) -مرابحة، سلم...الخ (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	المستثمرون (أرباب المال)	من 2003 إلى يومنا هذا	صرح
ادارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفي فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك	-عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) -على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	الشركة (الوكيل المؤجر)	المستثمرون	من 2005 إلى يومنا هذا	شهاب
تمويل استرداد سلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.	-عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) -عقد المضاربة المقيدة (بين شركة الوحدات بالجهاز المصرفي)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل	الشركة (المضارب)	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	من 2009/10 إلى 2010/10	شموخ
تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.	-عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) -على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له اجارة تشغيلية)	الشركة (الوكيل)	المستثمرون	من 2010 إلى يومنا هذا	شامة
توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدول	-عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) -على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له اجارة تشغيلية)	الشركة (المضارب)	المستثمرون (رب المال)	من 2012 إلى 2013	نور
توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة.	-عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) -على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له اجارة تشغيلية)	الشركة	المستثمرون	من 2013 إلى يومنا هذا	شاشة

المصدر: حفوظة الأمير عبد القادر، زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كلية لتمويل التنمية

الاقتصادية-تجربتي السودان وماليزيا نموذجا-مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد4، 2017، ص76.

المطلب الثاني: استخدام الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة

تعتبر التجربة السودانية تجربة ناجحة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية، إذ تقوم دولة السودان كغيرها من الدول بتغطية عجز موازنتها العامة باستخدام الأساليب التقليدية وكذا الحديثة، كما أنها تغطي عجزها باستخدام التمويل الخارجي والمحلي، إذ يعد التمويل المحلي الملجأ الأكثر اتباعاً من طرف الحكومة السودانية متبعة فيها الصكوك كإحدى اليات تمويل العجز الموازي محلياً.

أولاً: تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)

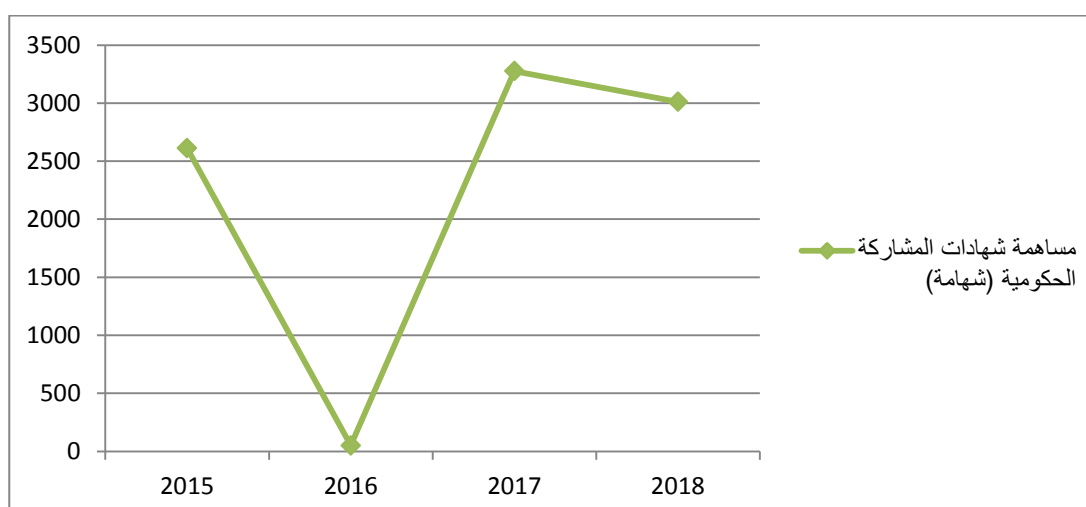
تتمثل مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) الخاصة بدولة السودان في تمويل عجز الموازنة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-22) مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في تمويل عجز الموازنة العامة

مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)			الموازنة (فائض/عجز)	السنوات
نسبة المساهمة %	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي		
37.4%	201	2.611.2	(6.973.4)	2015
18.8%	105	(50.3)	(11.234.9)	2016
23%	164	(3.276)	(14.314)	2017
8%	100	3.011	(37.846)	2018

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المركزي السوداني لسنتي 2016، 2018. ص112، ص114.

الشكل (3-21) مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في تمويل عجز الموازنة العامة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في تمويل عجز الموازنة العامة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له أن عجز الموازنة العامة لدولة السودان في ارتفاع مستمر من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018، فكانت مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في السنة الأولى بنسبة 37.4% وتعتبر أكبر مساهمة حققتها هذه الشهادات خلال سنوات الدراسة، ثم انخفضت نسبة المساهمة إلى 18.8% وفي المقابل زيادة في قيمة العجز إذ قدر بـ 11.234.9 مليون جينيه سنة 2016، ليستمر هذا العجز في الارتفاع حتى يصل إلى 37.846 مليون جينيه سنة 2018 وقررت نسبة مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) بنسبة 8%، ومن هنا نلاحظ أن قيمة العجز في ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة أما نسبة المساهمة ففي حالة تذبذب، فالعجز الموازني في السودان عدة أسباب من بينها انخفاض الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول.

ثانياً: تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

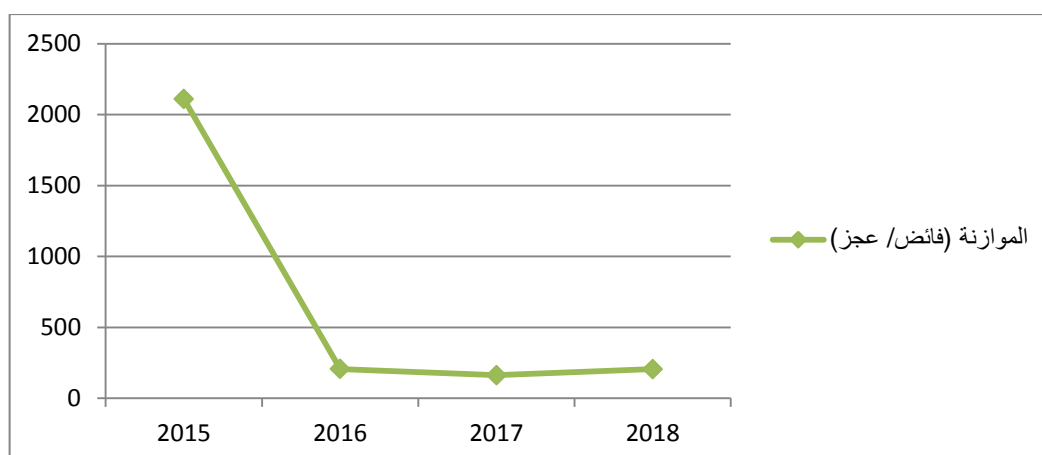
تكمن مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية الخاصة بدولة السودان في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-22): تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

السنوات	الموازنة (فائض/عجز)	مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)		
		الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة %
2015	(6.976.4)	2.109.4	(4)	(0.72%)
2016	(11.234.9)	(206.4)	(201)	1.5%
2017	(14.314)	(163)	(36)	1%
2018	(37.846)	206	8	1%

المصدر: من اعداد الطابنتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني لسنتي 2016، 2018، ص112، ص114.

الشكل (3-22) تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك الاستثمار الحكومية (صرح).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك الاستثمار الحكومية (صرح).

من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المرفق له نلاحظ أن الميزانية العامة لدولة السودان سجلت عجزاً طيلة سنوات الدراسة، ففي سنة 2015 سجلت عجزاً قدره 6.976.4 مليون جينيه و كانت نسبة مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) 0.72%، ليرتفع هذا العجز بشكل مستمر في الثلاث سنوات الأخيرة ففي سنتي 2015 و 2016 قدر ب 11.234.9 و 14.314 مليون جينيه بنسبة مساهمة 1.5% و 1% على التوالي، أما في السنة الأخيرة فقد ارتفع مقدار العجز بشكل كبير وقدر ب 37.846 مليون جينيه وقدرت نسبة المساهمة ب 1%.

المطلب الثالث: تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية والدروس

المستفادة منها

لقد أثبتت التجربة السودانية أنها تجربة ناجحة ومميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية ذات الصيغة الإسلامية، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة في مجال تمويل العجز والذي تمحورت دراستنا أساساً حوله، بالإضافة إلى تحقيق هذه الصكوك لأغراض أخرى نوجزها كما يلي:

أولاً: إدارة السيولة

من أجل تطوير أدوات إدارة السيولة قامت وزارة المالية السودانية من خلال بنك السودان المركزي باستحداث شهادات البنك المركزي (شمم) في جوان 1998، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامة) في الربع الأخير من نفس السنة، ثم استحدثت شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال عام 2003، وبعدها تم استحداث شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، حيث تمكنت عن طريق استخدام هذه الأدوات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة من تخفيض معدلات التضخم وتحقيق

الاستخدام الأمثل للموارد واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي¹.

ثانيا: المردود الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات الصكوك

1- المردود الاقتصادي لمشروعات الصكوك

الجدول رقم (3-23) استغلال الموارد حسب القطاعات الاقتصادية لسنوات 2015، و2016، و2017، و2018

2018		2017		2016		2015		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
28.81	1.123.77	26.55	971.67	26.55	971.67	100	29.175.45	الخدمات (مياه- الصحة- التعليم)
17.15	669.05	18.28	669.05	18.28	669.05	-	-	البنيات التحتية الاساسية
8.96	349.34	7.13	260.84	7.13	260.84	-	-	المشروعات الانتاجية
38.29	1.493.46	40.80	1.493.46	40.80	1.493.46	-	-	مشاريع أخرى
3.075	146.27	4.00	146.27	4.00	146.27	-	-	تدفقات نقدية
1.04	40.27	1.11	40.47	1.11	40.47	-	-	المعلوماتية
2.01	78.34	2.13	78.34	2.13	78.34	-	-	أخرى
100	3.900.7	100.00	3.660.1	100.00	3.660.1	100	29.175.45	الجملة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنوات، 2015، 2016، 2017، 2018، ص55، ص53، ص46، ص59.

يوضح الجدول أعلاه استغلال الموارد حسب القطاعات الاقتصادية لسنوات 2015 و2016 و2017 و2018، حيث نلاحظ تغير استراتيجي تخصيص القطاعي لمشروعات الصكوك، إذ قدر إجمالي موارد الصكوك خلال عام 2015، بقيمة 29.175.45 مليون جنيه حيث خصصت لقطاع الصحة فقط، أما في سنة 2016 يتضح بان مشروعات المياه، الصحة والتعليم حظيت بنسبة 26.55% من حصيلة اصدارات الصكوك بمبلغ يعادل 971.67 مليون جنيه، وبلغ نصيب مشروعات البنية التحتية الأخرى من سدود وكهرباء 669.05 مليون جنيه بنسبة 18.28% كما أن المشروعات الانتاجية التي تم تمويلها من حصيلة

¹ -أحمد بن خليفة، حفوطة الأمير عبد القادر، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية في الجزائر - تجربة السودان نموذجا-، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، الجزائر، 2017، ص170.

الصكوك الحكومية حظيت بحوالي 7.13% والمتبقي وزع على بعض المشاريع التنموية الأخرى الصغيرة والمشروعات المعلوماتية، وفي سنة 2018، كانت نسبة مشروعات المياه والصحة والتعليم 28.81% ما يعادل 1.123.77 مليون جنيه وبلغ نصيب مشروعات البنية التحتية الأخرى 669.05 مليون جنيه بنسبة 17.15% كما لن المشروعات الانتاجية حظيت بحوالي 8.96% وكانت هناك تدفقات نقدية للوزارة المالية بمبلغ 38.29% والمتبقي تم توزيعه على بعض المشاريع التنموية الأخرى الصغيرة ومشروعات المعلوماتية.

2- المردود الاجتماعي لمشروعات الصكوك

لقد تمثل المردود الاجتماعي لمشروعات الصكوك فيما يلي¹:

- التمويل الذي تم توجيهه لهذه المشروعات تم توفيره من موارد الجمهور المحلية وهذا يعتبر مساهمة من المستثمر المحلي في تمويل التنمية؛
- العمل في تنفيذ هذه المشروعات خلق فرصا للعمل مما ساهم في مكافحة البطالة بين الشباب؛
- عملت على ترسيخ مبدأ الشفافية والتشغيل من خلال العطاءات التنافسية المفتوحة وتنشيط سوق العمل المحلي، حيث تم تنفيذ مشروعات الصكوك للعام 2015، بواسطة عدد أربعة مقاولين محليين؛
- أدت إلى تراكم الخبرات لدى الشركات المحلية وذلك من خلال تنفيذ المشروعات ووفق الشروط والمواصفات المطلوبة.

ثالثا: سلبيات وتحديات استخدام الصكوك الحكومية الإسلامية لإدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة

تواجه الصكوك الحكومية السودانية جملة من السلبيات والتحديات لإدارة السيولة وتمويل العجز يمكن ايجازها في النقاط التالية:²

- لا يغطي قانون الصكوك التمويل الحالي عمليات تصكيك الأصول من حيث العلاقة بين الشركة ذات الغرض الخاص وضوابط المنشئ وعمليات بيع الأصول وجوانب حالات ادارة فائض وعجز السيولة والرجوع للمنشئ؛
- ضعف تصنيف السودان من قبل وكالات التصنيف العالمية، وهذا بدوره يؤثر على قرارات المستثمرين؛
- في ظل التوجه العالمي نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وبالتالي خصخصة المؤسسات الحكومية، فان هذه الشهادات تصبح محدودة من حيث القيمة والعدد وبالتالي فان الاستمرار في استخدامها كأداة لإدارة السيولة قد تكتنفها بعض المصاعب؛
- ارتفاع تكاليف الصكوك بسبب اضطرار البنك المركزي إلى تأسيس شركة حكومية لإدارة اصدار هذه الصكوك،

¹- التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2016، ص55.

²-براضية حكيم، مرجع سبق ذكره، ص283.

- التكلفة الجد عالية لشهادات مشاركة البنك المركزي " شهامة" في ضل استدانة الدولة عبر الشهادات وخصصة معظم الأصول الحكومية؛
- تصدر الصكوك بفئات كبيرة نسبيا للحد من عدد المكتتبين بغرض خفض التكاليف الادارية لتمويل عجز الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى حرمان أصحاب المدخرات الصغيرة من الاستثمار في بهذه الصكوك.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على الأداء المالي لميزانية السودان، حيث توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تعاني من مشكلة العجز كغيرها من الدول خاصة في ظل اتساع الحاجات العامة وضعف الموارد، فالعجز الموازني يعبر عن الرصيد السالب الناتج عن تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة.

وبذلك يبقى مشكل تمويل العجز المشكل الرئيسي الذي يواجه الميزانية العامة والذي يعيق نمو وتطور الدولة، لدى قامت الحكومة السودانية باستحداث أدوات اسلامية توافق الشريعة الاسلامية على غرار الأدوات التقليدية وذلك بهدف تمويل العجز في الميزانية العامة.

كما استعرضنا أيضا واقع الصكوك الاسلامية في السودان حيث خلصنا إلى أن الصكوك الاسلامية هي البديل الأمثل والوحيد للسندات الربوية، التي يمكن للسودان الاعتماد عليها في تمويل مشكل العجز الذي تعاني منه موازنتها، وبالرغم من تعدد أنواع هذه الصكوك واختلافها تعتبر شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) هي الصكوك الاكثر مساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، اضافة إلى دورها الفعال في تمويل العجز فهي تحقق أغراض أخرى من بينها ادارة السيولة وتمويل بعض القطاعات مثل قطاع الصحة والتعليم وغيرها، واخيرا قمنا بإبراز أهم السلبيات والتحديات التي تواجه تطبيق وتفعيل هذه الصيغ التمويلية ضمن المنظومة المالية و المصرفية في السودان.

خاتمة

تتعلق دراستنا بموضوع دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، حيث انطلقنا من التساؤل الرئيسي: ما مدى فعالية الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، ويعد الدراسة المستفيضة لمختلف جوانب الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج، وقمنا باقتراح بعض التوصيات ، كما عرجنا الى بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث مستقبلا.

نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا فيما يلي:

- اختلفت وتعددت تعاريف الموازنة العممة باختلاف التشريعات التي تسنها الدولة، حيث تتسم بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من الوثائق المالية، اضافة الى المبادئ التي تقوم عليها والتي من بينها: مبدأ السنوية، مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ الشمولية ومبدأ التوازن.
- الموازنة العامة تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها في فترة زمنية مقبلة عادة سنة.
- تلعب الموازنة العامة دورا محوريا في مختلف نواحي الحياة خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها، من خلال مساهمتها في تحقيق العمالة الكاملة وكذلك تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، اضافة الى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.
- عجز الموازنة العامة هو الفرق السالب بين الإيرادات والنفقات العامة نتيجة زيادة حجم الانفاق العام الحكومي على حجم الإيرادات العامة أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.
- لعجز الموازنة العامة عدة أنواع تختلف باختلاف الأسباب المؤدية له والمتمثلة أساسا في عامل النمو في الانفاق العام وفي المقابل تراجع الإيرادات العامة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يرجع ظهور الصكوك الاسلامية الى الثمانينيات من القرن الماضي وذلك ما يزامن ظهور الأزمة الاقتصادية.
- تتسم الصكوك الاسلامية بجملة من الخصائص والمميزات الفريدة التي تميزها عن باقي الادوات المالية الأخرى من بينها: الصكوك تقوم على المشاركة في الغنم (الربح)، فمالكوا الصكوك يشاركون في غنمها حسب الآفاق المبينة في نشرة الاصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم لقاعدة الغنم بالغرم.
- تختلف أنواع الصكوك الاسلامية باختلاف العقد الشرعي لإصدارها، كما أنها تصنف الى صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول.
- تمر عملية اصدار الصكوك الاسلامية بعدة مراحل وخطوات وهذا لضمان الدقة وحسن الاخراج بدءا من الهيكلة الى مرحلة ما بعد الاصدار.
- الصكوك الاسلامية تقنية تمويلية تتم من خلال أطراف رئيسية وأخرى مساعدة.
- تلجأ الدولة الى الصكوك الاسلامية من أجل التقليل من مخاطر الائتمان وزيادة السيولة.

- تتمتع الصكوك الاسلامية بأهمية بالغة كونها تساهم في تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، والمشاريع الضخمة ومن خارج ميزانية الدولة، وبالتالي تخفيف العبء الذي على كاهل الدولة.
- هناك ضوابط وأحكام شرعية تحكم عملية اصدار الصكوك الاسلامية منها العامة ومنها الخاصة.
- من أهم المخاطر التي تعرقل مسار الصكوك الاسلامية نجد (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر مصدر الصكوك).
- تلعب الصكوك الاسلامية دورا هاما في تمويل عجز الموازنة العامة وذلك بتوفير السيولة المالية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتنمية باعتبارها البديل الوحيد والمتاح للدول الاسلامية للاستغناء عن الاقتراض من الخارج.
- وبناء على ما تقدم يمكن القول ان الصكوك الاسلامية تعتبر تقنية فعالة في تمويل العجز في الموازنة العامة كونها تساهم في تحقيق الكثير من الأغراض في شتى المجالات خاصة الاقتصادية والمالية منها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- الأداء المالي هو الركيزة الأساسية لموازنة أي دولة، والأداء المالي لموازنة السودان يتكون من الإيرادات العامة والانفاق العام، بالإضافة الى العجز الموازي ومصادر تمويله وهذا ما يلخص الأداء المالي لموازنة السودان.
- تساهم الصكوك الاسلامية بصفة عامة تحقيق الكثير من الأغراض في شتى المجالات خاصة الاقتصادية والمالية منها، وصكوك المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) في تمويل عجز الموازن العامة بشكل خاص.
- تعد التجربة السودانية تجربة ناجحة ورائدة في مجال اصدار الصكوك الاسلامية بتحقيقها لأغراض مختلفة اضافة الى تمويل عجز الموازنة العامة فهي تساهم في ادارة السيولة وتحسين المردود الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات والتوصيات: على ضوء النتائج المتوصل اليها نقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لتفادي مشكل التعرض للعجز في الموازنة العامة.
- تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط الذي يهدد مستقبل الاقتصاد.
- ضرورة البحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة واستبدالها بالوسائل التقليدية نظرا لكثرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تمويل العجز في الموازنة العامة بالوسائل التقليدية.

- تشجيع الاعتماد على الصكوك الاسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد.
 - يجب على الدول وبصفة خاصة النامية منها اعتماد الصكوك الاسلامية كاليه تمويلية فعالة من خلال ما توفره هاته الصكوك من نقاط ايجابية عديدة.
 - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة الصكوك الاسلامية، وما أوج اقتصاد الدول النامية اليوم الى اليات مبتكرة وفعالة لتمويل عجز الموازنة والمشاريع التنموية.
- آفاق الدراسة:** تبين من خلال دراستنا الأهمية البالغة للموازنة العامة والصكوك الاسلامية ، حيث يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث مستقبلا:
- الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة كبديل عن السندات التقليدية.
 - التصكيك ودوره في تطوير الأسواق المالية الاسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

- 1) أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران، ط1، الاردن، 2013.
- 2) ادل فليح العلي، مالية دولية، زهران، ط1، الاردن، 2012.
- 3) أسامة خيربي، الادارة العامة، دار الراية، ط1، الاردن، 2013.
- 4) جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل، ط1، الاردن، 2010.
- 5) حسين محمد سمحان واخرون، المالية العامة، دار الصفاء، ط1، الاردن، 2010.
- 6) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، ط3، الأردن، 2007.
- 7) خبايا عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ط1، 2016.
- 8) خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة، دار النفائس، ط1، الاردن، 2011.
- 9) زينب كريم الداودي، دور الادارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار الصفاء، ط1، الأردن 2013.
- 10) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2009.
- 11) طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء، ط1، 2010.
- 12) عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار اثراء، ط2، الاردن، 2011.
- 13) عادل محمد القطاوي، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل، ط1، الاردن، 2008.
- 14) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003.
- 15) عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، ط1، الأردن، 2011.
- 16) علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران، ط1، الاردن، 2013.
- 17) علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2011.
- 18) فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
- 19) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء، ط1، 2015.
- 20) محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007.

- (21) محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة، ط1، مصر، 2009.
- (22) محمد الصغير يعلي، المالية العامة، دار العلوم، ط1، الجزائر، 2007.
- (23) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط1، الاردن.
- (24) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط2، الاردن، 2010.
- (25) محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2008.
- (26) مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، ادارة الموازنات العامة، دار زهران، الاردن، 2013.
- (27) نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطب، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد، ط1، الاردن، 2006.

ب. الرسائل الجامعية:

- (28) ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الريايط الوطني، السودان، 2016.
- (29) اثار أحمد حسن أحمد، خالد حسن البيلي، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية بالسودان (دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.
- (30) أحمد أسحق الأمين حامد، الصكوك الاسلامية الاستثمارية وعلاج مخاطرها، رسالة مقدمة لمتطلبات الماجستير، الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2005.
- (31) أحمد سالم الكوشلي، استراتيجية المصرف في تفعيل تداول الصكوك الاسلامية دراسة ميدانية (بنك معاملات اندونيسيا بجاكرتا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية، حكومة مالانج، 2017/2018.
- (32) بيان بسام حسن مبارك، ادارة مخاطر الصكوك الاسلامية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في المصارف الاسلامية، كلية الريعة قسم المصارف الاسلامية، الجامعة الأردنية، 2018.
- (33) حسين كشيبي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على اعداد برامج الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

- 34) زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية اسلامية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، لأردن، 2008.
- 35) عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
- 36) كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2013-2014.
- 37) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس-، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2014.
- 38) محمد غزال، دور الصكوك الاسلامية في تفعيل سوق الاوراق المالية، دراسة تطبيقية على سوق الاوراق المالية الماليزية، رسالة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- 39) نزار سناء، دور الية التوريق المصرفي والتصكيك الاسلامي في سوق راس المال، دراسة حالة سوق راس المال الماليزي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

ج. المجلات والدوريات:

- 40) أحمد بن خليفة، حفوطة الأمير عبد القادر، مساهمة الصكوك الاسلامية في تحسين عجلة التنمية في الجزائر -تجربة السودان نموذجاً-، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، الجزائر، 2017.
- 41) أحمد عبد الصبور الدلجاوي، دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2018.

- 42) حفوطة الأمير عبد القادر، زيبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الاسلامية كالية لتمويل التنمية الاقتصادية-تجربتي السودان وماليزيا نموذجا-، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد4، 2017.
- 43) حللمي حكيمة، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية لفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- 44) دريوش محمد الطاهر وآخرون، صكوك التمويل الاسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق المفتوحة - تجربة البنك المركزي السوداني نموذجا، مجلة المالية والأسوق، العدد 8، جامعة خنشلة، الجزائر، فيفري 2018.
- 45) راضية لسود وآخرون، تجارب عالمية في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة الجزائر 03، الجزائر، أفريل 2018.
- 46) رشيد دغال، دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -صكوك السلم وصكوك المراجعة نموذجين، مجلة العلوم الاسلامية والانسانية، العدد العاشر، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- 47) رفيق يوسف، بهلول لطيفة، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة- قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، أفريل 2018.
- 48) رمينة حبيبة، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2017.
- 49) زياد الدماغ، الصكوك الاسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الاسلامي، مجلة الاسلام، العدد01، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، 2011.
- 50) سارة بوسعيد وآخرون، دور الصكوك في تمويل التنمية، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، أفريل 2018.
- 51) السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية-تجربة السودان نموذجا-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017.

- (52) شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الاسلامية- مع الاشارة للتجربة السودانية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2017.
- (53) عبد الحكيم محمد أمبية، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا، يونيو 2017.
- (54) عبد العزيز بوكار، عبد الباسط بن عبيد، صناعة الصكوك الاسلامية في الدول العربية: الواقع والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، الجزائر.
- (55) عبد الله عيجولي، الصكوك الاسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الاسلامية بالسودان)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة عمار تليجي الأغواط- الجزائر.
- (56) عمر حميدات، عبيرات مقدم، دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة المخاطر المالية (التجربة السودانية)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية-32(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- (57) عمر عبو، دور الصكوك الاسلامية في تنشيط سوق الاوراق المالية الماليزية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، جوان 2017.
- (58) غويني سمير، رزيق كمال، مخاطر الصكوك الاسلامية وسبل ادارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر.
- (59) كزيز نسرين، مرغاد لخضر، اليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة تحليلية(2017/200)-، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2017.
- (60) ناصر بوجلال وكمال ديب، التسيير الكمي كالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، مجلد 12، العدد 01، 2019.
- (61) نصيرة قريش، هدى بدروني، أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة الى التجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10.

- 62) نوال بن عمارة، الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية تجربة السوق المالية الاسلامية الدولية البحرين، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 63) هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك في التنمية الاقتصادية دراسة حالة، مجلة العلوم الادارية، العدد 02، الجامعة الاردنية، الجزائر، 2015.
- د. المؤتمرات والملتقيات:**
- 64) أحمد طرطار، دور الصكوك الاسلامية في تقديم بدائل الاقراض والتمويل لتحقيق التنمية، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014.
- 65) بن الضيف محمد عدنان، ربيع مسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الاسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع... ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 23/24 فيفري، 2011.
- 66) رحمانى سناء، ديلمي فنيحة، الصكوك الاسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، الجزائر، 04 و05 فيفري 2019.
- 67) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
- 68) قرومي حميد، صناعة الصكوك الاسلامية واقع وافاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الاسلامية بصفافس تحت شعار دور المالية الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "الصكوك الاسلامية والصكوك الوقفية"، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 16 و17 جوان 2014.
- 69) لحو بوخاري، وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الاسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الاسلامية، الملتقى الدولي الاول بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، مارس 2011.

(70) معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 4/3 ديسمبر 2012.

هـ. التقارير:

(71) التقرير السنوي الثامن والخمسون لبنك السودان المركزي، 2018.

(72) التقرير السنوي السادس والخمسون للبنك المركزي السوداني، 2016.

(73) التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2016.

(74) التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية، 2004.

و. المحاضرات:

(75) دغمان زوبير، محاضرات في مقياس المالية العامة، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان علوم اقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، الجزائر، 2016-2017.

(76) لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أو الحاج، الجزائر، 2013-2014.

(77) معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثالثة ل م د، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

ز. مواقع الأنترنت:

(78) أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الاسلامية، على الموقع الالكتروني:

www.drahmadmelhem.com